اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SDPD/2005/4
5 July 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

05-0407

تمهيد

أعدت هذه الدراسة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إطار برنامج عملها العادي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتستند الدراسة إلى دراسات حالة وتقييمات استراتيجية أعدت في سياق مبادرة السياسات المتوسطية المنبثقة من برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية التي تطبقها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منذ عام ٢٠٠١ بدعم مالي من البنك الدولي وبرنامج الشراكة بين البنك الدولي وحكومة هولندا.

ومبادرة السياسات المتوسطية هذه هي مشاريع لبناء القدرات تسعى إلى إطلاع صانعي القرار في القطاعين العام والخاص على العلاقة بين التجارة والبيئة في سياق القدرة التنافسية الدولية. وقد أطلق برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية هذه المبادرة في عام ١٩٩٧. وقد كان البرنامج يعمل منذ عام ١٩٩١، على تنسيق المساعدة الفنية وتقديمها إلى منطقة البحر المتوسط في إطار شراكة بين المفوضية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وجهات مانحة ثنائية عديدة، بما في ذلك الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

وتود الإسكوا أن تعرب عن تقديرها للسيد شريف عارف، منسق الشؤون البيئية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى البنك الدولي ورئيس أمانة برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية للدعم المستمر الذي يقدمه إلى مبادرة السياسات المتوسطية. كما تتقدم بشكر خاص من السيد ب. لارسن الذي وضع النموذج الاقتصادي الذي تستند إليه مبادرة السياسات المتوسطية في معظم التحليلات التجريبية التي تجريها؛ ومن السيد ك. لركي الذي تعاون مع السيد لارسن في التدريب على تطبيق هذا النموذج في بلدان شمال أفريقيا، وساهم في إعداد الدراسات التي أجرتها مبادرة السياسات المتوسطية حول قطاع المنسوجات والملابس. كما تود الإسكوا أن تتقدم بالشكر من العديد من الخبراء والباحثين في المنطقة العربية الذين قدموا معلومات وأعدوا تقييمات سريعة عن السياسات التجارية والبيئية لهذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

تمهيد ..... ج
ملاحظات توضيحية ..... ح
ملخص تنفيذي ..... ط
مقدمة ١

الفصل

أولا-لمحة عامة ٢

ألف- ما هي المعايير البيئية؟ ٣
باء- كيف تتصل المعايير البيئية بالقدرة التنافسية؟ ٤
جيم- الآثار على البلدان العربية ٧

ثانيا- المعايير البيئية والقدرة التنافسية والتجارة ٩

ألف- فهم المعايير ٩
باء- الإطار المفاهيمي ١٠
جيم- مبادرة السياسات المتوسطية ١٥

ثالثا- تقدير أثر المعايير البيئية الأشد صرامة على قطاعات تصدير رئيسية في مجموعة مختارة من البلدان العربية ٢٠

ألف- تقييم أثر التغييرات في تكاليف الطاقة والكهرباء ٢٠
باء- قطاع الأثاث في مصر وفلسطين ٢٣
جيم- قطاع السكر في المغرب والجمهورية العربية السورية ٢٥
دال- موجز بالنتائج التي خلصت إليها التقييمات السريعة ٢٧

رابعا- المعايير البيئية وصناعة الأغذية الزراعية في المنطقة العربية ٣٠

ألف- المسائل الهيكلية التي تؤثر على الامتثال للمعايير البيئية في قطاع الأغذية ٣١

باء- المعايير البيئية التي تؤثر في الصادرات العربية من المواد الغذائية في الأسواق الأوروبية والأمريكية ٣٨

جيم- التدابير البيئية في البلدان العربية التي تؤثر في تجارة الأغذية الزراعية: مسائل مختارة ٤٩

دال- دراسة حالة عن المقادير القصوى لرواسب المبيدات ٥٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

خامسا- المعايير البيئية وقطاع المنسوجات والملابس في المنطقة العربية ٥٩

ألف- الجوانب البيئية التي تتميز بها عملية الإنتاج ٦٢

باء- الشروط البيئية التي تؤثر في قطاع المنسوجات والملابس ٦٤

جيم- تقييم كلفة الامتثال للأنظمة الخاصة بالأصباغ النيتروجينية ٧١

دال- تقييم تكاليف الامتثال للمعايير المحلية المتعلقة بالمياه العادمة ٧٦

سادسا- الخلاصة ٨٢

ألف- ملخص النتائج ٨٢

باء- الدروس المستفادة والتوصيات ٨٣

قائمة الجداول

١- إطار مفاهيمي لتصنيف المعايير البيئية..... ١٥
٢- نتائج تحليل المياه العادمة في ورشة عادية لإنتاج الأثاث المصنوع من الخيزران: معايير مقارنة المياه العادمة بين مصر وفلسطين واليمن ٢٥
٣- المؤسسات العربية الحاصلة على شهادات لتصدير منتجات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي (حتى آذار/مارس ٢٠٠٥)..... ٤٤
٤- الأنظمة الرئيسية المعتمدة في أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الواردات الدولية..... ٤٧
٥- مقارنة لشروط سلامة الأغذية في مجموعة مختارة من البلدان العربية ٥١
٦- الآثار البيئية والمخاطر الصحية الناجمة عن المواد الخاضعة للقيود في إنتاج الملابس ٦٥
٧- مقارنة بين معايير المياه العادمة في المغرب (الوطنية)، والدار البيضاء وفرنسا.. ٧٧

قائمة الأطر

١- مبادرة السياسات المتوسطية ١٦
٢- نموذج لمدونة سلوك بيئية لإحدى الشركات ٦٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

١- أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الناتج في قطاعات مختارة ٢١
٢- أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الصادرات في قطاعات مختارة..... ٢١
٣- الأثر على نواتج الأثاث في مصر ٢٣
٤- الأثر على صادرات قطاع الأثاث في مصر..... ٢٣
٥- الأثر على إنتاج قطاع السكر في الجمهورية العربية السورية..... ٢٥
٦- الأثر على الواردات من السكر الأبيض في الجمهورية العربية السورية..... ٢٦
٧- الأثر على إنتاج قطاع السكر في المغرب..... ٢٧
٨- الأثر على واردات السكر في المغرب..... ٢٧

٩- دورة حياة الأغذية الزراعية..... ٣١

١٠- مقارنة بين تكاليف اليد العاملة الحرفية والشهادات وفق المعيار ١٤ ٠٠٠ الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وحصص كل من تركيا وتونس والمغرب في السوق الأوروبية..... ٦١

١١- العوامل الرئيسية وتكاليف الإنتاج (باستثناء عامل اليد العاملة وعوامل أخرى) كنسبة مئوية من مجموع تكاليف الإنتاج في ثلاثة قطاعات فرعية للمنسوجات والملابس في المغرب ٧٥

١٢- آثار إزالة الأصباغ النيتروجينية المحظورة على الإنتاج والصادرات، حسب الفرع وحجم الشركة (الحالة البسيطة) ٧٥

١٣- التباين في الأثر الناجم عن إنشاء محطة لمعالجة المياه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المنسوجات والملابس وفقا لسعر الفائدة عند الاستثمار بقيمة ٦٩٤ ٠٠٠ دولار (الحالة البسيطة)..... ٧٩

١٤- أثر الاستثمار في محطة لمعالجة المياه العادمة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفرعي المعني بالصباغة/الغسل/التجهيز النهائي وفقا لمستوى الاستثمار ٨٠

١٥- أثر الاستثمار في محطة لمعالجة المياه العادمة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفرعي المعني بصناعة الجوارب وفقا لمستوى الاستثمار..... ٨١

١٦- أثر الاستثمار في محطة لمعالجة المياه العادمة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفرعي المعني بصناعة الملابس وفقا لمستوى الاستثمار ٨١

ملاحظات توضيحية

الإشارة إلى الدولارات هي إشارة إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

ملخص تنفيذي

إن العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة. فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئا إضافيا يزيد تكاليف الإنتاج ويضر بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات الصناعية. ويصر البعض الآخر على أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع برمته يدفع ثمن التدهور البيئي. وتبرز بالتالي الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجودة البيئية تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقلصها.

وتحدد درجة القدرة التنافسية على الصعيدين الوطني والمؤسسي باعتبارها القدرة على زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحها السوق الدولية. ولذلك، من الضروري تعزيز الاستراتيجيات المجدية على مستوى الأسعار والإنتاج وتصدير السلع والخدمات لدعم الجهود المبذولة من أجل زيادة القدرة التنافسية، لا سيما في البلدان التي اعتمدت استراتيجيات للنمو تحركها الصادرات وسياسات تحرير التجارة. وتتناول هذه الدراسة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية من خلال تقييم مدى ودرجة تأثير الامتثال للمعايير البيئية على القدرة التنافسية. ويمكن تقييم هذه العلاقة من خلال تطبيق نموذج لارسن، وهو مجرد أداة من أدوات سياسات التنبؤ الاقتصادي التجريبية، أعد في إطار مبادرة السياسات المتوسطية المنبثقة عن برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية. وهذا النموذج يقدر بالنسبة المئوية التغيير في النواتج والصادرات والواردات الناجم عن الامتثال لأحد الشروط البيئية، استنادا إلى التطور المنطقي الثلاثي المراحل الذي يعرض فيما يلي:

(أ) في حين يمكن أن يؤدي الامتثال للمعايير البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج، فإن حجم هذه الزيادة يمكن أن يكون صغيرا نسبة إلى تكاليف الإنتاج الإجمالية، فيحد بالتالي من الأثر على النواتج والصادرات والقدرة التنافسية؛

(ب) بالنظر إلى ما يملكه أصحاب المشاريع من حدس تجاري، يمكن تعويض ارتفاع تكاليف المدخلات جراء الشروط البيئية الجديدة من خلال البحث عن بدائل أقل كلفة وجني مكاسب الكفاءة والتحسينات في الإنتاجية بهدف تثبيت كلفة الإنتاج أو حتى خفضها في نظام السوق الحرة؛

(ج) رغم شدة المنافسة السائدة في السوق الدولية يستطيع المصنعون ذوو الرؤية الاستراتيجية في البلدان النامية أن يمتثلوا لمعايير بيئية صارمة، وأن يحققوا مع ذلك أرباحا عبر استقطاب المستهلكين، لا سيما في الأسواق المتخصصة، المستعدين لدفع مبالغ أكبر لقاء الحصول على سلع متخصصة أو منتجات غير ضارة بالبيئة.

وتعرض هذه الدراسة أمثلة على وجهتي الرأي في هذا الشأن، أي: (أ) الحالات التي يؤدي فيها الامتثال للمعايير البيئية إلى زيادة في التكاليف وانخفاض في الصادرات؛ و(ب) الحالات التي يؤدي فيها الامتثال لمعايير البيئة والصحة والسلامة إلى زيادة طفيفة في التكاليف والتي يتيح فيها تحسين الأداء البيئي فرصا لزيادة القدرة التنافسية ودخول أسواق جديدة. وبالتالي، كثيرا ما يتوقف تحديد نوعية العلاقة سواء أكانت إيجابية أم سلبية بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية على التدبير وعلى القطاع قيد الدراسة وكذلك على المصالح التي يتوخاها صانعو القرار من السياسة العامة. غير أن هذه الدراسة لا تهدف إلى تقديم قائمة بالفرص والتحديات السائدة، بل تسعى إلى التركيز على أهمية تقييم مدى ودرجة تأثير الشروط البيئية المحددة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية بحيث توجه بفعالية عملية اتخاذ القرارات ومناقشة السياسة العامة بشأن التنمية المستدامة.

ويمكن الجمع بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية من جهة والجهود الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى. ويكمن التحدي الذي تواجهه البلدان العربية في الحرص على أن تكون الأنظمة البيئية المعتمدة على الصعيد الوطني ملائمة للظروف المحلية، وتجنب التضارب في تنفيذها؛ وأن

تخلو المعايير البيئية اللازم استيفاؤها في أسواق التصدير من التمييز وأن تطبق بأقل الطرق تشويها للتجارة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تدعم البلدان العربية الجهود الرامية إلى تعزيز النظم البيئية من أجل حماية الرفاه والصحة العامة والتخفيف من حدة المشاكل التي تنشأ عند اعتماد تدابير بيئية ذات طبيعة حمائية أو عندما تترتب على الامتثال لمعيار بيئي محدد كلفة باهظة الثمن، لا سيما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، من الضروري الحرص بشكل خاص على عدم مراكمة تحليلات السياسة العامة عن كلفة الامتثال للمعايير البيئية، بما أن هذه الكلفة يمكن أن تختلف بين القطاعات الفرعية ضمن الصناعة الواحدة أو بين الشركات الكبيرة والصغيرة.

ولتدابير السياسة العامة، والهياكل الأساسية المؤاتية والبيئة التجارية تأثير بالغ على الكفاءة والفعالية في اعتماد أي شركة شرطا بيئيا جديدا. كما إن هذه العوامل تساعد على تحديد حجم كلفة الامتثال لمعيار بيئي معين. ولذلك، تدعى الحكومات إلى مساعدة الشركات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على المعلومات والتكنولوجيات اللازمة للحد من الآثار السلبية التي يمكن أن يسببها الامتثال للشروط البيئية على القدرة التنافسية، لا سيما في القطاعات التي تعتمد على مدخلات معينة مرتبطة بالبيئة. وفي الوقت ذاته، ينبغي للحكومات أن تحرص على تضمين الاتفاقات الدولية التجارية والبيئية والإنمائية أحكاما خاصة وتفضيلية لصالح البلدان النامية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في حالة البلدان التي تفتقر إلى القدرة على رصد أوضاع البيئة وتقييم الامتثال لمعاييرها، أو التي تفتقر عموما إلى هياكل أساسية تساعد الشركات على الامتثال لشروط بيئية أشد صرامة. كما يمكن أن تضمن الشركات جني مكاسب الكفاءة بسرعة أكبر عن طريق المعاملة التفضيلية في الحصول على الموارد المالية وفي نقل التكنولوجيا، فتعوض بذلك التكاليف المترتبة على الامتثال للمعايير البيئية المرتفعة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسعى الشركات إلى الابتكار والمزيد من التجاوب مع سوق عالمية متغيرة لا تعنى بالمنتجات النهائية فحسب بل بعملية الإنتاج بحد ذاتها. فتفضيل المستهلكين للسلع التي لا تضر بالبيئة والتي تستوفي شروط المسؤولية الاجتماعية شكل حافزا لديناميات السوق المتغيرة هذه، وفي الوقت ذاته، أدت التطورات العلمية وتزايد الوعي المتزايد والاهتمام بسلامة الأغذية والصحة البشرية مع مرور الوقت إلى وضع أنظمة وطنية أكثر تشددا في هذا الشأن. ونتيجة لذلك يتعين على القيمين على الشؤون البيئية في القطاع الخاص أن يحسنوا أداءهم باستمرار، وأن يبادروا إلى وضع استراتيجيات الامتثال للمعايير البيئية بهدف الحفاظ على القدرة التنافسية.

ولذلك يعتمد تحديد تدابير السياسة العامة الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية في إطار التنمية المستدامة على الحصول على معلومات كافية عن المعايير البيئية، ويستلزم فهما دقيقا للتكاليف والمنافع الناجمة عن الامتثال لهذه المعايير. ويمكن أن تساعد أدوات السياسة العامة ومبادرات القطاع الخاص الهادفة إلى تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، على تعزيز قدرة الشركات على جني مكاسب الكفاءة ودخول أسواق جديدة، وبالتالي التعويض عن الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج من الامتثال للمعايير البيئية. إلا أن هذه الأدوات والمبادرات يجب استكمالها بخطوط اتصال مفتوحة بين القطاعين العام والخاص بحيث يمكن تحديد التدابير الملائمة التي تسمح بنشوء علاقة دعم متبادل بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية.

مقدمـة

تقع هذه الدراسة في ستة فصول. يتضمن الفصل الأول لمحة عامة عن التعاريف والنظريات المتعلقة بالمعايير البيئية، ويتناول الفصل الثاني العلاقة بين هذه المعايير والقدرة التنافسية والتجارة، ويركز على الإطار المفاهيمي لدراسة مختلف أنواع المعايير التي تؤثر على القدرة التنافسية، وكذلك على نموذج لإجراء تقييم كمي للأثر الذي يحدثه الامتثال للمعايير البيئية على النواتج والصادرات والواردات.

ويستعرض الفصل الثالث النتائج التي تم التوصل إليها أثناء إعداد التقييمات السريعة حول أثر تعزيز المعايير البيئية على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة. ويتضمن الفصلان الرابع والخامس تحليلات تتناول تحديدا قطاعي صناعة الأغذية الزراعية وصناعة المنسوجات والملابس في المنطقة العربية. ويقدم الفصل السادس بعض الاستنتاجات والدروس والتوصيات الهادفة إلى تعزيز السياسات المعنية بالعلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وبما أن الإدارة المستدامة وموارد المياه والطاقة هي أولوية إقليمية، تركز دراسات الحالة الواردة في هذه الدراسة على الامتثال للمعايير والأنظمة المرتبطة بهذين القطاعين البيئيين.

أولا- لمحة عامة

يمكن أن تؤدي المعايير البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج وأن تشكل حواجز تعوق النمو. لكن يمكنها أيضا أن توفر إطارا للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا وأن تعزز القدرة التنافسية. ويتوقف استقاء الناتج الإيجابي من هذه المعايير على التحديد المناسب لها في الأسواق المحلية والدولية وتطبيقها بفعالية وإنفاذها بوضوح. كما يستلزم فتح خطوط الاتصال بين القطاعين العام والخاص، وحصول مؤسسات المجتمع المدني على المعلومات. ورغم صعوبة استيفاء هذه الشروط في معظم البلدان النامية، بما في ذلك بلدان المنطقة العربية، يمكن أن يشكل الامتثال للمعايير البيئية ميزة تنافسية للصناعات التي تسعى إلى تعزيز إنتاجيتها وزيادة حصتها في السوق في ظل عولمة الاقتصاد.

وتصدر المعايير البيئية في معظمها عن لجان من الخبراء الدوليين، ثم يجري اعتمادها أو تكييفها وفقا لاحتياجات البلدان أو الشركات ومصالحها وظروفها. وتستند هذه المعايير عادة إلى مبادئ علمية ترمي إلى التخفيف من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة، والأخطار التي قد تلحق بالصحة والسلامة العامة. وبالتالي، تعتمد المعايير البيئية كأنظمة فنية وفقا لما لها من قدرة على حماية المستهلكين والموظفين وأرباب العمل، وعلى الحفاظ في الوقت ذاته على النظم الإيكولوجية الطبيعية. وفي حين أن كلفة الامتثال للمعايير البيئية قد ترتفع أو تنخفض فإن كلفة عدم الامتثال هي على الأرجح تدهور الوضع البيئي وإلحاق الضرر بصحة الإنسان وتحقيق خسائر في الموارد الطبيعية وتدهور الاقتصاد.

ويمكن أن تستند المعايير البيئية أيضا إلى اعتبارات أكثر تنبها للمخاطر أو رغبات المستهلكين أو السياسات الحمائية العامة. لكن من الضروري توخي الحذر عند تحويل المعايير البيئية إلى أنظمة بيئية فنية، وذلك لأن الأنظمة البيئية، على الرغم من فائدتها كأداة لحماية البيئة، يمكن أن تستخدم أيضا كأداة للحماية التجارية المقنعة، بما أنها قد تنطوي على قيود على استعمال بعض وسائل الإنتاج. ومن المشاغل المتصلة بالمعايير البيئية في هذا المجال درجة التنظيم المتعلقة بوسائل إنتاج وتصنيع الواردات في ظل قواعد التجارة الدولية. فهذه القواعد تقضي بأن يستند التمييز بين المنتجات المتشابهة إلى الخصائص النهائية التي يتميز بها المنتج وليس إلى عملية الإنتاج. ومع تزايد عدد الأنظمة المتعلقة بشؤون البيئة والصحة والسلامة التي اعتمدت في السنوات الأخيرة لا يمكن إلا التساؤل عما إذا كان هناك ما يبرر هذه التدابير في ظل القواعد التجارية الدولية الحالية أو الحواجز التجارية غير الجمركية التي تعيق النفاذ إلى السوق وتضعف القدرة التنافسية.

والأسواق المتخصصة التي نشأت نتيجة تفضيل المستهلكين سلعا غير ضارة بالبيئة تقدم مجموعة متنوعة من الفرص للمنتجين في البلدان النامية. فالعلامات البيئية وغيرها من برامج التراخيص تمنح المصنعين فرصة لتصميم سلعهم وخدماتهم لشريحة معينة من السوق أظهرت تفضيلا واستعدادا لدفع ثمن الامتثال لمجموعة محددة من المعايير. ويمنح هذا التخصص الشركات القادرة على النفاذ إلى تلك الأسواق ميزة تنافسية، كما يختصر الوقت ويخفض الكلفة الناجمين عن البحث عما تتطلبه السوق. بيد أن البرامج المتعلقة بالعلامات البيئية تسمح بإدراج المعايير البيئية الطوعية في الأنظمة الوطنية أو مراعاتها ضمن ممارسات الشركات العادية. ومن شأن تزايد التشدد في المعايير البيئية أن يضعف قدرة الشركات على تسويق نفسها وضمان ميزة تنافسية قائمة على الشهادات البيئية الحالية. كما أنه يزيد كلفة الامتثال على شركات أخرى لا تسعى إلا إلى استيفاء المعايير الدنيا اللازمة للنفاذ إلى السوق. وبالتالي يعين على القيمين على الشؤون البيئية في القطاع الخاص أن يحسنوا أداءهم باستمرار، وأن يكونوا سباقين في امتثالهم للاستراتيجيات البيئية لكي يحافظوا على قدرتهم التنافسية.

وعلى الرغم من الفرص التي ينطوي عليها الامتثال للمعايير البيئية التي تزداد تشددا، يطرح هذا الامتثال تحديات كثيرا ما تتطلب تغييرات في أساليب الإنتاج والتصنيع. وهذه التغييرات كثيرا ما تفضي إلى مقتضيات إضافية ملازمة منها التكاليف الإضافية المرتبطة بضمان الحصول على المعلومات الملائمة وتوفر الخبرات الفنية والتقيد بنظم التبليغ وتقييم الامتثال للمعايير. وكثيرا ما يقدر أن مجموع هذه التكاليف يتجاوز قدرة الشركات الفردية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غير أن تكوين فهم أفضل عن تكاليف استيفاء المعايير البيئية والمنافع الناجمة عنها من خلال تحقيق مكاسب في الكفاءة والإنتاجية يمكن أن يخدم في توجيه النقاش بشأن اعتماد معايير بيئية معينة. وهذا يساعد صانعي القرارات على اعتماد آليات تكفل إقامة علاقة دعم متبادل بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية، ضمن إطار يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وإلى تحقيق التنمية المستدامة.

ألف- ما هي المعايير البيئية؟

يقصد بمفردة "معيار" عادة تدبير ينبغي الامتثال له. ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعيا أو إلزاميا. ومن الناحية القانونية البحتة، تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني، كالأنظمة الفنية، فيجعلها تدابير إلزامية. ويمكن أن تشترط الشركات الخاصة على الموردين الامتثال لمعايير بيئية تتجاوز حدود المعايير التي يفرضها القانون الوطني. وهذه المعايير المعتمدة على الصعيد الخاص تبقى طوعية لأنه تبقى من صلاحيات المنتج اختيار تلبية رغبات الزبائن المحتملين. وفي سوق تزداد تنافسا وترابطا، يصعب التمييز بين المعايير الطوعية والمعايير الإلزامية بالنسبة إلى المنتجين الذين يتعين عليهم أن يلبوا رغبات المستهلك تحت طائلة الاستبعاد من السوق.

وتركز المعايير على الشروط المتصلة بمنتج أو بعملية التصنيع أو الإنتاج، وعلى الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط، بما في ذلك مثلا المصطلحات والرموز وشروط وضع العلامات والتغليف[1]. وتتضمن هذه الإجراءات عموما إجراءات للتأكيد على الامتثال لمعايير محددة. فيمكن تعريف المعايير البيئية باعتبارها تدابير لها آثارها على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضا تدابير تتعلق ببيئة من صنع الإنسان و/أو الصحة والسلامة البيئيتين. ولأغراض هذه الدراسة، يتصل المعيار البيئي بتدابير لها آثارها على إدارة البيئة الطبيعية والبيئة التي صنعها الإنسان، بما في ذلك الآثار المرتبطة بحماية صحة وسلامة البشر والحيوانات والنباتات. وهذا التعريف أوسع نطاقا من التعريف الذي تستعمله منظمة التجارة العالمية، غير أن البلدان العربية منشغلة بالتأثير الكبير الذي تحدثه المعايير المتعلقة بشؤون البيئة والصحة والسلامة على قدرتها التنافسية والتجارة والنفاذ إلى السوق. وبالتالي، يتيح هذا التعريف الأشمل نطاقا، مجالا أكثر فعالية لدراسة المعايير البيئية في المنطقة العربية.

باء- كيف تتصل المعايير البيئية بالقدرة التنافسية؟

تتوقف القدرة التنافسية على الصعيد الوطني أو على صعيد الشركات على إمكانية زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحها السوق الدولية. لذلك، تتسم القدرة على تعزيز الاستراتيجيات المجدية من حيث الكلفة،

---

(١) ترد هذه الشروط مفصلة ضمن تعريف المعايير الذي ينص عليه الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية، الذي يشار إليه أيضا بمدونة المعايير. انظر المرفق الأول من الاتفاق.

أي من حيث سعر السلع والخدمات وإنتاجها وتصديرها، بأهمية أساسية في إطار الجهود الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية، لا سيما في البلدان التي اعتمدت استراتيجيات النمو الذي تحركه الصادرات وسياسات تحرير التجارة. وبالتالي تدعو الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجودة البيئية تنتهي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقليصها.

وتزعم النظرية الاقتصادية التقليدية أن القدرة التنافسية تتحقق على حساب الحماية البيئية وأن الأنظمة الوطنية تعوق النمو الاقتصادي. وقد شهدت معظم البلدان المتقدمة النمو التصنيع والنمو الاقتصادي السريع قبل عصر الوعي البيئي الذي بدأ في أواخر الستينات من القرن الماضي. وهكذا تطورت الصناعات الشديدة الاستهلاك للطاقة والقطاعات الملوثة للبيئة على ظل نظم بيئية متساهلة تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بآثار التلوث البيئي. وقد أدى التزامن بين ارتفاع مستوى الدخل وتفهم الآثار البيئية إلى وضع معايير بيئية واعتمادها، ولو كان إنفاذها ضعيفا على المؤسسات التي كانت قائمة سابقا. فقد استفادت الشركات التي تأسست بعد إصدار هذه المعايير في البلدان المتقدمة من النمو في ظل أطر بيئية تنظيمية تقلص إلى أدنى حد الشكوك والتكاليف المرتبطة بالامتثال للمعايير البيئية. كما يقدم عدد من البلدان ذات الدخل المرتفع حوافز وإعانات ودعما على صعيد البحوث الرامية إلى مساعدة الشركات وتشجيعها على الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة.

وخلافا لما تقدم، لا تزال المعايير البيئية والأنظمة الفنية في العديد من البلدان النامية قيد الصياغة. فالقدرة المؤسسية على رصد الأنظمة البيئية المعمول بها وإنفاذها ضعيفة، وفرص الحصول على المعلومات والأدوات الرامية إلى مساعدة الشركات على الامتثال للمعايير البيئية الوطنية أو الدولية تبقى محدودة. كما أن معظم البلدان النامية قلما تميز بين الشركات القديمة والجديدة، أو بين الشركات الصغيرة والكبيرة عندما يتعلق الأمر بصياغة الأنظمة البيئية وتطبيقها. وهكذا يجري السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في إطار بيئي ضعيف يتردد صانعو السياسات في تقويته.

ونتيجة لذلك، يكرر بعض الخبراء باستمرار ذرائع الماضي التي تعتبر أن النظم البيئية المتساهلة تمنح البلدان والشركات التي تفتقر إلى سجلات الأداء البيئية ميزة تنافسية، لا سيما تلك التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا هو أيضا الموقف الذي تعبر عنه مختلف الرابطات التجارية ونقابات العمال والجماعات البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي تحاول أن تبرهن الحاجة إلى ظروف متكافئة تستند إلى معايير بيئية منسقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ووفقا لهذا المنظور، يسمح اعتماد المعايير البيئية المشتركة وتوحيد إنفاذها بتفادي الخسائر في القدرة التنافسية الناجمة عن كلفة الامتثال لمعايير بيئية أشد صرامة في البلدان المتقدمة النمو، وثني البلدان النامية عن الإبقاء على النظم البيئية المتساهلة باعتبارها وسيلة لتعزيز قدرتها التنافسية.

وفي هذا السياق، ومن وجهة النظر المعاكسة، أصدر العديد من المفكرين المتميزين والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية بيانا في عام ١٩٩٩ حول العلاقة بين التجارة والبيئة والقدرة التنافسية. وقد عارض البيان بشدة التفاوض على أي روابط بين المعايير البيئية (والمتعلقة بالأيدي العاملة) والاتفاقات التجارية بما فيها تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، باعتبار أن هذه التدابير لم تكن متصلة بالتجارة وكانت مطروحة "لاعتبارات القدرة التنافسية" والسياسات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو[٢].

---

(٢) "Third World Intellectuals and NGOs Statement Against Linkage (TWIN-SAL)" (CUTS Centre For International Trade, Economics and Environment, Jaipur, India, 1999), which is available at: www.cuts-international.org/linkages-twinsal.htm .

كما شدد البيان على أن من الظلم أن يشترط على البلدان النامية استيفاء المعايير البيئية نفسها التي تطبق في بلدان الشمال، مما يضر ببلدان الجنوب لأن اقتصادات البلدان المتقدمة نمت في غياب الضوابط البيئية الصارمة. وعلاوة على ذلك، ترغم البلدان النامية على دفع ثمن سوء الأداء البيئي الذي ارتكبته بلدان الشمال سابقا، الذي لا يزال المصدر الرئيسي للمخاطر التي تحدق بالبيئة العالمية اليوم.

ولا يزال كبار المحللين يعتبرون أن إلزام بلدان الجنوب بالمعايير البيئية نفسها المفروضة على بلدان الشمال يؤثر سلبا على القدرة التنافسية وإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ولا تخلو هذه الحجة من المضمون المنطقي. فالبلدان النامية تحتاج إلى معاملة خاصة وتفضيلية في الآليات الرامية إلى تحقيق الأهداف البيئية العالمية وتطبيق المعايير البيئية المتشددة.

ولحسن الحظ، سبق أن أدرجت هذه الممارسة في عدة اتفاقات بيئية وتجارية متعددة الأطراف. بيد أن هذه الحجة تستند أيضا إلى الافتراضات الثلاثة التالية: (أ) زيادة تكاليف الإنتاج من جراء الامتثال لأنظمة بيئية أشد صرامة؛ (ب) افتقار المصنعين في البلدان النامية إلى المعلومات والمعدات التي تمكنهم من الامتثال للمعايير المعتمدة في بلدان الشمال، مما قد يزيد أكثر من هذه التكاليف؛ (ج) كون المصدرين في بلدان الجنوب ليسوا الجهة التي تحدد الأسعار وهم بالتالي لا يملكون القدرة على تعويض الارتفاع في تكاليف الإنتاج بمبيعات معادلة بأسعار أعلى. لذلك، من الممكن أن تؤدي هذه الظروف إلى مستوى أدنى من الأرباح والدخل والقدرة التنافسية، لا سيما فيما يتعلق بالشركات التي امتثلت للمعايير البيئية المطلوبة.

غير أن هذه الافتراضات المتصلة بالعلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية ليست صحيحة بالضرورة، لا سيما عندما يتم وضع آليات فعالة من أجل التشجيع على الابتكار وتحسين نشر المعلومات وتعزيز نقل التكنولوجيا ضمن نظام السوق الحرة. ويمكن دحض هذه الحجة بالنقاط الثلاث التالية التي ستتناولها هذه الدراسة[٣]:

(أ) يمكن أن يزيد الامتثال للمعايير البيئية من تكاليف الإنتاج، إلا أن حجم التغيير في التكاليف الذي يعزى إلى الامتثال للمعايير البيئية قد يكون صغيرا نسبة إلى إجمالي تكاليف الإنتاج، مما يحد من الآثار على النواتج والصادرات والقدرة التنافسية؛

(ب) نظرا إلى الحدس الذي يتميز به أصحاب المشاريع في التجارة، يمكن تعويض تكاليف المدخلات المرتفعة التي تقتضيها المستلزمات البيئية بالبحث عن بدائل أقل كلفة، وبتحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة وإدخال التحسينات على الإنتاجية بهدف تثبيت تكاليف الإنتاج أو حتى خفضها ضمن نظام سوق حرة؛

(ج) تسود المنافسة السوق الدولية، غير أن المصنعين في البلدان النامية الذين يملكون تصورا استراتيجيا يستطيعون أن يمتثلوا لمعايير بيئية أشد صرامة وأن يحققوا مع ذلك ربحا عن طريق جذب المستهلكين، لا سيما في الأسواق المتخصصة المستعدة لدفع ثمن أكبر لقاء المنتجات غير الضارة بالبيئة أو السلع المتخصصة.

---

(٣) للمزيد من المعلومات حول هذه المبادئ، انظر الفصل الثاني حول نموذج لارسن الذي يشكل المنهجية التي تعتمدها مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية.

وعلاوة على ذلك، لم تلق الحجة القائلة بأن ضعف النظم البيئية يؤدي إلى جذب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر صدى في مختلف أنحاء العالم، وهي تسقط شيئا فشيئا من الحساب في الأوساط الأكاديمية. فإنفاذ المعايير البيئية في البلدان العربية والأفريقية على سبيل المثال ضعيف مقارنة بسائر المناطق، ورغم ذلك يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المناطق في شبه ركود. وفي المقابل، شهد الاستثمار الأجنبي في قطاع التصنيع ازدهارا في بعض بلدان أوروبا الشرقية وفي تركيا التي أرغمت على اعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي كشرط مسبق من شروط عضويتها فيه[٤]. وتؤكد هذه التجربة الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسات أجريت مؤخرا، وتعتبر أن تأثير النظم البيئية المتساهلة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ضعيف، لا سيما مقارنة بسائر المعايير المتعلقة بتقييم فرص الاستثمار الأجنبي[٥]. فبعض الدراسات تظهر بالفعل أن تطبيق المعايير المشتركة، بما فيها المعايير البيئية، وسط الشركاء في التجارة وضمن الشركات المتعددة الجنسيات يحسن في الواقع الكفاءة ويسهل التجارة، مما يزيد القدرة التنافسية، حتى في الحالات التي تكون فيها المعايير أشد صرامة من تلك المفروضة في السوق المحلية[٦].

وتقدم إحدى الدراسات أدلة تجريبية تبين أن الأداء البيئي لا يضعف النمو الاقتصادي[٧]. وتظهر هذه الدراسة وجود رابط متبادل بين الجودة البيئية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك استنادا إلى تحليل شمل أكثر من ٧٠ بلدا. وخلافا لمنحنى كوزنت البيئي الذي يسلم بأن الجودة البيئية تتحسن نتيجة الزيادة في الدخل القومي، تستعين هذه الدراسة بمؤشرات بيئية وأدوات إحصائية لتثبت أن التحسينات في الأداء البيئي، ومنها مثلا كفاءة الطاقة، هي من العوامل التي تستطيع أن تساهم في زيادة النمو والدخل القومي. وفي ذلك دعم إضافي للعديد من الدراسات التي تعتبر "أن القدرة التنافسية الاقتصادية والأداء البيئي لا يتناقضان، لا بل يتآزران"[٨].

ويقدم البنك الدولي الحجة نفسها في الدراسات التي تناولت تكاليف التدهور البيئي في عدة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤[٩]. وتظهر هذه الدراسات أن تدهور الموارد المائية والبرية والساحلية وتلوث الهواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يرتب على تلك البلدان كلفة تتراوح بين اثنين في المائة وخمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. وبالتالي، يؤدي ضعف الأداء البيئي إلى خسارة على مستوى الدخل القومي. ولذلك، تمسح الإدارة الفعالة للشؤون البيئية من خلال تكييف المعايير البيئية وإنفاذها بالشكل الملائم بتفادي الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي وإتاحة فرص لتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الوطني.

---

(٤) تعرف مجموعة القوانين الأوروبية برمتها بتشريعات الاتحاد الأوروبي، وهي تتضمن كافة المعاهدات والأنظمة والتوجيهات التي وافقت عليها المفوضية الأوروبية، فضلا عن قرارات محكمة العدل.

(٥) For example, see J. Sachs and A. Warner, "Economic reform and the process of global integration", *Brookings Papers on Economic Activity*, No. 1 (1995).

(٦) For an early example, see W. Moomaw, "Going around the GATT: private green trade regimes", *Praxis Journal of Development Studies* (1997).

(٧) D. Esty and M. Porter, "Measuring national environmental regulation and performance", *Global Competitiveness Report 2001-2002* (Oxford University Press, Oxford and New York, 2002), pp. 78-100.

(٨) المرجع نفسه، ص ٧٨.

(٩) انظر الدراسات القطرية حول كلفة التدهور البيئي التي أعدها البنك الدولي في إطار برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية.

جيم- الآثار على البلدان العربية

لا تتعارض المعايير البيئية والقدرة التنافسية مع الجهود الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ويكمن التحدي الذي تواجهه البلدان العربية في الحرص على أن تكون الأنظمة البيئية المعتمدة على الصعيد الوطني متلائمة مع الظروف المحلية، وأن تتصف بالاتساق في التنفيذ؛ وأن تخلو المعايير البيئية المفروضة على أسواق الصادرات من التمييز، وأن تطبق بأقل الوسائل تشويها للتجارة ووفقا لنهج علمي في تحديد المعايير. وفي هذا السياق، ينبغي أن تدعم البلدان العربية الجهود الرامية إلى تعزيز النظم البيئية لأغراض حماية الصحة العامة والرفاه، والتخفيف من حدة المشاكل التي تنشأ عندما تعتمد تدابير بيئية تتسم بطبيعة حمائية أو عندما يكون الامتثال لمعيار من المعايير باهظ الكلفة.

وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان النامية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، صعوبات أكبر في الامتثال للتدابير البيئية الصارمة، سواء أكانت هذه المعايير صادرة محليا أم دوليا. ويصح هذا الوضع خصوصا في البلدان العربية حيث هذه المؤسسات عموما أصغر من نظيراتها في سائر المناطق. كما أن أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية تتركز في قطاعات تخضع لعدد متزايد من معايير البيئة والصحة والسلامة، منها قطاع الأغذية الزراعية وقطاع المنسوجات والملابس وقطاع تصنيع الأثاث الخشبي. ولانتشار المعايير البيئية آثاره على السياسة العامة في البلدان العربية حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصة الأكبر من فرص العمل وتقدم إسهامات كبيرة في الدخل القومي والنواتج والصادرات. بالتالي، يمكن أن تحدث الأنظمة والمعايير البيئية، التي يحتمل أن تزيد كلفة الإنتاج أو تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى السوق، أثرا مباشرا على القدرة التنافسية والدخل القومي والرفاه العام.

ويزداد التحدي المتمثل في وضع نهج للسياسة العامة الإقليمية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعقيدا بسبب تفاوت أحجام هذه المؤسسات وقدراتها بين البلدان العربية. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن مثلا توظف عموما ما يعادل ١٠ عمال، في حين توظف نظيراتها في لبنان ما يعادل ٥٠ عاملا؛ وفي المغرب، تعتبر أي شركة تضم أقل من ٢٠٠ موظف مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وفي الأردن، توظف شركة صغيرة عددا يتراوح بين ٤ و١٠ عمال، في حين تضم الشركة المتوسطة عددا يصل إلى ٢٥ موظفا. ورغم الاختلاف في حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البلدان العربية، يبقى تصنيفها مختلفا تماما عن التصنيف المعتمد في البلدان المتقدمة. فالشركات التي تضم ٥٠٠ موظف مثلا يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بيان الميزانية في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ووفقا لمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وبالمقابل، تعرف المفوضية الأوروبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها شركات تضم أقل من٢٥٠ موظفا، إلا أن هذا التعريف يشمل الشركات التي يعادل رقم مبيعها السنوي الخمسين مليون يورو، وهو رقم يتجاوز بأشواط حجم القطاعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية[١٠].

والفارق في حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين بلدان الشمال والجنوب له آثار عميقة على القدرة التنافسية لكل منها. وعموما، وبدواعي الضرورة، اعتمدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على نطاق واسع في البلدان المتقدمة نهجا متميزا في إدارة قدرات الموارد البشرية، ونظما راسخة للرصد والتبليغ المالي. وفي المقابل، تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية طابعا

---

(١٠) انظر التوصية الصادرة عن المفوضية الأوروبية المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ حول تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والواردة في الوثيقة رقم C(2003)1422.

أسريا وتعمل على نطاق ضيق بهياكل إدارية ضعيفة ونظم مالية سيئة[١١]. ويحد هذا من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية، ويعوق قدرتها في الحصول على المعلومات والاستثمار في الحلول امتثالا للشروط البيئية المتغيرة باستمرار. لكن المؤسسات المتوسطة والصغيرة جدا تتميز عموما بهياكل إدارية مرنة ومباشرة، أكسبتها القدرة على اتخاذ قرارات سريعة والاستجابة سريعا للتغيير عندما تتاح لها فرص لزيادة القدرة التنافسية[١٢]. لذلك تقع على عاتق صانعي السياسات في البلدان العربية مهمة أساسية هي فهم الاحتياجات والمواصفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، وأخذ هذه العوامل في الاعتبار لدى الشروع في مفاوضات تجارية وصياغة المعايير البيئية التي قد تؤثر على القدرة التنافسية التي تملكها المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار منظمة التجارة العالمية وفي سياق تحليل العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية، يتعين على البلدان العربية أن تعالج أثر تلك المعايير على الواردات والصادرات. وبينما تواصل الاستراتيجيات الوطنية التجارية والإنمائية سعيها وراء أسواق أكثر انفتاحا، ستضطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبار المصنعين إلى تقييم تكاليف الامتثال للمعايير البيئية الخارجية، إضافة إلى تلك المطبقة محليا. وهذا نتيجة لأحكام البند الذي يتناول المعاملة الوطنية من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات ١٩٩٤)، والذي يشترط على البلدان الأعضاء تطبيق المعايير وإنفاذها دون تمييز بين المنتجات المحلية والسلع المستوردة.

ويمكن اعتبار هذا الشرط التزاما من البلدان العربية بوصفها أطرافا في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بإرغام المصنعين المحليين على إخضاع منتجاتهم للمعايير نفسها المفروضة على الواردات من حيث الصحة والسلامة والبيئة الوطنية. ويخلف هذا الأمر آثارا هامة على الميزانية لتغطية تكاليف الإجراءات الجمركية وعمليات التفتيش ورصد وإنفاذ في منطقة ذات نظم بيئية ضعيفة نسبيا. لذا يتعين على صانعي السياسات والمفاوضين التجاريين العرب أن يتخذوا مواقف قوية بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تحظى بها البلدان النامية فيما يتعلق بإنفاذ المعايير البيئية. كما يتعين عليها طلب المساعدة الفنية والترتيبات التفضيلية من أجل نقل التكنولوجيا والحصول على المعلومات والدعم المالي، التي يمكن أن تساعد القطاع الخاص على الامتثال للمعايير البيئية اللازمة على الصعيدين المحلي والدولي.

---

(١١) ESCWA, "Trade and environment challenges and opportunities for SMEs", which was presented at the High Level Meeting on Economic Tools for Environmental Sustainability (Beirut, 25-27 June 2003).

(١٢) المرجع نفسه.

ثانيا- المعايير البيئية والقدرة التنافسية والتجارة

إن العلاقة بين الامتثال للمعايير البيئية والقدرة التنافسية والتجارة علاقة متعددة الأوجه. وفي الماضي، ساد الاعتقاد بأن التدابير البيئية الصارمة تؤثر سلبا على القدرة التنافسية، وبأن تحرير التجارة يضر بالبيئة وبأن التقدم في مجال واحد لا يؤدي إلا إلى خسائر في سائر المجالات. والآن، تغير هذا التفكير، أصبحت تبذل الجهود سعيا إلى اعتماد نهج متكاملة في التجارة والبيئة والقدرة التنافسية الدولية ضمن إطار التنمية المستدامة. وبهدف تحقيق الربح على الأصعدة الثلاثة (البيئية والقدرة التنافسية والتجارة)، لا بد من وضع إطار مفاهيمي يوضح مختلف أنواع المعايير البيئية القائمة وعلاقتها بالقدرة التنافسية والتجارة. ومتى حددت المعايير، يمكن اعتبار أساليب تقييم تكاليف الامتثال للمعايير البيئية من أدوات دعم السياسة العامة التي يمكن أن تساعد على توجيه عملية صنع القرار المتعلقة بأثر الامتثال للمعايير البيئية على القدرة التنافسية والتجارة على الصعيد الدولي.

ألف- فهم المعايير

تنبثق المعايير المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة من عملية معقدة تحدد طريقة إعداد المعايير وتطبيقها وإنفاذها. وتتولى هيئات توحيد المعايير الوطنية في معظم البلدان العربية صياغة المعايير والأنظمة الفنية. غير أن البلدان تسلم بأن منظمة التجارة العالمية تفضل في اتفاقاتها أن تستلهم المعايير الوطنية من عمل الهيئات الدولية لتحديد المعايير. وعندما تصاغ المعايير الدولية، تستطيع الحكومات الوطنية اعتماد المعيار نفسه باعتباره نظاما من الأنظمة الفنية أو وضع معيار أشد صرامة، شرط أن يكون مسوغا علميا، استنادا إلى تقييم للمخاطر المحلية. ولا تحبذ منظمة التجارة العالمية اعتماد أنظمة بيئية أقل صرامة من تلك المعتمدة لدى الهيئات الدولية خشية أن يؤدي هذا إلى حالة "من الانحدار"، إذا ما أخذت الحكومات من التساهل في المعايير البيئية وسيلة لزيادة القدرة التنافسية الوطنية. ومع تزايد الأدلة في الأدبيات المتوفرة عن هذا الموضوع والتي تشير إلى أن هذه العلاقة ليست صحيحة تماما، يستمر الإصرار على هذه الأحكام حرصا على تطبيق المعايير وآليات وضع المعايير بطريقة تيسر التجارة وكذلك السعي الحثيث إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتشجع البلدان النامية على المساهمة في عمل الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير، وتزداد بعض البلدان العربية نشاطا على هذا الصعيد. غير أن الموارد البشرية والمالية اللازمة للمساهمة الفعالة في المداولات العلمية والعالية التقنية التي تجري داخل هذه الهيئات تبقى محدودة. وبينما تتحسن قدرة الهيئات الوطنية المعنية بوضع المعايير في العديد من البلدان العربية، تبقى غالبية هذه البلدان في موقف ردة الفعل عوضا عن الموقف الاستباقي فيما يتعلق بصياغة المعايير الدولية واعتمادها وتكييفها في مرحلة لاحقة على يد الشركاء التجاريين.

ومن الشروط الأساسية لضمان شفافية عملية وضع المعايير وفعاليتها إشعار الشركاء التجاريين بالإقرار المرتقب لمعيار أو نظام فني جديد، وتوزيع المعلومات عن أحكامه على المعنيين، لا سيما القطاع الخاص. وتلزم منظمة التجارة العالمية البلدان بتبليغ أمانة المنظمة بأي نظام يقترح اعتماده قد يكون له آثار على التجارة، مما يتيح لسائر الأعضاء فرصة طلب توضيحات أو تغييرات في النظام المقترح. وبينما يتيح هذا فرصة للطعن بالأنظمة البيئية التي يحتمل أن تنطوي على أي تمييز في الأسواق المصدر إليها، تحول ضخامة عدد الأنظمة المبلغ عنها إلى منظمة التجارة العالمية دون تمكن أي بلد من البلدان النامية من النظر في آثار كل نظام من الأنظمة التي يقترحها الشركاء التجاريون على القدرة التنافسية. وفي معظم الأحيان، لا يكون ممثلو الحكومات في منظمة التجارة العالمية الأشخاص المؤهلين لتحديد ما إذا كان أحد الأنظمة قد يمثل

حاجزا أمام التجارة بالنسبة إلى المصنعين والمصدرين الوطنيين. وبالتالي تدعو الحاجة إلى فتح قنوات اتصال بين القطاعين العام والخاص من أجل التدقيق في احتمال أن يمثل أحد المعايير البيئية المقترحة حاجزا من الحواجز غير التعريفية أمام التجارة. لكن الآليات المؤسسية الرامية إلى تيسير التشاور المسبق حول المخاطر المحتملة التي تحيق بالتجارة والقدرة التنافسية، محدودة في معظم البلدان النامية، لا سيما في العالم العربي. وهذا الوضع يشجع الشركات والبلدان على توخي نهج استباقي في الامتثال للمعايير البيئية عوضا عن النهج القائم على رد الفعل.

وعندما يتحول أحد المعايير إلى قانون، تحدد الإجراءات الرامية إلى رصده وتطبيقه واختباره وإنفاذه. ويجب أن تضطلع المؤسسات بمسؤولية إنفاذه وتخضع للمساءلة في هذا الشأن. وفي حالة بعض المعايير الطوعية، يمكن وضع نظام لمنح الشهادات وتكليف القطاع الخاص به في إطار نظام للاعتماد. غير أن البلدان العربية والنامية تواجه تحديات خاصة في هذا المجال تعزى إلى محدودية الموارد البشرية والمالية اللازمة للاضطلاع بهذه المهام. وستزداد هذه العوائق صعوبة عندما تصبح نزاعات حول المعاملة الوطنية والأحكام التي ترعى المعاملة الخاصة والتفضيلية مصدرا للخلافات بين الحكومات. وتعتمد تسوية هذه النزاعات والنزاعات الأخرى ذات الصلة بها على الإطار الذي تثار فيه، سواء كان ذلك ضمن الاتفاقات الحكومية الدولية أم في ظل قانون عقود خاص.

باء- الإطار المفاهيمي

تمثل المعايير البيئية أداة تستعملها الحكومات عادة في إدارة الإنتاج والاستهلاك المحليين. وقد تكون المعايير طوعية أو تكون إلزامية عند اعتمادها كأنظمة فنية تفرضها الحكومات. ويستعين القطاع الخاص بالمعايير البيئية للتمييز بين المنتجات وتحديد أساليب الإنتاج المستحسنة. ويتخذ تطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة منحى معقدا لأن المعايير البيئية كثيرا ما تعالج مسائل تتعلق بعملية الإنتاج ولا تقتصر على الخصائص النهائية للمنتج. ولا يؤثر هذا الأمر على طريقة تطبيق المعيار وحسب، بل على طريقة رصده ومناقشته. وعليه، يقترح فيما يلي إطار مفاهيمي بسيط من أجل المساعدة على تحديد المعايير البيئية التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة. وتعرض الأمثلة لإظهار الآثار التي تخلفها شتى أنواع المعايير على النواتج والصادرات في المنطقة.

١- معايير المنتج

تحدد معايير المنتج القواعد المتعلقة بالخصائص النهائية لهذا المنتج. وتكون هذه الخصائص مرئية و/أو قابلة للخضوع لاختبار دقيق في المنتج النهائي. ويمكن أن تتضمن المعايير البيئية الخاصة بالمنتج التغليف بمواد يعاد تدويرها؛ أو تحديد الحد الأقصى للرواسب المتبقية من المبيدات؛ أو الحد الأقصى للأصباغ والمعادن الثقيلة غيرها من المدخلات الضارة بالبيئة التي يمكن أن ترشح في التربة أو مصادر المياه عند استعمالها أو تصريفها. والمعايير البيئية لها، في غالب الأحيان، آثارها على صحة البشر. وينبغي تطبيق معايير المنتج المعتمدة كأنظمة فنية على المنتجات المحلية والواردات على حد سواء.

فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مثلا في عام ٢٠٠٢ أنظمة تتعلق بكمية الكادميوم القصوى التي يمكن أن تحتويها الأسمدة المصنوعة من الفوسفات. وقد أصبح هذا النظام نافذا في كافة بلدان الاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتبين أن الكادميوم يتسبب بالسرطان وأن مكونات الكادميوم الموجودة في الأسمدة لها آثار على البيئة وصحة الإنسان، نظرا إلى احتمال تسرب الكادميوم إلى المياه الجوفية أو المنتجات

الزراعيـة. الأردن والمغـرب همـا مـن المـوردين الرئيسـيين للفوسـفات الخـام والأسـمدة المصـنوعة منه إلى الاتحاد الأوروبي كما إن تونس والجزائر ومصر هي في عداد البلدان الناشطة في التصدير إلى أوروبا فـي هـذا المجـال. وتكـاد أسـمدة الفوسـفات تحتـوي كلهـا علـى بعـض مـن آثـار الكـادميوم، غيـر أن المقادير القصوى المعتمدة حديثا للكادميوم تمثل معيارا تطلب من الأردن والمغرب الاستثمار في تكنولوجيات وعمليات جديدة للإنتاج بهدف الحفاظ على إمكانية النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وكانت تكاليف التكنولوجيا الابتكارية التي اعتمدتها مجموعة المكتب الشريف للفوسفات لإزالة الكادميوم، وكذلك العمليات البديلة التي وضعتها شركة مناجم الفوسفات الأردنية، مرتفعة في البداية. غير أن هذه التكنولوجيا والعمليات البديلة سمحت للبلدين بالحفاظ على قدرتهما التنافسية داخل السوق الأوروبية[١٣]. وهذا على الرغم من ضخامة إنتاج الأسمدة المصنوعة من الفوسفات في الاتحاد الأوروبي، ممثلا بالرابطة الأوروبية لصانعي الأسمدة، التي اشترط أيضا امتثالها للقاعدة الجديدة.

٢- أساليب التصنيع والإنتاج

تتعلق المعايير المرتبطة بأساليب التصنيع والإنتاج بطرق الإنتاج أو التصنيع أو المعالجة أو الإتلاف. وفي هذا السياق، كثيرا ما تحدد المعايير المبادئ التوجيهية أو القواعد المرتبطة بتصنيع سلعة معينة، بما في ذلك المدخلات والنواتج المتعلقة بعملية الإنتاج. ويمكن أن تشمل هذه التوجيهات معايير النفايات السائلة، أو المقادير القصوى لانبعاثات بعض المكونات أو الجزئيات في الهواء، أو شروط معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها. ولا يمكن التأكد من الامتثال للمعايير المرتبطة بأساليب التصنيع والإنتاج أو اختباره في المنتج النهائي. ولذلك، لا تستطيع البلدان، بموجب قواعد التجارة الدولية التي يحددها الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، اعتماد الأنظمة الفنية التي تميز بين السلع المتشابهة المستوردة وتلك المنتجة محليا استنادا إلى أساليب التصنيع والإنتاج، باستثناء الحالات التي قد تتعلق فيها بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. وهذا ما يحول دون فرض الأنظمة البيئية المعمول بها في بلد ما، على سلع منتجة في بلد آخر. وكحل بديل، نشطت المنظمات غير الحكومية والرابطات والشركات الخاصة، في مجال تحديد المعايير والنظم البيئية الطوعية بهدف التصديق على الأداء البيئي كوسيلة لاستهداف المستهلكين الذين يفضلون المنتجات المصنعة بطريقة أقل ضررا بالبيئة. ويمكن أن تحدث أساليب التصنيع والإنتاج البيئية، الإلزامية منها والطوعية، آثارا هامة على القدرة التنافسية.

ومن الأمثلة على ذلك مبادرة الشراكة العالمية للزراعة السليمة المستدامة التي أطلقتها في عام ١٩٩٧ المتاجر الكبرى وسائر مراكز بيع الأغذية بالتجزئة في أوروبا[١٤]. ويشترط الأعضاء في الشراكة على موردي الأغذية الطازجة التقيد بمجموعة من الممارسات الزراعية الجيدة، تتضمن أحكاما بشأن سلامة الأغذية وصحة العامل وسلامته، والحماية البيئية ورفاه الحيوانات. وبما أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع تنظيم شؤون معايير وإجراءات الإنتاج، توفر هذه المبادرة الخاصة وسيلة يضمن من خلالها تجار التجزئة المنتجات الصادرة فقط عن المنتجين الذين يبرهنون امتثالهم لهذه المعايير الطوعية الأشد صرامة التي يؤيدها تجار التجزئة وقاعدة

---

(١٣) للمزيد من المعلومات، انظر الدراسة التي أجريت في إطار مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية وهي بعنوان "تأثير الأنظمة المقترحة بشأن محتوى الكادميوم على قطاع أسمدة الفوسفات في بلدان جنوبي البحر الأبيض المتوسط" (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية، والبنك الدولي والإسكوا حزيران/يونيو ٢٠٠٣).

(١٤) بدأت الشراكة العالمية للزراعة السليمة المستدامة كمبادرة قام بها البائعون بالتجزئة التابعون لفريق العمل الأوروبي المعني بالمنتجات المباعة بالتجزئة الذي وضع لاحقا المعايير والإجراءات المقبولة على نطاق واسع والمعتمدة لإصدار شهادات عالمية للممارسات الزراعية الجيدة عالميا.

عملائهم. غير أن الجانب الطوعي الذي يتسم به المعيار قابل للنقاش لأن عدم التقيد بالممارسات الزراعية الجيدة يمنع في الواقع المنتجين الزراعيين من دخول العديد من سلاسل المتاجر الكبرى في أوروبا.

٣- تقييم الامتثال للمعايير

يمكن أن تكون أي شركة أو عملية تصنيع أو سلعة أو خدمة ممتثلة للمعايير البيئية الوطنية أو الدولية، غير أن إثبات امتثالها لهذه المعايير يتطلب القيام بخطوة إضافية تتمثل في توفير الوثائق أو إصدار شهادات في هذا الشأن. وهذا يتضمن إجراء تقييم للامتثال للمعايير يستند بدوره إلى مجموعة من المعايير تتناول الإجراءات اللازمة لإصدار شهادات في مجال معين. ولا تصدر شهادات بالامتثال للمعايير إلا عن مؤسسات معتمدة تعمل عادة وفق نهج للاعتماد مطابق لمجموعة من المعايير الدولية التي حددتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس أو غيرها من المنظمات المختصة. لذلك تعتمد صحة عملية منح شهادات على الاستعانة بمرافق الاختبار المعتمدة لدعم التحليل. وكثيرا ما تكون عملية منح الشهادات عملية تكرارية تشمل الرصد والمتابعة المنتظمين حرصا على استمرار الامتثال للمعايير المطلوبة. وهكذا، يتطلب تقييم الامتثال للمعايير البيئية اللجوء إلى مجموعة من المؤسسات القادرة على توفير الخدمات لدعم عملية منح الشهادات بانتظام. وهذه الهياكل الأساسية غير متطورة بما يكفي في المنطقة العربية. لذلك يتعين على الشركات المحلية أن تعتمد على عملاء دوليين متخصصين في منح الشهادات أو الاستثمار في مرافق الاختبار الداخلية لإجراء تقييمات الامتثال للمعايير، ما يزيد تكاليف هذا الامتثال.

وتسعى بعض البلدان العربية إلى معالجة هذه المشكلة. فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطط في آذار/مارس ٢٠٠٥ تهدف إلى اعتماد ما لا يقل عن ٧٤ مختبرا من المختبرات الخاصة بغية تحسين كفاءة اختبار مجموعة من المنتجات المصنعة محليا والمنتجات المستوردة وتحليلها ومراقبة جودتها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج التي تتحملها الشركات المحلية، وتفادي مشاكل سلامة الأغذية، وتحسين حماية السلامة العامة(١٥). وبالمثل، تسعى المؤسسات الحكومية في الأردن إلى توسيع نطاق الهياكل الأساسية المعنية بالاعتماد وإلى تعزيز إجراءات منح الشهادات الخاصة بالمنتجات الغذائية.

وبينما تتزايد القدرة الإقليمية على منح الشهادات والاعتمادات في مجالات مثل صناعة الأغذية الزراعية والمنسوجات، يتأخر التقدم في القطاعات الأخرى. وتشهد المنطقة مثلا نموا في قطاع المكونات الكهربائية والإلكترونية، لا سيما في تونس والمغرب والمملكة العربية السعودية، حيث تتجه الصادرات في غالب الأحيان إلى أوروبا أو سائر البلدان العربية. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد الاتحاد الأوروبي توجيهين من التوجيهات البيئية التي يمكن أن تحدث تأثيرا مباشرا على القدرة التنافسية لهذا القطاع. ويفرض التوجيه 2002/95/EC قيودا على استعمال بعض المواد الخطرة في المعدات الإلكترونية، وينص على أن السلع المباعة داخل الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تحتوي، اعتبارا من ١ تموز/يوليو ٢٠٠٦، الرصاص أو الزئبق أو الكادميوم أو الكروم سداسي التكافؤ أو ثنائي فينيل متعدد البروم أو أثير ثنائي الفينايل متعدد البرومين(١٦). ويمكن أن تنجم عن هذا المعيار صعوبات يواجهها المصدرون العرب لأن العديد من هذه المواد تستعمل في الإلكترونيات، لا سيما الرصاص الذي يستعمل عموما في البطاريات(١٧). ويحدد التوجيه 2002/96/EC إطارا

(١٥) "Saudi Arabia plans to accredit 74 private laboratories", *Arab News* (6 March 2005).

(١٦) انظر المادة ٤ من التوجيه رقم 2002/96/EC المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الصادر عن المفوضية الأوروبية بشأن القيود المفروضة على استعمال مواد خطرة معينة في المعدات الكهربائية والإلكترونية.

(١٧) تجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن المرفق بهذا التوجيه يتضمن استثناء بشأن وجود الرصاص المستعمل لأغراض التلحيم.

لتنظيم إعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية داخل الاتحاد الأوروبي ويضع مجموعة من الأهداف، منها المهلة القصوى المحددة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، لكي تضع البلدان الأعضاء آلية تضمن أن يتحمل المنتجون[١٨] تكاليف تجميع نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية (غير تلك التي تشتريها الأسر) ومعالجتها واستردادها والتخلص منها بأساليب غير ضارة بالبيئة. ويستند هذا إلى المبدأ القائل إن "الملوث يدفع الثمن" الذي يشترط على مصنعي هذه النفايات، بمن فيهم الموجودون خارج الاتحاد الأوروبي، أن يتحملوا مسؤولية استرجاعها والتخلص منها. وينبغي للمصنعين أن يظهروا امتثالهم لهذين التوجيهين إذا ما أرادوا دخول السوق الأوروبية.

ومن المتوقع أن يكون لهذين التوجيهين أثر هام على المصنعين والمصدرين إلى الاتحاد الأوروبي. وقد، أطلقت شركة أنديررايترز إنكوربوريتد (Underwriters Laboratories Incorporated UL)، ومركزها الولايات المتحدة الأمريكية، برنامجا جديدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ يهدف إلى مساعدة الشركات على الامتثال للتوجيه الأول. وتتضمن الخدمة المساعدة في تخطيط عمليات الإنتاج وإعادة هيكلتها بغرض الامتثال للنظام الجديد في الموعد المحدد لتطبيقه. كما تمنح هذه الشركة شهادات بتقييم الامتثال للمعايير في هذا المجال. ولا تزال قطاعات عديدة في المنطقة تفتقر إلى هذا النوع من الخدمات المتعددة الأوجه ذات القيمة المضافة في تقييم الامتثال للمعايير. لذلك، اعتمدت شركات مثل أنديررايترز إنكوربوريتد وفيريتاس (Veritas) فروعا وممثلين لها في المنطقة العربية كي توسع نطاق خدماتها، وإن كانت لقاء تكاليف أعلى من غيرها في الكثير من الأحيان. وقد يؤدي تحسين القدرة الفنية في المنطقة إلى خفض هذه التكاليف، وكما يمكن أن يزيد القدرة التنافسية للصناعات المحلية في هذا القطاع.

٤- حل النزاعات

يؤدي حل النزاعات دورا أساسيا في طريقة تفسير الأنظمة والمعايير البيئية وتسويغها في النظام التجاري الدولي. وفي هذا السياق، وضعت منظمة التجارة العالمية "التفاهم بشأن تسوية المنازعات" الذي يهدف إلى حل النزاعات التي تنشأ حول تفسير نظام من الأنظمة البيئية، والذي يمكن أن يستخدمه الأعضاء وسيلة لتسوية هذا النوع من النزاعات. لكن التفاهم بشأن تسوية المنازعات يبقى غير كاف للقطاع الخاص، لأن الفصل في إحالة أي نزاع إلى التفاهم بشأن تسوية المنازعات يعود فقط إلى البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وحكوماتها تحديدا. وهذا هو الواقع مع أن معظم العمليات التجارية تجري ضمن القطاع الخاص. علاوة على أن القرار بشأن إثارة مسألة ما في إطار التفاهم بشأن تسوية المنازعات هو قرار سياسي عادة. وكثيرا ما يتوقف على طبيعة العلاقات الدولية مع الشركاء التجاريين، وعلى قضايا أخرى مطروحة على جدول الأعمال الدولي، إضافة إلى القضية موضوع النزاع. كما أن صلاحية هذا التفاهم بشأن تسوية المنازعات تقتصر على الأنظمة الفنية التي تعتمدها الحكومات ولا تشمل المعايير الطوعية التي يمكن أن تفرضها الكيانات التجارية الخاصة. لذلك، كثيرا ما يترك للشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، أمر حل المشاكل المتعلقة بتطبيق المعايير البيئية أو فرضها وذلك ضمن قانون التعاقد الخاص، وخصوصا المعايير التي يفرضها المستوردون والمعايير الأشد صرامة من تلك التي تنفذها الحكومات.

---

(١٨) انظر المادة ٩ من التوجيه رقم 2002/96/EC المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الصادر عن المفوضية الأوروبية بشأن النفايات من المعدات الكهربائية والإلكترونية. وفي هذا الإطار، من المقرر وضع آليات تضمن قيام الأسر كذلك بتدوير المعدات الإلكترونية.

وقد عقدت في إطار التفاهم بشأن تسوية النزاعات مشاورات عديدة وأثيرت خلافات تركز على الأنظمة البيئية. وقد تمحور بعضها حول ما إذا كان أحد الأنظمة تمييزيا أو مستندا بما يكفي إلى المبادئ العلمية؛ في حين نظر البعض الآخر فيما إذا كان أحد الأنظمة المعتمدة يمثل أقل التدابير المشوهة للتجارة تحقيقا للغاية المنشودة منه . ففي البداية فرض الاتحاد الأوروبي ومصر والمملكة العربية السعودية وبلدان أخرى، على سبيل المثال، حظرا على استيراد منتجات تحتوي على كائنات محورة جينيا، بالاستناد إلى المبدأ الاحتياطي وخشية أن تكون لهذه المكونات آثار سلبية على صحة الإنسان والبيئة. وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى إلى الاعتراض على الحظر، ولكن سمح بفرض القيد مؤقتا بموجب الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية بينما سعى الاتحاد الأوروبي إلى تبرير الحظر تبريرا علميا. ومع مرور الوقت وعدم التمكن من تبرير الحظر، أرغم الاتحاد الأوروبي على سحب التدبير والسماح باستيراد الأغذية التي تحتوي على كائنات محورة جينيا. وحذت بلدان أخرى حذوه. بيد أن الجدال حول الكائنات المحورة جينيا مستمر في إطار لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية حول ما إذا كانت البلدان قادرة على اشتراط وضع علامات تجارية على الأغذية التي تحتوي على كائنات محورة جينيا، بما أن البرامج المتعلقة بوضع العلامات يمكن أن تؤثر سلبا على نظرة المستهلك حيال سلامة الغذاء رغم غياب الأدلة العلمية التي تدعم هذه المطالبة، مما قد يؤثر بدوره على قدرة المنتج التنافسية.

كما تتابع المفاوضات حول وضع العلامات التي تشير إلى الكائنات المحورة جينيا في إطار بروتوكول قرطاجنة المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي بهدف الحؤول دون نشوء أي حالات تضارب محتملة مع القرارات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية. وتثير هذه المسألة جانبا آخر من جوانب حل النزاعات المرتبطة بعملية وضع المعايير البيئية، وتحديدا، احتمال أن ينشأ نزاع بسبب التدابير البيئية المعتمدة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يمكن أن تتعارض مع القواعد الموضوعة في إطار منظمة التجارة العالمية. وبما أن الاتفاقات الدولية تتمتع بالمكانة نفسها من منظور القانون الدولي، ينبغي أن تحرص البلدان على تناسق المواقف والسياسات على صعيدي التجارة والبيئة، وذلك لأن الافتقار إلى الوضوح واحتمال نشوء خلاف حول تفسير العلاقات على هذين الصعيدين يمكن أن يؤدي أيضا إلى تأثير المعايير البيئية على فرص النفاذ إلى السوق والقدرة التنافسية.

أما العنصر الآخر من عناصر حل النزاعات فيتعلق بحماية المستهلك وقدرة المستهلكين على الطعن في الإجراءات الصادرة عن شركة أو بلد ما. فقد باشرت مثلا المديرية العامة لحماية الصحة والمستهلك التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العمل على التدابير الطوعية الرامية إلى حل النزاعات مع التركيز على الآليات الفردية والجماعية الهادفة إلى حل النزاعات الخاصة بالمستهلك[١٩]. ولا تنفك جمعيات حماية المستهلك والوكالات الوطنية تنشط في هذا المجال، غير أن عملها يتركز في معظمه على رفع مستوى الوعي، وهي نادرا ما تعالج المسائل المتعلقة باللجوء إلى القانون وتحديد المسؤولية.

٥- المصفوفة

(١٩) في هذا الإطار، نظمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حلقة عمل حول حل النزاعات الخاصة بالمستهلك في السوق العالمية وتسويتها (واشنطن العاصمة، ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥). وتتوفر معلومات إضافية على العنوان: www.oecd.org/document/33/0,2340,en_2649_34267_34409185_1_1_1_1,00.html.

تعرض المصفوفة في الجدول ١، بوصفها أداة من الأدوات التوضيحية، إطارا من أجل توضيح مختلف أشكال التدابير البيئية المناقشة آنفا. كما يمكن استخدام الجدول لتصنيف المعايير البيئية التي تؤثر في قطاعات معينة، ما يسهل تحليل ومناقشة السياسة العامة المتعلقة بالتدابير البيئية التي تهم المنطقة بوجه خاص[٢٠].

الجدول ١- إطار مفاهيمي لتصنيف المعايير البيئية

	معايير المنتج	أساليب التصنيع والإنتاج	تقييم الامتثال للمعايير	حل النزاعات
التدابير التنظيمية	القوانين البيئية المتعلقة بالصحة والسلامة	الامتثال للقوانين البيئية المحلية	اعتماد المختبرات اختبار المنتج وإصدار الترخيص	تسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية المفاوضات الثنائية
التدابير الطوعية	معايير القطاع ومواصفاته	وضع العلامات الإيكولوجية البيع بالثمن المتفق عليه بين المنتج والبائع الأسواق المتخصصة	منح الترخيص المتعلق بوضع العلامات الإيكولوجية اختبار المستورد	قانون التعاقد الخاص نظم تحديد المسؤولية

جيم- مبادرة السياسات المتوسطية

لا تتضمن دراسة العلاقة بين المعايير البيئية والتجارة والقدرة التنافسية على تحديد وتصنيف التدابير التي تؤثر في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وحسب، بل تقييما لمدى تأثير الامتثال للمعايير البيئية على النواتج والصادرات. وبهدف إجراء هذه التقييمات، أيدت مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية وضع نموذج لارسن الذي هو نموذج اقتصادي للتوازن الجزئي وضعه لارسن في عام ١٩٩٨ يوم كان معهد هارفرد للتنمية الدولية يستضيف المشروع. وقد تعاونت الإسكوا منذ عام ٢٠٠١ مع أمانة برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية في البنك الدولي من أجل تطبيق مبادرة السياسات المتوسطية (انظر الإطار ١).

الإطار ١- مبادرة السياسات المتوسطية

مبادرة السياسات المتوسطية هي أحد مشاريع برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية، وهي تحظى بدعم مالي من البنك الدولي. وبرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية هو شراكة بين الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وجهات مانحة ثنائية عديدة، وهو يسعى إلى رفع مستوى القدرة الفنية البيئية في بلدان جنوبي البحر الأبيض المتوسط.

وقد نشطت مبادرة السياسات المتوسطية منذ عام ١٩٩٧ في بناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجالي التجارة والبيئة، في أعقاب الاجتماع الذي عقدته جهات التنسيق الوطنية والخبراء الإقليميون في برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية، وانتهى إلى قرار يقضي بدراسة العلاقات على صعيدي التجارة والبيئة ضمن إطار القدرة التنافسية الدولية. وبين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٠، عمل معهد هارفرد للتنمية الدولية على تطبيق المشروع ثم منح للإسكوا في عام ٢٠٠١ حرصا على أن تكون ملكية المشروع إقليمية. وعمدت الإسكوا في عام ٢٠٠٢ إلى توسيع نطاق المشروع لكي

(٢٠) تتضمن الوثيقة الصادرة عن الإسكوا (E/ESCWA/ED/2001/14، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) بعنوان "تأثير الأنظمة البيئية على الإنتاج والصادرات في قطاعات معالجة الأغذية والمنسوجات والمستحضرات الصيدلانية في مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء في الإسكوا" موجزا لبعض المعايير البيئية التي يواجه المصدرون العرب صعوبات في الامتثال لها في الصناعات الثلاث ص ٤٥.

يشمل البلدان الأعضاء فيها من بلدان الخليج العربية. وتواصل اللجنة حاليا تعزيز هذه المبادرة عبر مجموعة من الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات على صعيدي التجارة والبيئة.

وخلال المرحلة الأولى (١٩٩٧-١٩٩٩)، عملت مبادرة السياسات المتوسطية مع أفرقة من الخبراء المحليين في الأردن وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وقبرص ومصر والمغرب بغية إجراء دراسات حالة عن بعض البلدان تتناول الأثر الذي يمكن أن يحدثه الامتثال لأنظمة بيئية محددة (فعلية ومقترحة) على تكاليف الإنتاج في بعض قطاعات التصدير. وتناول القسم الثاني من التحليل تقييما حول كيفية تأثير هذه التغييرات في الكلفة على مستويات الإنتاج والصادرات(أ). وقد طور نموذج لارسن خلال هذه الفترة وأصبح لاحقا أساسا يعتمد في التقييمات التي تجريها مبادرة السياسات المتوسطية عن أثر الامتثال على التجارة والبيئة.

وفي المرحلة الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٠)، قدم المشروع الدعم إلى كبار المحللين في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب في إعداد دراسات سريعة لتحليل أثر التغييرات في الأنظمة البيئية على مختلف القطاعات الرئيسية التجارية التوجه في بلد من البلدان. وقد هدفت هذه التقييمات السريعة إلى إجراء تحليل دقيق لقطاعات عديدة من أجل تسليط الضوء سريعا على القطاعات التي يمكن أن تكون أشد تأثرا بالتغييرات في الأنظمة البيئية في المستقبل من حيث الإنتاج والتجارة. وقد استعملت المعلومات المستخلصة لمساعدة الحكومات والقطاع الخاص على التنبؤ بالآثار المرتبطة بالتغييرات المحتملة في السياسات البيئية داخل الأسواق المحلية والأجنبية. وقد صدر أكثر من ١٨٠ سيناريو في البلدان موضوع الدراسة، فاتضحت بذلك سرعة تأثر القطاعات الرئيسية بتغيرات الكلفة المرتبطة بالتغييرات في السياسات البيئية.

وخلال المرحلة الثالثة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، سعى المشروع إلى زيادة قدرة صانعي القرارات في المنطقة العربية عبر دراسة تأثير المعايير البيئية على التجارة والقدرة التنافسية في سياق السياسة العامة. وقد نظمت الدورات التدريبية الإقليمية وعقدت المشاورات الوطنية وقدمت الخدمات الاستشارية من أجل تفهم أهمية الحوار حول مسائل التجارة والبيئة وتشجيعه بين الوزارات والقطاعين العام والخاص. وأعد المحللون المحليون مذكرات بشأن السياسات استنادا إلى التدريب الذي تلقوه من أجل إزاء المناقشات حول السياسة العامة في موضوع محدد تعتبره الجهات المعنية الوطنية من المسائل ذات الأولوية. كما أجرت الإسكوا خلال هذه المرحلة، بالتعاون مع الخطة الزرقاء (Blue Plan) وبدعم مالي من برنامج الشراكة مع البنك الهولندي(ب)، تقييما بيئيا استراتيجيا للآثار الناجمة عن الامتثال للمعايير الأشد صرامة على قطاع المنسوجات والملابس في المغرب.

ومن المتوقع أن يستمر برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية في دعم العمل الذي تقوم به مبادرة السياسات المتوسطية مع اقتراب إطلاق المرحلة الرابعة في عام ٢٠٠٥. وفي هذه الأثناء، تواصل الإسكوا تعزيز العمل على هذه المبادرة عبر مشاريع تكميلية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

(أ) See METAP MedPolicies Initiative, "Trade and environment and international competitiveness in the Mediterranean region: selected case studies" (Harvard Institute for International Development, 2000).

(ب) For a complete set of work conducted under the METAP MedPolicies Initiative from 1997 to 2004, see METAP MedPolicies Initiative, "Trade and environment for sustainable development" (ESCWA, the World Bank and METAP, 2005).

١- نموذج لارسن

يسمح نموذج لارسن، وهو أداة من أدوات سياسات التنبؤ الاقتصادي البسيطة والقابلة للتعقب بالاختبار، بتقدير التغييرات بالنسبة المئوية في النواتج والصادرات والواردات الناجمة عن الامتثال لأحد الشروط البيئية. وتكمن فائدة النموذج ضمن إطار مبادرة السياسات المتوسطية في كونه يقدم نهجا سهلا من أجل تقدير مدى تأثير التغيير المقترح في إحدى السياسات على القدرة التنافسية في أي قطاع من القطاعات، كما يتضح من التغيير في الإنتاج والصادرات. ويمكن استعمال هذه المعلومات من أجل تسليط الضوء على التحديات والفرص الناجمة عن الامتثال والشروط البيئية وتحديد التدابير التكميلية التي قد تكون ضرورية من أجل تخفيف الآثار السلبية المحتملة على القدرة التنافسية الخاصة بأحد المعايير المتصلة بالبيئة والصحة والسلامة.

لذلك يسعى هذا النوع من تقييمات السياسات التجارية والبيئية إلى الإجابة على السؤال المحدد المتعلق بأثر الامتثال للمعايير على النواتج والصادرات والواردات. غير أن هذا النوع من التحليلات الجزئية يمكن استخدامه لدعم تقييم أثر الاستدامة أو التقييم الاستراتيجي البيئي أو التقييم القطاعي البيئي الذي يوسع نطاق التحليل بحيث يشمل أثر الامتثال للمعايير البيئية على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من هنا، يقدم نموذج لارسن أساسا تجريبيا من أجل تقدير الآثار والتكاليف، مما دفع البنك الدولي إلى تحديد منهجية السياسات المتوسطية بوصفها أداة تخطيط استراتيجي تهدف إلى مراعاة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية ودمجها في عمليات التخطيط الإنمائي واتخاذ القرار وعملية التنفيذ.

(أ) فهم النموذج

ينطلق المنطق الأساسي لنموذج لارسن من القاعدة القائلة إن الامتثال لأحد المعايير البيئية الأشد صرامة يزيد تكاليف الإنتاج، في البداية على الأقل، عندما يكون على الشركات أن تتكيف مع أحد التغييرات الطارئة على السياسة العامة. في هذه الحالة، تستجيب الشركات الهادفة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف ممكنة داخل الأسواق التنافسية للتغييرات الحاصلة في التكاليف عبر تعديل القرارات المتعلقة بالإنتاج، بما فيها قيمة أو أنواع المدخلات المستعملة و/أو قيمة النواتج المنتجة والمباعة. ويمكن أن تؤدي الاستجابة إلى التغير في الأنظمة إلى تعديلات في عمليات الإنتاج أو تغييرات في مستويات الإنتاج، إذ يسعى المنتجون إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ومضاعفة الأرباح إلى أقصى حد. ويؤدي هذا الأمر بدوره إلى تغييرات في الصادرات و/أو الواردات في قطاع معين، يمكن التخفيف من أثرها بتحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة أو تحويل بعض تكاليف الإنتاج الإضافية إلى المستهلكين المستعدين لدفع ثمن أعلى لقاء منتج يمتثل لأحد المعايير البيئية العالية.

وبهدف تطبيق المنهجية الأساسية، ينبغي جمع معلومات تستند إلى البيانات ومختلف المصادر المتاحة. ويجب أن يكون الغرض من هذه المعلومات الإجابة عن الأسئلة الخمسة الرئيسية التالية:

(أ) ما هو التغيير الحاصل في السياسة العامة؟

(ب) كيف يؤدي التغيير الحاصل في السياسة العامة إلى رفع التكاليف التي تتكبدها المؤسسات، لا سيما التكاليف الأولية منها، وما هي نسبة ارتفاع هذه التكاليف؟

(ج) هل يؤثر التغيير على التكاليف الثابتة أو متوسط تكاليف الإنتاج أو عنصر معين من تكاليف مدخلات الإنتاج؟

(د) ما هي نسبة تكيف مستويات الإنتاج مع الزيادات في التكاليف؟

(●) كيف تتحول هذه التغييرات في الإنتاج إلى تغييرات في التدفقات التجارية؟

(و) كيف يمكن أن تتغير الأجوبة عن الأسئلة المطروحة أعلاه إذا كان التغيير في السياسات يمد القطاعات بحوافز أقوى لكي تصبح أكثر فعالية فيما تؤديه من عمليات و/أو إذا كانت هذه القطاعات قادرة على نقل بعض من تكاليف الأنظمة الجديدة إلى المستهلكين في الأسواق الوطنية والدولية؟

من هنا، تنشأ عن تطبيق هذه المنهجية ثلاثة مستويات من التحليل. وتقوم أولى مجموعات الاستنتاجات بتقدير أثر الامتثال للمعايير على النواتج والصادرات في سيناريو "الحالة البسيطة" أي في غياب أجوبة ثانوية. ويستند مستوى التحليل الثاني إلى مفهوم "التحسينات على صعيد الكفاءة" المشتق من الأدبيات عن الابتكار الصادرة في العقود القليلة الماضية والتي تعتبر أن الأنظمة المعدلة يمكن أن تمد الشركات بحوافز تشجعها على البحث عن سبل ابتكارية من أجل الحد من التكاليف وتحسين الربحية. وتشكل التحسينات على مستوى الكفاءة إحدى إمكانيات الحد من التكاليف وتحسين القدرة التنافسية. ومع أن هذا النموذج لم يصمم لتقدير التغييرات الطارئة على الكفاءة، تسمح المنهجية للمحللين ببحث في كيفية تبدل نتائج التحليل مع تحسن مستوى الكفاءة.

وإلى جانب التحسينات في الكفاءة، تستطيع المؤسسات التجارية بامتثالها للتغيير في الأنظمة، أن تحمل المستهلكين بعضا من تكاليف الإنتاج الإضافية برفع أسعار منتجها. ويؤدي هذا الأمر إلى مجموعة ثالثة من الاستنتاجات المشتقة من "تسويات الأسعار الدولية". إلا أن التفاصيل المتعلقة بالسوق المعنية تحدد ما إذا كان المنتجون قادرين على تحميل مستهلكي المنتجات بعضا من التكاليف الإضافية. وفي حالة "البلد الكبير"، يمكن أن يؤثر بلد أو فريق من المصدرين على سعر منتج في السوق الدولية وأن يتمكن بالتالي من تحويل بعض تكاليف الإنتاج الإضافية إلى المستهلكين من غير تكبد خسائر في المبيعات. وفي حالة الأسواق المتخصصة، يمكن أن تكون الأسواق ذات المنتجات والأذواق الشديدة التميز، بما فيها تلك التي يدعمها المستهلكون الذين يفضلون المنتجات "الخضراء" مستعدة لدفع ثمن أعلى لقاء منتجات تخضع لمعايير بيئية أشد صرامة، مما يسمح لصغار وكبار المنتجين تحميل المستهلكين بعض تكاليف الإنتاج الإضافية.

وعندما يتم تحديد أحد التغيرات في السياسة العامة لأغراض التحليل، تشكل ستة متغيرات العناصر الرئيسية لنموذج لارسن، على الشكل التالي: (أ) الكلفة الإضافية التي يفرضها التغير في السياسة العامة؛ (ب) ربحية القطاع؛ (ج) مستوى الإنتاج الحالي؛ (د) حصة الصادرات من مجموع الإنتاج؛ (●) مرونة المدخلات في القطاع؛ (و) مرونة السوق في استجابتها للتغيرات في أسعار النواتج.

وتنشأ الصعوبة في تطبيق نموذج لارسن من الافتقار إلى معلومات موثوقة فيما يتعلق بسير العمل داخل القطاع أو الشركة، وبتكاليف الامتثال لتغييرات محددة في السياسة العامة داخل المنطقة العربية. وليس هذا "ضعفا" في المنهجية، بل مجرد حقيقة من حقائق تحليل السياسات البيئية. فالحكومات تعمل بانتظام على إعداد واعتماد أنظمة تفرض على المؤسسات التجارية تكاليف في مجالات لا تحدد فيها هذه التكاليف مسبقا بأرقام دقيقة. ولا يتوفر بالتالي التحليل الفعلي لجدوى التكاليف اللازم لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتكاد تكون هذه في الغالب حال الأنظمة التي تفرضها الحكومات، باستثناء الحالات التي تفرض فيها ضرائب مباشرة أو تحصل تغييرات في جداول التعاريف المقترحة، بما فيها، على سبيل المثال، قطاع المياه وقطاع الكهرباء[٢١]. ويمكن أن تساعد الاستعانة بالمعلومات التي تتاح من تطبيق نموذج لارسن تحسين توجيه عملية اتخاذ القرارات.

---

(٢١) For more details on the Model, see B. Larson, "Evaluating the impact of specific environmental regulations on exports", *Land Economics* (2000), pp. 534-549; B. Larson et al., "The impact of environmental regulations on exports: Case study results from Cyprus, Jordan, Morocco, Syria, Tunisia and Turkey", *World Development*, Vol. 30, No. 6 (2002), pp. 1057-1072; METAP MedPolicies Initiative, "Estimating the impact of environmental regulations on trade: a guide to applying the Larson Model - the methodology of the METAP MedPolicies Initiative" (METAP and ESCWA, October 2002); and METAP MedPolicies Initiative, "Information note on the Larson Model: The trade and environment methodology of the METAP MedPolicies Initiative" (METAP and ESCWA, June 2003).

(ب) تطبيق النموذج

يدرس أثر الشروط البيئية على التجارة والقدرة التنافسية بطريقتين باستعمال نموذج لارسن، وقد طبقتهما مبادرة السياسات المتوسطية. والطريقة الأولى هي إجراء تقييم سريع لاستجابة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في بلد ما للتغييرات في تكاليف الإنتاج الناجمة عن تغيير غير محدد في السياسات البيئية. ويفيد هذا النوع من التحليلات لدى تقدير مدى تأثر مختلف القطاعات بالتغييرات في تكاليف المدخلات الشائعة الاستعمال التي تخلف آثارا بيئية قائمة على استهلاكها أو استعمالها خلال عملية الإنتاج. فصانع السياسة في مصر مثلا يستطيع استعمال هذا النوع من التحليل من أجل تحديد الآثار على النواتج والصادرات في كل من القطاعات الاقتصادية الخمسة الرئيسية في ذلك البلد، التي يمكن أن تنشأ عن زيادة بنسبة ٢٠ في المائة أو ٥٠ في المائة أو ١٠٠ في المائة في تكاليف المياه. وفي حل بديل يمكن استعمال هذا النهج لتحديد مدى تأثر قطاع واحد بالتغييرات في التكاليف المرتبطة بأنواع مختلفة من المدخلات، بما فيها المياه والطاقة والعمالة.

وتتناول الطريقة الثانية في تطبيق هذا النموذج الأثر الذي يحدثه الامتثال لمعيار بيئي أو نظام فني معين على النواتج والصادرات في قطاع أو شركة. فهذا النوع من التحليلات يمكن أن يقيم مثلا أثر معايير الانبعاثات في الهواء في الأردن التي يمكن أن تؤثر على تكاليف الوقود المستعمل في صناعة الإسمنت في ذلك البلد. ويفيد هذا النهج في تقييم الآثار الناجمة عن نظام معين على قطاع واحد، وذلك حيث تتوفر المعلومات عن التكاليف والاستثمارات اللازمة من أجل الامتثال للتدبير المتخذ. كما يمكن استعمال جداول البيانات المباشرة التي يتضمنها النموذج من أجل تحريك مناقشة السياسات بين صانعي القرارات على صعيد الحكومات والجهات المعنية في القطاع الخاص بشأن تكاليف اعتماد نظام محدد حول القدرة التنافسية في أي قطاع محلي. كما يفيد هذا النهج لدى السعي إلى تقدير الفوارق في تكاليف الامتثال بين الشركات الكبرى والمنتجين الصغار والمتوسطي الحجم. وستقدم عروض لهذين التطبيقين لنموذج لارسن في دراسات الحالة الواردة في الفصول التالية.

ثالثا- تقدير أثر المعايير البيئية الأشد صرامة على قطاعات تصدير رئيسية في مجموعة مختارة من البلدان العربية

تتعدد طرق تقييم الأثر الذي يحدثه الامتثال لمعايير بيئية أشد صرامة على القدرة التنافسية. فصانعو السياسات يستطيعون التطرق إلى كلفة الامتثال لمعيار معين على شركة أو قطاع اقتصادي وطني. كما يمكنهم، في حل بديل، أن يركزوا على مدى تأثر قطاعات اقتصادية مختلفة بالتغييرات في السياسات البيئية. وبهدف تحديد مدى تأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية بالتغييرات في التكاليف الناجمة عن الامتثال للأنظمة البيئية الأشد صرامة، أجرت مبادرة السياسات المتوسطية سلسلة من التقييمات السريعة عن التجارة والبيئة في سبعة بلدان عربية هي: الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب. وقد نتج من التقييم تحليل لمدى تأثر ٣٠ قطاعا من قطاعات التصدير و٢٢ قطاعا من قطاعات الاستيراد بالتغييرات في التكاليف المرتبطة بثلاث فئات أو أكثر من فئات تكاليف المدخلات التالية: استعمال المياه، وصرف المياه العادمة، واستعمال المواد الكيميائية، واستخدام الطاقة والكهرباء، واليد العاملة ورأس المال. ويعرض هذا الفصل تطبيق أداة التقييم السريع بغية تقييم أثر التغييرات في كلفة المدخلات على مختلف القطاعات؛ ومدى تأثر قطاع معين بالتغييرات في تكاليف شتى المدخلات. ويقدم موجزا للدروس المستخلصة من مختلف سيناريوهات التقييم.

وتكمن ميزة التقييمات السريعة في أنها تعطي فكرة سريعة عن مدى تأثر قطاعات مختلفة. إلا أنها، بوصفها تحليلا على الصعيد الكلي، عاجزة عن التمييز بين أثر التغييرات على الشركات الكبيرة وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والاستنتاجات المستخلصة من هذه التقييمات، كما هو الحال عند تطبيق أي نموذج تجريبي، تستمد موثوقيتها من موثوقية بياناتها. ونادرا ما تبذل الجهود لضمان معلومات دقيقة عن تكاليف المياه والكهرباء كحصة من إجمالي تكاليف الإنتاج على صعيد الشركة. فالمسوح المتعلقة بمالكي المؤسسات التجارية المحلية وبالنقابات تكشف في غالب الأحيان عن معرفة محدودة بتكاليف الإنتاج المفصلة، رغم الاستيعاب السليم للأرقام المتعلقة بمستويات الربحية والنواتج والصادرات. وبالتالي، فإن إثبات أهمية تفضيل التكاليف لأصحاب المشاريع والمساءلة الكاملة عن تكاليف الإنتاج أصبح عنصرا غير مباشر من عناصر بناء القدرات في نشاط التقييم السريع. فأصبح صانعو القرارات بالذات يدركون بشكل أفضل أن المكاسب المحققة على صعيد الكفاءة تتيح إمكانية زيادة الربحية والقدرة التنافسية.

ألف- تقييم أثر التغييرات في تكاليف الطاقة والكهرباء

يمكن أن تؤثر السياسات البيئية على استعمال الطاقة والكهرباء بعدد من الطرق. فالمعايير الوطنية التي تحدد مقادير أكسيد الكبريت (SOX) وأكسيد النيتروجين (NOX) والمواد الدقيقة بأقل من ١٠ ميكرون (PM10) وتجعل منها أنظمة فنية لها أثرها على أنواع الوقود الممكن استعمالها لدعم أنشطة التصنيع. فيمكن على سبيل المثال فرض الضرائب البيئية من أجل الثني عن أنواع معينة من استعمالات الطاقة، أو إعادة هيكلة التعاريف بطريقة تغير مستويات استهلاك الطاقة. كما يمكن أن تفرض كميات الإنبعاثات في الهواء في بعض الصناعات على الشركات، الاستثمار في المرشحات أو أساليب الإنتاج الأنظف. ويمكن أن تحدث الالتزامات الوطنية المطبقة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما فيها بروتوكول كيوتو، أثرا على أسعار وتكاليف الطاقة والكهرباء وعلى قدرة القطاع التنافسية.

وبهدف تقدير مدى تأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتغييرات في تكاليف الطاقة والبيئة الناجمة عن السياسات البيئية الأشد صرامة، أجري تقييم سريع للتأثير المحتمل على النواتج والصادرات في قطاعات معينة، والناجم عن زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في تكاليف الطاقة. وتشكل مضاعفة تكاليف الطاقة على المدى القصير

وضعا استثنائيا من أوضاع السياسة العامة، غير أن هذه الزيادة النظرية استعملت أساسا لاستكشاف مدى تأثر القطاعات الرئيسية بالتقلبات في أسعار الطاقة ضمن سيناريو الحالة البسيطة. وتظهر النتائج المبينة في الشكلين ١ و٢ استنتاجات هامة.

الشكل ١- أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الناتج في قطاعات مختارة

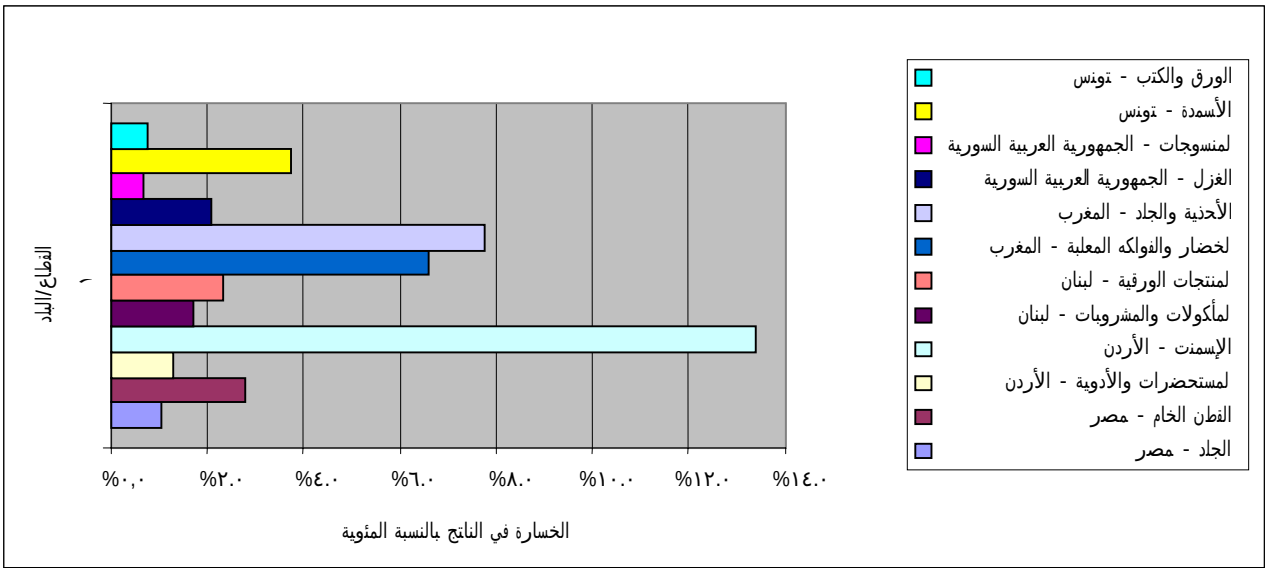

المصدر: B Larson, "Rapid assessment summary notes", which was a PowerPoint presentation given the METAP High Level Meeting on Economic Tools for Environmental Sustainability (Beirut, 25-27 June 2003).

الشكل ٢- أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة/الكهرباء على الصادرات في قطاعات مختارة

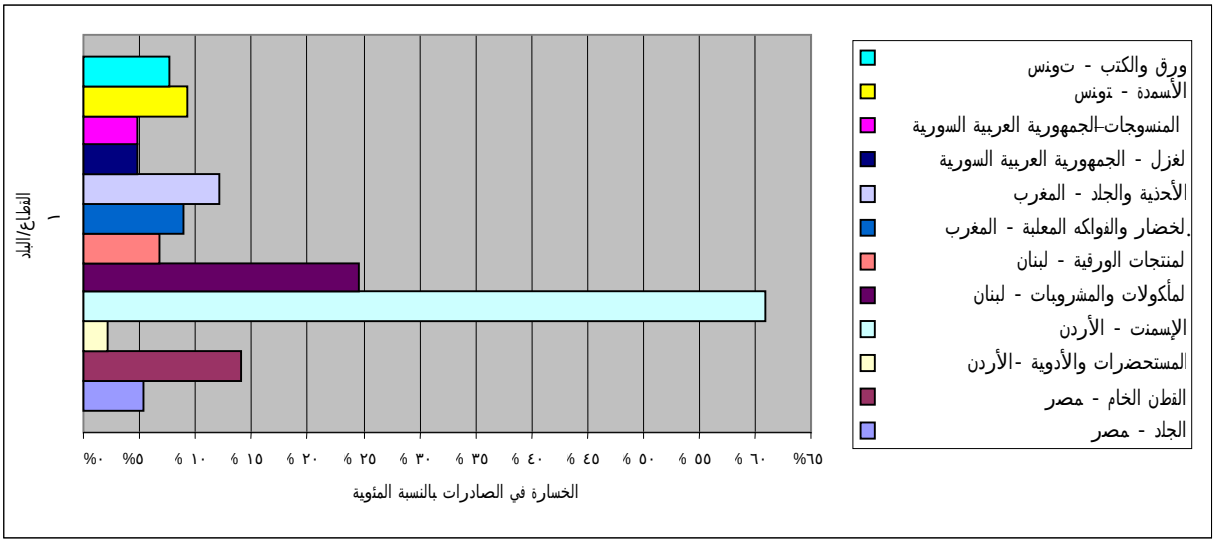

المصدر: B. Larson, "Rapid assessment summary notes", which was a PowerPoint presentation given the METAP High Level Meeting on Economic Tools for Environmental Sustainability (Beirut, 25-27 June 2003).

فمن الواضح أولا أن للزيادات في تكاليف الطاقة آثارا سلبية على النواتج، غير أن آثارها على الصادرات أوضح بكثير في القطاع نفسه. فمعظم الشركات قادرة على التكيف مع الانخفاض الذي يتراوح بين

١ و٤ في المائة في مستويات الإنتاج، والناجم عن ارتفاع تكاليف مدخلات الطاقة كما يمكنها تخطيه عبر التحسينات في الكفاءة أو تحويل بعض تكاليف الإنتاج الإضافية إلى المستهلكين في السوق المحلية. غير أن الخسارة في القدرة التنافسية للأسعار الناجمة عن ارتفاع كلفة الإنتاج يمكن أن تولد خسارة في الصادرات بنسبة تتراوح بين ٥ و١٥ في المائة، ومن الصعب التخفيف من حدة هذا الأثر. وعليه، يتعين على صانعي القرارات، لدى قياس عوامل تأثير المعايير البيئية على القدرة التنافسية، أن يقيموا أثر التدابير المقترحة على صعيد السياسة العامة على مستويات الإنتاج وعلى التدفقات التجارية، لا سيما في البلدان التي تحبذ استراتيجيات النمو التي تحركه الصادرات.

ثانيا، تحدث التغييرات في كلفة الطاقة عادة أثرا شديدا في القطاعات الثقيلة كإنتاج الإسمنت والأسمدة، إلا أن قطاعات التصنيع الخفيفة هي أيضا سريعة التأثر بتغير هياكل التكاليف المرتبط بمختلف منتجات الطاقة أو الكهرباء. وعليه، تشير التقديرات إلى أن قطاع الإسمنت في الأردن قد يعاني تراجعا في النواتج بنسبة ١٣ في المائة في حال تضاعف تكاليف الطاقة (والمياه) فيه[٢٢]. غير أن قطاعات التصنيع الخفيفة في المغرب معرضة للتأثر بالحدة نفسها جراء ارتفاع تكاليف الطاقة، حيث تعاني نواتج الأحذية والسلع الجلدية وكذلك الفواكه والخضار المعلبة انخفاضا بنسبة تتراوح بين ٦ و٨ في المائة في حال مضاعفة تكاليف الطاقة.

ثالثا، يمكن أن تخلف السياسات العامة المتعلقة بتسعير الطاقة والكهرباء آثارا على القدرة التنافسية لمختلف القطاعات في المنطقة. فإعانات الطاقة مثلا تثني القطاعات عن توخي الكفاءة في ممارسات استهلاك الطاقة وتولد بالتالي آثارا بيئية عكسية مرتبطة بعدم كفاءة استهلاك الطاقة. بيد أن هذه الإعانات تحصن أيضا القطاعات عن تقلبات الأسعار المرتبطة بالسياسات البيئية التي تؤثر في استهلاك الطاقة. فزراعة القطن في مصر مثلا سريعة التأثر بالتغييرات في تكاليف الطاقة، لا سيما مقارنة بقطاع الغزل والمنسوجات في الجمهورية العربية السورية. ويعزى هذا الأمر جزئيا إلى أن الطاقة تمثل ٨ في المائة من تكاليف إنتاج القطن الخام في مصر، بينما ينفق قطاع الغزل على الطاقة، بسبب الإعانات، نسبة متواضعة من تكاليف الإنتاج لا تتجاوز ٢,٣ في المائة في قطاع الطاقة و٣ في المائة في قطاع الكهرباء. وفي استعراض أجري في عام ١٩٩٧ حول السياسات المتعلقة بالطاقة والموارد الطبيعية في مصر، أشارت التقديرات إلى أن المنتجات النفطية الكهربائية والمنزلية تسعر، على التوالي، بنسبة ٨٠ في المائة و٩٠ في المائة تقريبا من أسعارها الدولية[٢٣]. وكانت مصر قد باشرت أيضا في انتهاج سياسة طموحة من أجل تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية، أحدثت آثارا ثانوية على كلفة استعمال الطاقة. وعلى الرغم من تقلب أسعار الطاقة، يحظى المنتجون في مصر بإعانات في مجال الطاقة أدنى بكثير من نظرائهم السوريين، الأمر الذي يخلف آثارا على القدرة التنافسية. كما أن الإعانات التي تحظى بها الصناعة تجعل قطاع الغزل في الجمهورية العربية السورية أكثر ربحية بكثير من زراعة القطن في مصر، الأمر الذي كانت له آثاره أيضا على قدرة القطاع على الاستجابة بسهولة أكبر لتضاعف فواتير الوقود والكهرباء أو الامتثال للمعايير الأشد صرامة للانبعاثات في الهواء.

باء- قطاع الأثاث في مصر وفلسطين

---

(٢٢) من الجدير الإشارة إلى أن الأثر الفعلي في هذه التغييرات على قطاع الإسمنت في الأردن هو مضاعفة في تكاليف الطاقة والمياه، نظرا إلى عدم وجود معلومات مفصلة عن حصة المياه وحصة الطاقة في مجموع تكاليف الإنتاج. فالمياه والطاقة معا يمثلان ٤٨ في المائة من مجموع تكاليف الإنتاج في القطاع؛ وتشير التقديرات إلى أن الطاقة تمثل الحصة الكبرى من هذه التكاليف.

(٢٣) The World Bank, *Staff appraisal report: Arab Republic of Egypt*, Report No. 17065 EGT (the World Bank, 17 November 1997), p. 1.

من طرق دراسة أثر المعايير البيئية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية تحديد مدى تأثير قطاع معين بالتغييرات في التكاليف المرتبطة بفئات المدخلات الرئيسية فيه. فالشكل ٣ يوضح مثلا مدى تأثر إنتاج وصادرات الأثاث في مصر بزيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في كلفة فئات المدخلات الرئيسية فيه[٢٤]. ويمثل الخشب واليد العاملة، على التوالي، ٤٠ في المائة و٣٠ في المائة من مجموع تكاليف الإنتاج في القطاع، في حين يمثل رأس المال والمواد الكيميائية والطاقة ١٥ و١٠ و٥ في المائة على التوالي من إجمالي تكاليف الإنتاج. ويعمل في القطاع عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق متوسط أرباح بنسبة ٤٣ في المائة. ومع أن نمو القطاع يشكل هدفا من أهداف الخطة الإنمائية الوطنية، لم يتجاوز مجموع النواتج المصدرة في عام ١٩٩٩ ١٠ في المائة.

الشكل ٣- الأثر على نواتج الأثاث في مصر(أ)

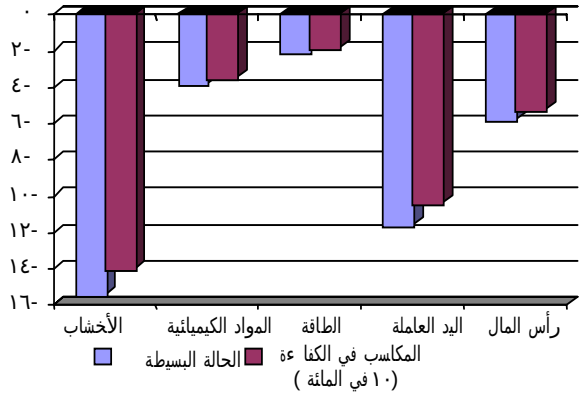

الشكل ٤- الأثر على صادرات قطاع الأثاث في مصر(أ)

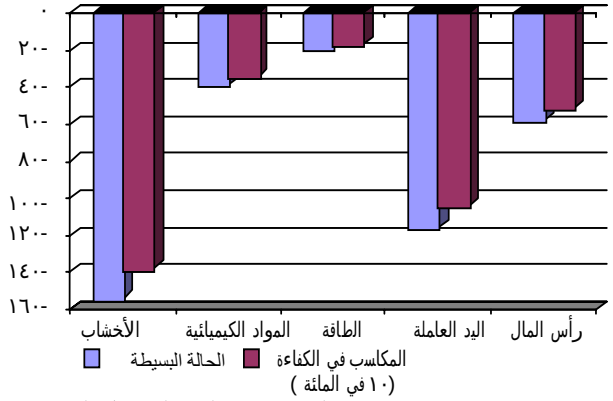

(أ) التغيير بالنسبة المئوية في النواتج أو الصادرات ناجم عن زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في كلفة المدخل المحدد في المحور الأفقي.

يظهر التقييم أن قطاع الأثاث سريع التأثر بالتغييرات في تكاليف الأخشاب واليد العاملة. بيد أن ذلك القطاع يمكن أن يتجاوز التغييرات التي تطرأ على تكاليف الطاقة، خاصة بعد تحقيق مكاسب في كفاءة استخدام مدخلات الطاقة. ومع أن مصر تنتج الأخشاب والفلين، تستورد معظم كميات الأخشاب المستعملة في هذا القطاع من أوروبا، لا سيما ألمانيا وإيطاليا. ولذلك، يمكن أن يكون للمعايير الدولية التي تعتمد في أوروبا بشأن ممارسات الحراجة المستدامة آثار على تكاليف المدخلات الرئيسية في ذلك القطاع. كما يمكن أن يتأثر القطاع بالأنظمة البيئية المتعلقة باستعمال المواد الكيميائية المعمول بها في الحفاظ على الأخشاب أو معالجتها والتخلص من هذه المواد، لا سيما من حيث القدرة التنافسية للصادرات. لذلك ينبغي أن تتضمن السياسات المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية في مصر ومعالجتها ترتيبات من أجل مساعدة قطاع الأثاث على الامتثال لتلك التدابير، وإلا تعرضت قدرة القطاع التنافسية للخطر.

وأجري تقييم سريع مماثل في فلسطين[٢٥] حيث قطاع الأثاث هو أحد أكبر القطاعات الصناعية في غزة، إذ يستوعب ٨ في المائة من القوى العاملة الصناعية في الإقليم. ويتألف القطاع من عدد من الورش المملوكة

---

(٢٤) انظر مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية "أثر الأنظمة البيئية على التجارة والقدرة التنافسية؛ تحليل معمق عن جمهورية مصر العربية" (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية والإسكوا حزيران/يونيو ٢٠٠٣).

(٢٥) مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية "أثر المعايير المقترحة بشأن النفايات السائلة على التجارة والقدرة التنافسية في قطاع غزة: صناعة الأثاث" وهي مذكرة غير منشورة تتضمن تقييما سريعا للسياسات أعدها برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية بالاشتراك مع الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

عائليا والمتخصصة في الخيزران والخشب والمعدن. ويمثل إنتاج الأثاث المصنوع من الخيزران والمعدن أكبر ملوث للمياه. وفي عام ٢٠٠٠، كانت ٣٨٣ شركة تعمل في هذا القطاع في الضفة الغربية وغزة. بيد أن مسحا ميدانيا كشف أن ١٨٤ شركة منها فقط بقيت مفتوحة في عام ٢٠٠٣، وأن عددا ضئيلا من ذلك المجموع، بلغ ٢٧ شركة، حافظ على قدرته على المتاجرة داخل القطاع. ونظرا إلى الصعوبات التي يواجهها القطاع، طلبت الهيئة المعنية بالجودة البيئية، بالتشاور مع وزارات أخرى، إجراء تقييم للأثر المحتمل الذي يمكن أن يصيب القطاع جراء المعايير المقترحة المتعلقة بالنفايات الصناعية السائلة. لذلك أجري تقييم مع التركيز على القطاع الفرعي للأثاث المصنوع من الخيزران.

ويتضمن قطاع إنتاج الأثاث المصنوع من الخيزران غسل قضبان الخيزران وتقطيعها وتشريبها لثلاثة أيام داخل حاويات كبيرة للمياه[٢٦]. ثم تلوى قضبان وأسطوانات الخيزران وتقولب لكي تشكل أطرا لشتى أنواع منتجات الأثاث بدمج بين عمليتي التسخين والتبريد باستعمال المياه في البراميل. ثم تملأ الأطر باستعمال جذم وصفائح وشرائح الخيزران المصقولة سابقا. وتبدل المياه الموضوعة في البراميل المستعملة من أجل التشريب والتنظيف والقولبة إما يوميا أو عدة مرات في الأسبوع. فتصرف المياه العادمة المتبقية في المجاري أو في بعض الحالات داخل أحواض تقع بالقرب من الأراضي الزراعية.

وتضمن مشروع القانون الفلسطيني في عام ١٩٩٩ معايير مقترحة لتصريف النفايات الصناعية السائلة داخل شبكات مياه المجاري. وقد هدف هذا القانون إلى تحقيق توازن بين المصالح البيئية وقيود التنمية الاقتصادية. بيد أن تحليلا للمياه العادمة الناجمة عن مصنع تقليدي لأثاث الخيزران أظهر أن المصنع العادي لا يبلغ مقادير التلوث القصوى المحددة في النظام البيئي المنشود (انظر الجدول ٢). وقد أوضحت النتائج بالتالي بأنه لا يتوقع أن تترتب على الامتثال لمعايير هذا القطاع أي تكاليف، رغم أن الصناعات داخل القطاع لا تعالج مياهها العادمة وأن نسبة متواضعة جدا لا تتجاوز ٠,١ في المائة من تكاليف الإنتاج، تنفق على المياه.

لقد كشفت هذه النتائج عن عبرة هامة يستفيد منها المخططون في الشؤون الاقتصادية والبيئية وتتمثل في ضرورة أن يكون صانعو القرارات استباقيين في تقييم الأثر الذي يحتمل أن تحدثه أنظمتهم في القطاعات الرئيسية، عوضا عن الافتراض بأن الأنظمة البيئية تعني بالضرورة تخفيض القدرة التنافسية. ففي هذا السيناريو مثلا تبدو بعض المقادير التي تقترحها هيئة الجودة البيئة للمياه العادمة متشددة، لا سيما بالنسبة إلى الطلب البيولوجي على الأكسجين والطلب الكيميائي على الأكسجين، مقارنة ببلدان أخرى. غير أن هذه المعايير تبدو معقولة عند المقارنة بين فلسطين واليمن. ومع غياب وحدة مستقلة تتولى المعالجة الصناعية المسبقة، وبما أن المحطة القائمة حاليا لمعالجة المياه العادمة، والتابعة للبلدية، لا تعمل بالشكل الملائم، لا يشير تصريف النفايات الصناعية السائلة في شبكات المجاري إلى أن معالجة المياه العادمة ستتم على الوجه الملائم. لذلك من الضروري وضع معايير أشد صرامة لبلوغ أهداف الجودة البيئية في غياب الهياكل الأساسية الضرورية.

الجدول ٢- نتائج تحليل المياه العادمة في ورشة عادية لإنتاج الأثاث المصنوع من الخيزران: معايير مقارنة المياه العادمة بين مصر وفلسطين واليمن (الملليغرام في الليترالواحد (ملغ/ل))

البارامترات	نتائج التحليل	المعايير المقترحة للمياه العادمة في فلسطين (داخل شبكات	معايير المياه العادمة الصناعية في اليمن (داخل شبكات	معايير المياه العادمة الصناعية في مصر (خارج شبكات

(٢٦) يستورد خشب البامبو من أوروبا وجنوب شرق آسيا.

		المجاري)	المجاري)[أ]	المجاري)[ب]
مجموع المواد الصلبة	١ ٩٠٠	٣ ٠٠٠	..	..
مجموع المواد الصلبة المذابة	١ ٨٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٠٠٠	١ ٢٠٠
المواد الصلبة العالقة	١٠٠	٥٠٠	١٠٠١	٣٠
الحاجة البيولوجية إلى الأكسجين	٢٠٠	٥٠٠	٨٠٠	٣٠
الحاجة الكيميائية إلى على الأكسجين	٤٠٦	٢ ٠٠٠	٢ ١٠٠	٤٠
أكسيد NO3	١٠,٩٢	٣٠	..	..
غاز الشادر (NH3)	٤	٤٥	..	..

المصادر: (أ) الهيئة العامة للموارد المائية في اليمن، "المواصفات القياسية اليمنية للمياه: المياه العادمة الصناعية والتجارية"، ١٩٩٩؛ (ب) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وجامعة الدول العربية "دليل استرشادي بالحدود المقبولة للملوثات الناتجة عن الصناعة في الوطن العربي"، ١٩٩٧.

ملاحظة: تشير النقطتان إلى عدم توفر البيانات.

جيم- قطاع السكر في المغرب والجمهورية العربية السورية

في سياق دراسة تأثير المعايير البيئية على القدرة التنافسية، لا شك في أن من الأهمية التركيز على أثر هذه المعايير على الإنتاج والصادرات. ومن الأهمية أيضا تقدير الآثار التي يمكن أن يحدثها التشدد في الأنظمة البيئية المحلية على القدرة التنافسية للقطاعات المحلية الملزمة بمواجهة المنافسة المتزايدة على صعيد الواردات مع ازدياد تحرر التجارة. وللتشدد في الأنظمة البيئية أيضا آثار هامة على سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، لأن بلدانا عديدة تدعم زراعة الأغذية الرئيسية بهدف تخفيف الاعتماد على الواردات الغذائية. فالجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية تنتج السكر تلبية للطلب المحلي. لذلك أجريت تقييمات سريعة مستقلة للتغييرات في التكاليف والواردات تناولت مدى تأثر قطاع السكر في اثنين من هذه البلدان هما الجمهورية العربية السورية والمغرب.

الشكل ٥- الأثر على إنتاج قطاع السكر في الجمهورية العربية السورية

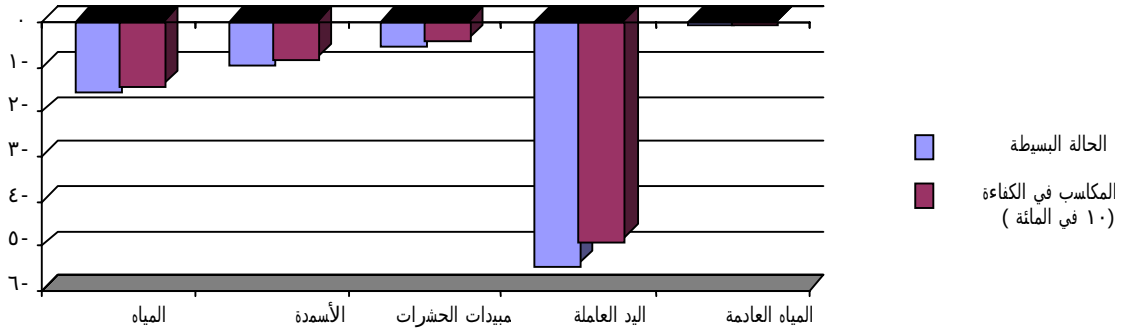

الشكل ٦- الأثر على الواردات من السكر الأبيض في الجمهورية العربية السورية

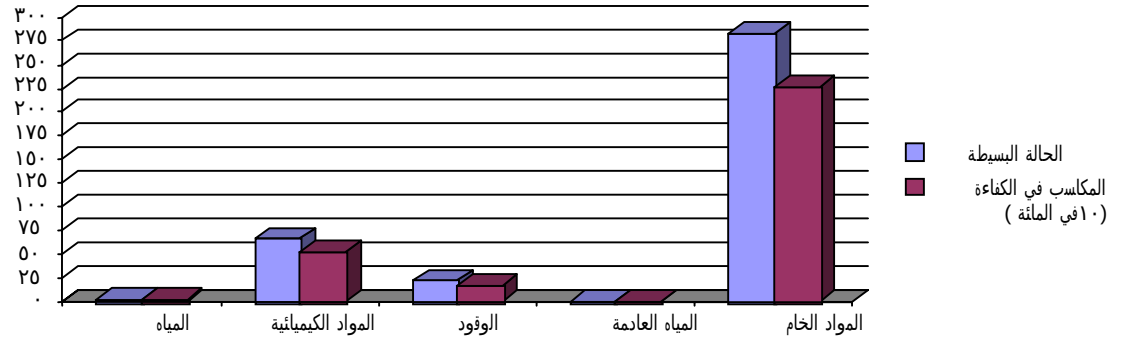

يعود إنتاج السكر في الجمهورية العربية السورية إلى عام ١٩٤٨ يوم أنشأت الحكومة مصنعها الأول في حمص عقب ارتفاع السعر الدولي للسكر. وتعمل حاليا خمسة مصانع تنتج مجتمعة ١٠٠ ٠٠٠ طن من السكر الأبيض سنويا. غير أن التقارير تشير إلى أن تكاليف الإنتاج المحلية تساوي، بسبب تدني جودة المدخلات وعوامل أخرى، ٨٠٠ دولار للطن الواحد من السكر الأبيض، أي ما يتخطى بنسبة ٣٠٠ في المائة أسعار السكر الدولية[٢٧]. والشمندر السكري هو المدخل الرئيس من مدخلات صناعة السكر في الجمهورية العربية السورية وهو يمثل ٦٤ في المائة من تكاليف الإنتاج؛ وتمثل المواد الكيمائية نسبة ١٥ في المائة من إجمالي التكاليف؛ والطاقة والمياه ومعالجة المياه العادمة ٥ و٠,٥ و٠,٢ في المائة، على الترتيب. وتنتج المياه العادمة عن استعمال المياه في نقل الشمندر وغسله قبل تصنيعه، مما يولد نفايات سائلة تحتوي على كميات كبيرة من المواد العضوية والمواد الصلبة العالقة. ولا يتمتع القطاع بقدرة على تحقيق الأرباح والمنافسة، غير أنه يعمل بفضل الإعانات وعدم الدقة في تقييم كلفة المواد الخام. فالمزارعون مثلا يتقاضون ثمن قطع الشمندر السكري المقدمة محسوبة بوزنها قبل غسلها. وهذا يزيد الدافع لديهم إلى الإبقاء على قطع الشمندر مخلوطة بالأتربة والأحجار مما يزيد من تدفق النفايات ويجرد التربة من مواردها. ولولا الإعانات المقدمة للمياه، لارتفعت تكاليف الإنتاج نظرا إلى الحاجة إلى إزالة هذه المواد الزائدة التي تستهلك موارد مائية تفوق الكميات اللازمة عادة. ويعني وجود هذه الإعانات أن اعتماد سياسات بيئية أكثر استدامة قد تؤدي إلى زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة (أو أكثر) في تكاليف المياه والأسمدة ومبيدات الحشرات، ولكن دون أن تحدث هذه التكاليف الإضافية أثرا يذكر على مستويات الإنتاج في القطاع بما أن التكاليف الأولية منخفضة فعلا (انظر الشكل ٥). وفي حال تضاعفت كلفة المدخلات الكيميائية أو قطع الشمندر السكري، لن يتمكن القطاع من مواجهة منافسة الواردات ما لم تبق الحكومة على نظام حمائي متشدد لصالح المنتجين المحليين (انظر الشكل ٦)[٢٨].

ويتمتع منتجو السكر في المغرب بحصانة تؤهلهم لمواجهة المنافسة أكثر من المنتجين في الجمهورية العربية السورية. فقد تم تحرير القطاع منذ عام ١٩٩٧ وخصصت بعض المصافي مما ساهم في إدخال تحسينات على الكفاءة في هذا المجال. فصناعة السكر في المغرب تعتمد على قصب السكر والشمندر السكري كمادتين من المواد الخام، ويستورد بعض منها. وقد أنشأت مصاف عديدة نظما تسمح بإعادة تدوير المياه التي تحتويها هذه المدخلات واستعمالها كجزء من عملية الإنتاج، مما يسمح بتوفير المياه المستهلكة في هذا القطاع، ويحد بالتالي من الأثر الذي يحتمل أن تخلفه مضاعفة تكاليف المياه على هذه الصناعة. ونتيجة لذلك لا تتجاوز حصة المياه من مجموع تكاليف الإنتاج الواحد في المائة. غير أن حصة تكاليف الطاقة من مجموع تكاليف الإنتاج تقدر بنسبة ١٥ في المائة. لذلك، فإن القطاع سريع التأثر بالتغييرات في السياسات البيئية التي يمكن أن تزيد من كلفة مدخلات الطاقة. فتضاعف تكاليف الطاقة يمكن أن يقلل الإنتاج بنسبة تتعدى

---

(٢٧) بلغ السعر العالمي للسكر المكرر في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ٠,١٠٩ دولار للباوند الواحد أو ما يناهز ٢٤٠ دولارا للطن الواحد. United States Department of Agriculture (USDA), "Sugar: world markets and trade" (USDA, 2002), available at: www.fas.usda.gov.

(٢٨) للمزيد من المعلومات، انظر مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية "تقييم سريع للتجارة والبيئة في الجمهورية العربية السورية" (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية/معهد هارفرد للتنمية الدولية، ٢٠٠١).

١٥ في المائة، وأن يزيد الواردات بالنسبة القيمة نفسها تقريبا. كما أن القطاع يدر أرباحا متواضعة ويحقق هامشا للربح بنسبة ٧ في المائة، لكنه يبقى شديد التأثر بالمنافسة الناجمة عن الواردات لا سيما في حال ارتفاع كلفة مدخلات المواد الخام، كما هو مبين في الشكلين ٧ و٨ أدناه[٢٩].

الشكل ٧- الأثر على إنتاج قطاع السكر في المغرب

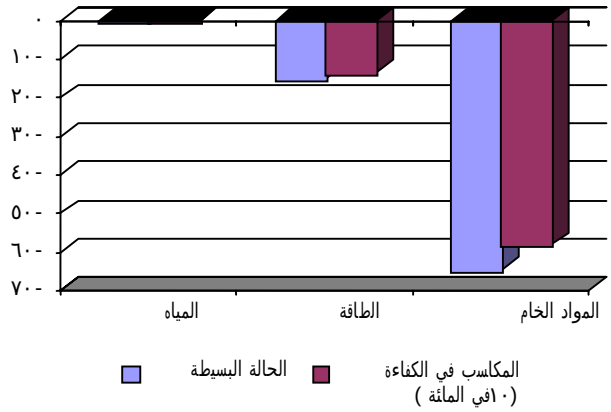

الشكل ٨- الأثر على واردات السكر في المغرب

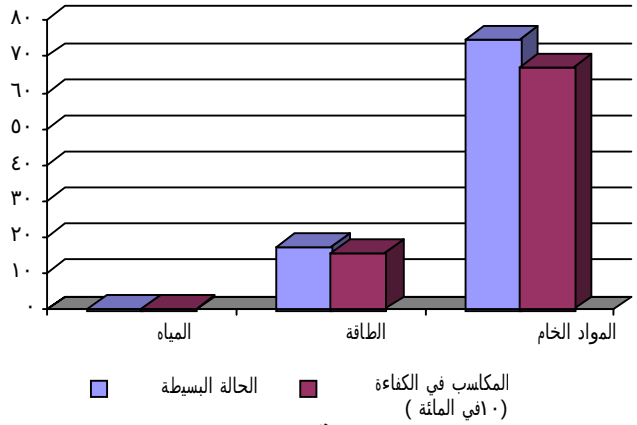

دال- موجز بالنتائج التي خلصت إليها التقييمات السريعة

سمحت تشكيلة السيناريوهات المتعلقة بالقطاع والمدخلات التي جرى تقييمها لدى تطبيق نموذج لارسن بالتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات حول أثر اعتماد معايير بيئية أشد صرامة على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة. وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج.

١- القدرة التنافسية لا تتأثر بالتشدد التدريجي في المعايير البيئية

لا تحدث التغييرات الطفيفة في التكاليف تغييرا هاما في مستويات الإنتاج. ولذلك لا يبدي عدد لا بأس به من القطاعات الاقتصادية في معظم البلدان قيد الدراسة استجابة سريعة للتغييرات الطفيفة في أسعار المدخلات الناجمة عن التغييرات في السياسات البيئية. ونتيجة لذلك لا يتوقع أن تحدث تغييرات كبيرة في مستويات الإنتاج التي تتجاوز ١٠ في المائة إذا أدت الأنظمة البيئية إلى زيادة في كلفة مدخل معين لا تتعدى نسبة ٢٠ في المائة.

ويعني ذلك على مستوى السياسة العامة أن التشدد التدريجي في المعايير البيئية أو الإنفاذ التدريجي لهذه المعايير والامتثال لها يمكن تحقيقه في معظم القطاعات من دون أن يؤثر سلبا على القدرة التنافسية المحلية. إلا أن القدرة على التكيف والتغيير التدريجي يمكن أن تطرح تحديا في حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو الشركات التي هي على حدود الإفلاس. إلا أن القدرة التنافسية الدولية للصادرات أو الواردات في قطاع معين يمكن أن تكون أشد تأثرا بالتغييرات في التكاليف، خاصة داخل الأسواق التي تسودها منافسة شديدة.

٢- النواتج والصادرات لا تتأثر كثيرا بالزيادة في تكاليف عنصري المياه والطاقة

(٢٩) للمزيد من المعلومات، أنظر مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية "تقييم سريع للتجارة والبيئة: المغرب" (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).

تستطيع معظم القطاعات الاقتصادية في البلدان قيد الدراسة أن تستوعب الزيادة الطفيفة في تكاليف المياه والطاقة. ولذلك، لا يتوقع عموما أن تحدث أي زيادة في تكاليف المياه أو الطاقة لا تتجاوز ١٠ في المائة، والتي قد تنتج من الامتثال لأحد معايير التلوث البيئي الأشد صرامة، انخفاضا في النواتج أو الصادرات بنسبة تتجاوز ١ في المائة. وينطبق هذا على معظم القطاعات والصناعات الرئيسية بما فيها قطاع المنسوجات والصناعة الزراعية والصناعات المعدنية والمستحضرات الطبية والورق المقوى.

وتنطوي هذه النتيجة على معلومات هامة يستطيع صانعو القرارات استعمالها لدى النظر في أو اقتراح اعتماد أنظمة بيئية أشد صرامة بشأن استعمال المياه أو تسعيرها أو إعانات الطاقة و/أو ضبط تلوث الهواء. كما يمكن أن تكون البيانات والنماذج المستخدمة في التوصل إلى هذه النتيجة أداة مفيدة يستعين بها متخذو القرارات في القطاع الخاص لدى النظر في مختلف خيارات الاستثمار البيئية. إلا أن القدرة على التكيف يمكن أن تكون أكثر مرونة عندما تقسم القطاعات على مستوى الشركات أو عندما ينظر في الأثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط، لا سيما منها الشركات غير المصدرة.

٣- ارتفاع تكاليف اليد العاملة أشد أثرا من الزيادة في تكاليف المياه والطاقة

تمثل تكاليف اليد العاملة حصة كبيرة نسبيا من مجموع تكاليف الإنتاج في معظم القطاعات قيد الدراسة. ولذلك يحتمل أن يكون أثر ارتفاع تكاليف اليد العاملة على النواتج والصادرات والمدخلات أكبر من أثر الزيادة في تكاليف المياه والطاقة. ويمكن أن تخلف زيادة تكاليف الأجور ومعايير الصحة والسلامة المهنية أثارا سلبية على القدرة التنافسية.

وتشير النتيجة التي تم التوصل إليها إلى أن تعزيز معايير العمل أو زيادة الأجور يمكن أن يحدثا أثارا كبيرة على القدرة التنافسية للمنطقة، على الرغم من المزايا التي يمكن أن تتيحها هذه السياسات في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار المفاوضات التجارية الدولية، تشجع هذه النتيجة أيضا الحكومات في المنطقة على معالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة قبل مناقشة مسائل العمل، مما يمكن أن يحدث صدمات كبيرة على مستوى القدرة التنافسية.

غير أن النتيجة التي تم التوصل إليها تفترض بأن الشركات عاجزة عموما عن تحسين إنتاجية اليد العاملة بسرعة وتعويض ارتفاع تكاليفها. لكن هذا الافتراض ليس دقيقا تماما، لأن شركات التصدير الحديثة الكبيرة تملك القدرة على تحقيق هذا النوع من التحسينات في الوقت المناسب في ظل مرونة أسواق العمل. وبهدف تحسين إنتاجية اليد العاملة، يمكن أن تسهم الآليات المعنية بتحسين نقل التكنولوجيا والبرامج التدريبية في تخفيف حدة الآثار السلبية التي تصيب القدرة التنافسية من جراء التشدد في العمل.

٤- الأنظمة البيئية على المدخلات الأولية تخلف أثرا كبيرا على النواتج والصادرات والواردات

يحتمل أن تخلف الأنظمة البيئية التي تستهدف المدخلات الأولية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية آثارا سلبية كبيرة على النواتج والصادرات والواردات. والسبب في ذلك هو أن الإنتاج في معظم القطاعات الاقتصادية في المنطقة يعتمد على مدخل أولي رئيسي يمكن الحصول عليه محليا. وتتضمن الأمثلة المتوفرة في هذا السياق الجلد أو القطن المستعمل في المنسوجات، والزيتون المستعمل في صناعة زيت

الزيتون، والشمندر السكري المستعمل في صناعة السكر. وهكذا يمكن أن تنجم عن الأنظمة البيئية المحلية أو المعايير البيئية الدولية التي تؤثر في كلفة هذه المدخلات الأولية آثار خطيرة على الإنتاج المحلي للمنتجات ذات القيمة المضافة.

ويستخلص من هذه النتيجة أنه عندما يشجع صانعو القرارات، اعتماد معايير بيئية أشد صرامة أو الامتثال لها، لا بد ن مراعاة سلسلة الإنتاج بكاملها والتكاليف المرتبطة بالحصول على المنتجات الأولية وعمليات الإنتاج. وفي ظل عدم توفر المدخلات من مصادر محلية، يرجح أن تلجأ الشركات إلى استيراد البدائل والسلع الوسيطة التي يمكن أن تكون أقل كلفة من المنتجات المحلية ضمن نظام تجاري يزداد انفتاحا.

رابعا- المعايير البيئية وصناعة الأغذية الزراعية في المنطقة العربية

لقد شهدت صناعة الأغذية الزراعية تطورا هاما خلال العقد الماضي. وتغيرت أساليب الإنتاج بسبب التطورات التكنولوجية وتنوع المنتجات التي نشأت من أجل استهداف أسواق جديدة. كما أصبح المستهلكون أكثر تطلبا يرغبون في سلع متخصصة وذات نوعية أفضل مع تزايد قوتهم الشرائية. كما أن التغييرات التي طرأت على نمط الحياة والقلق المتزايد على الصحة الشخصية وسلامة الأغذية والبيئة دفعت بالمنتجين إلى استحداث منتجات جديدة واعتماد نهج ابتكارية تلبية لطلب المستهلك.

وتتأثر صناعة الأغذية الزراعية في منطقة الإسكوا بهذه الاتجاهات المتغيرة في السوق العالمية. غير أن المسائل المتعلقة بالعرض تبقى شغل الحكومات الشاغل، لا سيما تلك التي ترى في تنمية الصناعات الزراعية المحلية مصدرا لفرص العمل والدخل والأمن الغذائي في المنطقة. وتشكل الزراعة مصدرا هاما لفرص العمل وتقدم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان العربية ومنها الجمهورية العربية السورية حيث تمثل الزراعة ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولبنان ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومصر ١٧ في المائة. ويبقى الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، في ضوء النزاعات الإقليمية الحالية والتهديد بفرض عقوبات تجارية من السياسات ذات الأولوية في بلدان عديدة لا سيما بلدان منطقة الخليج التي استندت إلى هذه الأسباب لكي تسوغ توسيع نطاق قطاعاتها الزراعية، رغم تزايد شح المياه.

ومن جهة الطلب، لا يزال النمو السكاني في منطقة الإسكوا سببا في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ومنتجات صناعة الأغذية الزراعية المصنعة. فقد ازدادت القوة الشرائية في بعض شرائح المجتمع العربي، إلا أن الوعي بسلامة الأغذية وأساليب الإنتاج غير الضارة بالبيئة ليس منتشرا كما في البلدان المتقدمة النمو. ولذلك تحدث الأنظمة المحلية والشروط البيئية التي تفرض في أسواق الصادرات على الأنماط المتغيرة في إنتاج صناعة الأغذية الزراعية أثرا أكبر من أثر أفضليات المستهلكين المحليين.

وللتدابير البيئية المرتبطة بالتجارة في المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعة الزراعية آثار على المصدرين الذين يسعون إلى النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وقد سيطرت على المفاوضات التجارية في هذا المجال مناقشة مكثفة تناولت النفاذ إلى الأسواق، والحواجز غير الجمركية أمام التجارة، والإعانات الزراعية. ويشكل تزايد عدد تدابير الصحة والصحة النباتية التي يجري اعتمادها في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي شاغلا رئيسيا للمنطقة. فهذه البلدان، شأن بلدان صناعية أخرى تفرض معايير جديدة على خصائص المنتجات، وأساليب التصنيع والإنتاج، وشروط وضع العلامات، ولهذه المعايير آثارها على سلامة الأغذية. وكان تأثيرها بارزا على سبيل المثال في قطاع الثروة السمكية في كل من عمان ومصر واليمن.

وتشمل قطاعات صناعة الأغذية الزراعية في المنطقة العربية، التي تواجه التدابير المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية في الأسواق الإقليمية والدولية، الفواكه والخضار الطازجة؛ والأغذية المجهزة والمصنعة بما فيها الفواكه والخضار المعلبة؛ ومنتجات الأجبان والألبان؛ واللحوم الطازجة والمصنعة والمجمدة. وأما الصناعات الزراعية في المنطقة، التي تدعم قطاع الأغذية الخاضعة أيضا للمعايير البيئية، فتشمل صناعة الأسمدة واستيراد العلف وتصدير البذور.

ألف- المسائل الهيكلية التي تؤثر على الامتثال للمعايير البيئية في قطاع الأغذية

تتطلب التغيرات الهامة الحاصلة في إنتاج المواد الغذائية واتجاهات الاستهلاك في سياق تحرير التجارة، من صانعي القرارات دراسة التحديات والفرص البيئية المطروحة أمام قطاع الأغذية الزراعية من منظور شامل. ففي أوروبا، لا سيما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، تصاغ السياسات المعنية بالأغذية الزراعية في إطار "شامل بدءا من المزارع ووصولا إلى المستهلك" يأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية استنادا إلى نهج دورة الحياة في صناعة الأغذية. وقد ازداد الالتزام بهذا النهج في سياسات الأغذية مع ظهور أمراض عديدة في مطلع القرن الحالي، لا سيما مرض الحمى القلاعية ومرض الدماغ الاسفنجي، المعروف عموما بمرض جنون البقر. وكادت هذه الأمراض تقضي على الماشية وقطاع صناعة اللحوم في بريطانيا العظمى، كما زادت من القلق الناجم عن حدود الرواسب من مبيدات الحشرات والكائنات الخاضعة لتحويلات جينية.

وتبدأ دورة حياة الأغذية الزراعية بإنتاج المحاصيل وتشمل التصنيع والتجهيز والتوزيع والاستهلاك والتخلص من النفايات (انظر الشكل ٩). وقد أصبحت الدورة كاملة في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تستعمل المياه العادمة المعالجة في ري المحاصيل. وتخلف المعايير البيئية المعتمدة لضبط جودة المياه واستعمالها آثارا مباشرة على الإنتاج الزراعي، شأنها في ذلك شأن المعايير المرتبطة باستعمال المدخلات والنواتج في مختلف مراحل دورة الأغذية الزراعية. ويخضع تخزين الأغذية الزراعية ونقلها أيضا لأثر المعايير البيئية لأن الامتثال للمعايير العالمية، يفرض على نظم التبريد خفض إطلاق المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بما فيها الكلوروفلورو كربون، ويفرض على البلدان خفض انبعاثات الكربون المرتبطة بقطاع النقل وبأساليب التبريد الشديدة الاستهلاك للطاقة.

الشكل ٩- دورة حياة الأغذية الزراعية

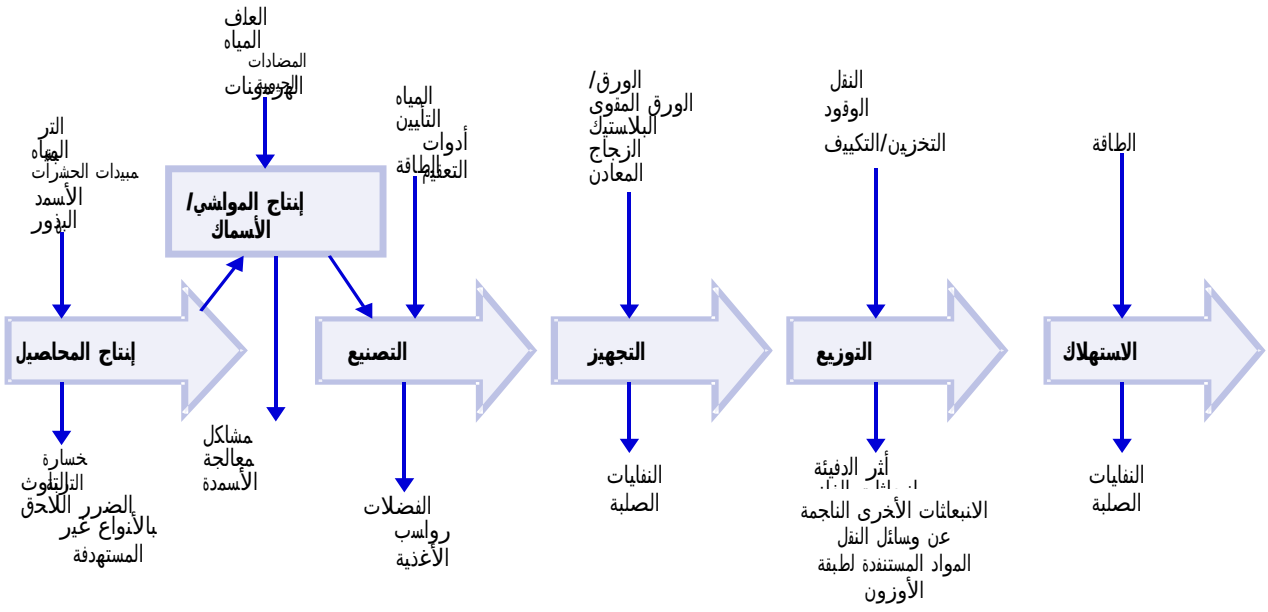

ومن التغييرات الهيكلية التي أثرت على قطاع الأغذية الزراعية خلال السنوات الأخيرة العناصر المتطورة والمعقدة التي تتكون منها الدورة. فقد ساهمت مكننة الحراثة، والاستثمارات في نظم ري أكثر كفاءة

في استخدام أساليب الحصاد المتطورة، في تحسين الإنتاجية الزراعية. كما سمحت التحسينات على صعيد توزيع البذور ومبيدات الحشرات والعلف والأسمدة العضوية بإدخال زراعات جديدة في مناطق جغرافية مختلفة. وقد جاءت نسب التغيير متفاوتة فيما بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، غير أن هذه التطورات تتيح فرصا من أجل تحسين القدرة التنافسية في المنتجات الزراعية، شرط أن تكون ممتثلة للمعايير المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية.

وأدخلت في عملية الصناعة تحسينات هامة على صعيد تصنيع منتجات الأغذية الزراعية وحفظها. وفي وقت لاحق، ازدادت شروط التجهيز ووضع العلامات تطورا. كذلك، تستقبل السوق الدولية سنويا عددا كبيرا من المنتجات الجديدة. ويزداد تسويق المنتجات الجديدة وتوزيعها تطورا مع اعتماد نظم منح الشهادات ووضع العلامات الإيكولوجية والدعاية، وانتشار الأسواق المركزية، والمطاعم وسائر مراكز بيع الأغذية بالتجزئة. وعلى الصعيد الدولي، يسهم تحرير التجارة في زيادة تبادل الأغذية عالميا ويثير القلق بشأن الأمن الغذائي والأمن البيولوجي حتى في السوق العالمية. وقد زاد هذا الأمر من أهمية الامتثال للمعايير البيئية على صعيد الحكومات وصناعة الأغذية. كما أن تحسين فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ونشر المعلومات المتعلقة بالتهديدات المحتملة التي تحيق بسلامة الغذاء يسر عملية الرصد والتبليغ وإنفاذ الامتثال للمعايير البيئية.

ونتيجة لذلك لم يعد المزارعون في صلب سلسلة الإمداد بالأغذية؛ فالمعايير البيئية تطبق وتنفذ عبر السلسلة الغذائية ذات القيمة المضافة في أنحاء عديدة من العالم. ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، لم تتجاوز حصة العمليات الزراعية في فرنسا مثلا ٢٦ في المائة من إجمالي القيمة المضافة في السلسلة الغذائية، في حين استقرت حصة صناعة الأغذية الزراعية عند ٢١ في المائة، واستأثرت قنوات التوزيع، بما فيها المطاعم والفنادق، على النسبة المتبقية البالغة ٥٣ في المائة. وتشهد البلدان الأعضاء في الإسكوا حاليا نشوء هياكل مماثلة في صناعة الأغذية الزراعية.

١- عملية وضع المعايير دوليا

تعتمد الأنظمة المتصلة بالأغذية عموما بالاستناد إلى المعايير التي تضعها اللجان الفنية، المنشأة بموجب دستور الأغذية، أو التي وضعتها الآليات المستحدثة بموجب اتفاقيات دولية مثل الاتفاقية الدولية لحماية النباتات، والمكتب الدولي للأمراض الوبائية. وتشكل مواءمة المعايير أو التوفيق فيما بينها عبر الحدود الدولية وسيلة من وسائل تيسير التجارة. فهي تسهل الإجراءات الجمركية والالتزام بشروط تقييم الامتثال للمعايير، فضلا عن خفض التكاليف. كما أنها تيسر التفاهم بين الشركات الخاصة القادرة على العمل مستعينة بالقواعد العامة المشتركة أو المتفاهم عليها.

وفي عام ٢٠٠٥، كان دستور الأغذية يضم ١٧٢ عضوا أي بزيادة ٢٦ بلدا منذ عام ١٩٩٤. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٥، كانت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس قد نشرت ٦٥٦ معيارا من المعايير الطوعية المتصلة بعمل اللجنة الفنية المعنية بالمنتجات الغذائية، وهذا يعادل زيادة مقدارها ثلاث مرات عن رقم عام ١٩٩٤ الذي لم يتجاوز ٢٣٧ معيارا. وعمان والمغرب هما البلدان العربيان الوحيدان بين أعضاء اللجنة، بينما تتمتع بلدان عربية أخرى بصفة المراقب وهي: تونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية. وتستضيف مصر حاليا لجنة دستور الأغذية

للتنسيق المعنية بالشرق الأدنى[٣٠]. وهذه اللجنة مسؤولة عن توحيد المعايير بهدف تسهيل التجارة الدولية. غير أن ستة بلدان وأقاليم عربية غير ممثلة فيها وهي: جزر القمر وجيبوتي والصومال وفلسطين والمغرب وموريتانيا. ومن بين هذه البلدان، يتمثل كل من المغرب وموريتانيا في اللجنة الإقليمية لأفريقيا. وتؤدي تجزئة المنطقة بهذا الشكل والافتقار إلى التمثيل الكامل إلى الحد من إمكانية وضع نهج عربي بخصوص معايير دستور الأغذية أو صياغة مواقف إقليمية إزاء عمليات وضع المعايير في إطار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

وتشجع منظمة التجارة العالمية البلدان على الاستناد في تدابيرها الوطنية بشأن الصحة والصحة النباتية إلى المعايير التي صاغتها الهيئات الدولية المعنية، متفادية بذلك الحواجز غير الجمركية أمام التجارة. غير أن منظمة التجارة العالمية لا تشترط المواءمة مع المعايير الدولية. فالواقع أنها تلحظ أن باستطاعة البلدان اعتماد معايير تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة أشد صرامة من المعايير الدولية، شرط أن تستند إلى تسويغ علمي وأن تكون أقل الخيارات تقييدا للتجارة. لكن الحكومات لا تحبذ اعتماد معايير دون المعايير الدولية خشية أن يتسبب هذا بنشوء فوارق بين البلدان تدفع المصنعين إلى الانتقال من بلد إلى آخر حيث لا وجود للنظم البيئية الصارمة[٣١]. بيد أن الظروف المحلية التي تتسم بها البلدان النامية والمعاملة الخاصة والمميزة التي تحظى بها تعتبر مبررات لوجود نظم أقل صرامة في مجال إنفاذ الأنظمة والمعايير البيئية.

وتعنى منظمة التجارة العالمية بالزراعة وقطاع الأغذية الزراعية ضمن مجموعتين من الاتفاقات تهدفان إلى تفادي استعمال المعايير كحواجز مستترة أمام التجارة. أما المجموعة الأولى فتتمثل في الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الذي يقر بحق الحكومات في اتخاذ التدابير الضرورية من أجل حماية صحة الإنسان. غير أن هذا الاتفاق يشترط على البلدان الأطراف عدم تطبيق هذه التدابير إلا ضمن النطاق المطلوب من أجل حماية صحة الإنسان. كما أنه لا يجيز التحيز، حيث تختلف الشروط المطبقة باختلاف البلدان التي تعيش الظروف نفسها أو ظروفا مشابهة، إلا إذا كان التسويغ العلمي لتمييز من هذا القبيل كافيا. وأما المجموعة الثانية فتتمثل في الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة الذي يهدف إلى الحرص على عدم نشوء حواجز غير ضرورية أمام التجارة[٣٢] ناجمة عن الأنظمة والمعايير الفنية، بما فيها شروط التجهيز ووضع الإشارات والعلامات، إضافة إلى الإجراءات التحليلية المتعلقة بتقييم الامتثال لهذه الأنظمة الفنية.

وبهدف تيسير التجارة الدولية، يشجع اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية على استعمال المعايير التي حددتها دستور الأغذية والاتفاقية الدولية لحماية النباتات، والمكتب الدولي للأمراض الوبائية. فالمعايير التي حددتها هذه المنظمات الدولية تشكل مقياسا مقبولا يمكن من خلاله تقييم المعايير والأنظمة الوطنية استنادا إلى النتائج والمبادئ العلمية. وهذا أمر هام نظرا إلى أن منظمة التجارة العالمية لا تسمح باعتماد الأنظمة القائمة فقط على المخاطر المتوقعة أو المرتقبة. لهذا السبب، ترتأي بلدان عديدة في أوروبا وفي أماكن أخرى تطبيق المبدأ الوقائي لدى تحديد مدى صرامة المعايير لا سيما تلك التي يحتمل أن تشكل مخاطر على صحة الإنسان والبيئة. غير أن المناقشة جارية في سياق دستور الأغذية حول ما إذا كانت مدونة السلوك التابعة لها بحاجة إلى تنقيح لكي تعبر تعبيرا أوضح عن منظورين رئيسيين هما: (أ) وجوب عدم استعمال المعايير كحواجز غير جمركية؛ (ب) ووجوب امتثال الصادرات الغذائية للمعايير المفروضة في الأسواق المقصودة، وللمعايير المفروضة في بلد المنشأ التي تتسم بالأهمية نفسها، بما يحمي

---

(٣٠) قامت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتأسيس لجنة التنسيق المعنية بالشرق الأدنى.

(٣١) في ذلك السياق، ليس هناك ما يشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تولي للاعتبارات البيئية أي أهمية تذكر مقارنة بالعوامل الأخرى التي تؤثر على قراراتها المتعلقة بموقع مركز أعمالها.

(٣٢) انظر الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، المرفق الأول، الفقرة ٢.

البلدان النامية من الواردات الغذائية غير السليمة. كما تدور مناقشة مماثلة داخل اللجنة المعنية بالاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الخاص بمنظمة التجارة العالمية حول تصدير السلع المحظورة محليا.

٢- وضع العلامات والكائنات المحورة جينيا وخيار المستهلك

نشأت مجموعة وافرة من نظم وضع العلامات في قطاع الأغذية خلال العقد الماضي ضمن الحملة الهادفة إلى تحسين فرص حصول المستهلكين على المعلومات، مما يشجعهم على اتخاذ خيارات استهلاكية موثقة. فالعلامات الموضوعة على المواد الغذائية كانت تقتصر في الماضي على معلومات من قبيل المكونات وتاريخ انتهاء الصلاحية والمعلومات الغذائية والمحتوى القابل للتدوير، إلا أن نظم وضع العلامات الطوعية والإلزامية برزت الآن لكي تعلم المستهلكين بما إذا كان المنتج "غير ضار بالبيئة"، أو "عضويا" أو "خاليا من الكائنات الخاضعة لتحويلات جينية". فتحسين فرص الحصول على المعلومات تدعم فعالية القرارات المتعلقة بالاستهلاك في سوق حرة وتنافسية. بيد أن القلق يتزايد من أن تكون نظم وضع العلامات وسيلة للتمييز غير المنصف بين المنتجين. وقد بدأت كثرة نظم وضع العلامات في السوق تثير بلبلة وسط المستهلكين أكثر مما تعزز القدرة التنافسية للمنتجين.

(أ) العلامات الإيكولوجية والزراعة العضوية

وضعت نظم متنوعة لوضع العلامات الإيكولوجية في مختلف أنحاء العالم. ولكل منها شروط خاصة، فاستعمال المصطلح "عضوي" يختلف مثلا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حاله حال صرامة تعريف بالمنتجات داخل هذين السوقين. كما أطلقت منظمات غير حكومية عديدة العلامات الإيكولوجية الخاصة بها التي تمثل قيما مختلفة بشأن الحماية البيئية وصحة الإنسان وسلامة العاملين. كما تتضمن بعض العلامات الإيكولوجية شروطا تتعلق بالتجارة العادلة والأسعار العادلة لصادرات السلع في إطار نظام لوضع العلامات البيئية خاص بها يضم تحت شعار واحد مسائل الحماية البيئية والتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر. كما سعت البلدان في المنطقة العربية إلى اعتماد معايير وطنية بشأن الإنتاج العضوي. وفي ذلك السياق، اعتمدت تونس تشريعا منذ زمن ليس بقريب بشأن الزراعة العضوية، وكما وضع لبنان في آذار/مارس ٢٠٠٤ الصيغة النهائية لمعايير الوطنية الخاصة بالإنتاج العضوي.

وقد زاد عدد العلامات الإيكولوجية تعاريف بالمنتج العضوي في السوق من صعوبة خيار المستهلك عوضا عن تبسيطه. كما تسببت عولمة تجارة المواد الغذائية في عرقلة حصول المستهلكين في مختلف أنحاء العالم على المعلومات المتعلقة بمختلف عناصر نظم وضع العلامات البيئية في شتى البلدان. وبهدف تصحيح هذا الالتباس، يعمل الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية على وضع مجموعة من المعايير الأساسية المتعلقة بنظم وضع العلامات العضوية في مختلف أنحاء العالم تسلط الضوء على الحد الأدنى من الشروط اللازمة لتصنيف المنتجات العضوية. ويمكن أن يساعد هذا الأمر في تطبيق العلامات الإيكولوجية المرتبطة بالإنتاج العضوي بطريقة موحدة بحيث لا يتسبب التباين في تعاريف الإنتاج العضوي بتأثير غير متوازن على القدرة التنافسية.

ويطرح تقييم التطابق في الإنتاج العضوي تحديا آخر للمنتجين المحليين في المنطقة العربية. غير أن عددا من البلدان العربية أحرز تقدما كبيرا في هذا المجال. فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مركز مصر المعني بقياس المنتجات العضوية دون غيره لكي يصدر الشهادات بشأن المنتجات العضوية؛ كما أصبحت تونس قاعدة لهيئات عديدة تعنى بالتفتيش وإصدار الشهادات؛ وقد منحت شهادات لعدد من المصدرين الزراعيين في تونس ومصر والمغرب ليكونوا شركاء تجاريين في الشراكة العالمية للزراعة السليمة المستدامة.

ومن المشاكل الهيكلية الأخرى التي تواجه تنمية الزراعة العضوية في المنطقة العربية، محدودية الحصول على المدخلات التي تنال شهادات بأنها عضوية. فالافتقار إلى الأسمدة العضوية مثلا أضعف قدرة منتجي زيت الزيتون في الجمهورية العربية السورية على ضمان العلامات الإيكولوجية. وفي تونس، حيث ارتفعت مساحة الأراضي المخصصة للإنتاج العضوي، بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠١، من ٣٠٠ هكتار إلى ٨١٨,١٦ هكتار، لا يزال الحصول على المعلومات والمواد محدودا ولا سيما فيما يتعلق بالمكافحة المتكاملة للحشرات وإنتاج الأسمدة العضوية والتصدي بالشكل الملائم للأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات[٣٣]. وتظهر هذه التحديات في تونس رغم إنشاء مؤسسات عديدة أبرزها اللجنة الوطنية المعنية بالزراعة العضوية التي تشرف على الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز ذلك القطاع، بما في ذلك الإعانات الممنوحة للمعدات والشهادات؛ والمكتب المعني بالزراعة العضوية التابع لوزارة الفلاحة؛ والمركز الفني للزراعة العضوية؛ والوكالة الوطنية لتعزيز الاستثمار في الزراعة؛ والشركات الإقليمية المعنية بتأمين خدمات الإرشاد الزراعي. وركزت تونس على الإنتاج العضوي في مجالات زيت الزيتون والتمر وشتى أنواع الخضار واللوز والنباتات العطرية والطبية، والجوجوبا والنبيذ؛ وقد شهدت خصوصا نموا في صادرات زيت الزيتون والتمر.

ومن التحديات التي تواجه البلدان العربية أيضا، محدودية الطلب المحلي على المنتجات العضوية. ورغم هذا العائق، تعدت، في عام ٢٠٠٤، مساحة الأراضي التي نالت شهادات الأهلية للإنتاج العضوي وفق تعاريف الاتحاد الدولي لحركة الزراعة العضوية ٢٦ مليون هيكتار موزعة على ٣٦ بلدا يضم كل منها أكثر من ٥٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي المؤهلة للزراعة العضوية. وفي عام ٢٠٠٣[٣٤]، بلغ فائض الإيرادات التي حققتها الزراعة العضوية ٢٥ مليار دولار. وتشير هذه الأرقام إلى أن الفرص متاحة في القطاعات إذا كان المنتجون العرب قادرين على الامتثال لشروط منح الشهادات.

(ب) الكائنات المحورة جينيا

يدخل في صلب المناقشات المتصلة موضوع استعمال العلامات من أجل توجيه المستهلك. وقد دفعت الأساليب الحديثة لإنتاج الأغذية والتطورات في التكنولوجيات الإحيائية بالبلدان والمستهلكين إلى إعادة التفكير بمفاهيمهم المتعلقة بالمخاطر على سلامة الأغذية والحماية البيئية، وإلى التوفيق بين هذه المفاهيم والمصالح الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. ويزعم مؤيدو التحويلات الجينية أن البذور الخاضعة لهذه التحويلات هي نهج من النهج الزراعية غير الضارة بالبيئة، يحد من الحاجة إلى الأسمدة ومبيدات الحشرات. إلا أن بلدانا نامية عديدة ترى أن هذه البذور تهدد استدامة النظم الإيكولوجية وسبل معيشة المزارعين، لأن الكائنات المحورة جينيا قادرة على التمازج مع محاصيل أخرى وإنتاج أنواع جديدة تطغى على النباتات المحلية وتحل محلها. وقد أدى هذا الأمر إلى إثارة مسألتين مثيرتين للجدل في إطار بروتوكول قرطاجنة المنبثق من اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي تتعلقان بنظامي وضع العلامات وتحديد المسؤولية بشأن الكائنات المحورة جينيا.

(٣٣) M. Ben Khedher and H. Nabli, “Organic Agriculture in Tunisia” (Technical Centre for Organic Agriculture, 2001).

(٣٤) See the press release of 30 May 2005 by the International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM), entitled “36 organic mega-countries: organic sector calls for strict liability under the Cartagena Protocol on Biosafety”, which is available at: www.ifoam.org/press/press/Organic-Mega-Countries.html.

وعلى الرغم من الافتقار إلى الأدلة العلمية التي تفيد بأن الكائنات المحورة جينيا لا تختلف كيميائيا أيما اختلاف عن سائر الأغذية، يعتبر البعض أن هذه الكائنات تشكل خطرا على صحة الإنسان[٣٥]. لذلك فإن مبادئ منظمة التجارة العالمية المتعلقة بعدم التمييز بين المنتجات المتشابهة والنهج العلمي في وضع المعايير تمنع البلدان الأعضاء في المنظمة من حظر استيراد الأغذية التي تحتوي على مواد مشتقة من الكائنات المحورة جينيا.

ورغم ذلك لم تنجح الحجج العلمية في إقناع العديد من المستهلكين غير الحذرين، لا سيما في الاتحاد الأوروبي، بتغيير آرائهم السلبية تجاه الأغذية التي تحتوي على كائنات محورة جينيا. فقد اضطر الاتحاد الأوروبي، بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، إلى سحب الحظر الذي فرضه على استيراد المنتجات المحورة جينيا، في حين وضعت المفوضية الأوروبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ نظاما صارما من أجل وضع العلامات والتعقب يشترط وضع علامات على الأغذية التي تحتوي على كائنات محورة جينيا تشير إلى احتوائها على هذه المكونات[٣٦]. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٤، أصبحت الذرة الصفراء NK603 المنتج الأول المحتوي على الكائنات المحورة جينيا الذي سمح بدخوله إلى سوق الاتحاد الأوروبي بموجب نظام وضع العلامات الجديد[٣٧].

وكان لاستحداث نظم لوضع العلامات على المنتجات المشتقة من الكائنات المحورة جينيا آثار هامة على البلدان العربية لأسباب عديدة. أولا، يشكل وضع العلامات أداة فعالة من أدوات إعلام المستهلكين بخصائص منتج ما، الأمر الذي يمكنهم من اتخاذ خيارات الاستهلاك وفقا لرغباتهم الشخصية. إلا أن أحد شروط وضع العلامات الإلزامية المتعلقة بالكائنات المحورة جينيا يسمح بالتمييز بين السلع التي تعتبر منتجات متشابهة بموجب مبدأ عدم التمييز الصادر عن منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن يقوض هذا الأمر القدرة التنافسية للمنتجات العربية غير القادرة على تحديد ما إذا كانت تحتوي على كائنات محورة جينيا أو إثبات "خلوها من هذه المكونات"، لا سيما في الأسواق التي تتسم فيها آراء المستهلك بالتشدد حيال المخاطر المرتبطة بهذه المكونات وبسلامة الأغذية.

ثانيا، تستعمل المنتجات المحورة جينيا، بما فيها أنواع عديدة من الذرة الصفراء، علفا للحيوان مما يؤثر على اختبار الأغذية وإمكانية التعقب ودورة الأغذية الزراعية[٣٨]. ويتوقع أن تكون القدرة على رصد عناصر

---

(٣٥) من الأمثلة على ذلك أن الفريق العلمي التابع للوكالة الأوروبية للسلامة الغذائية المعني بالكائنات المحورة جينيا خلص في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، إلى أن مادة Maize 1507 ليست ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة إذا ما استخدمت كما ينبغي. وهذه المعلومات متاحة على العنوان: www.efsa.eu.int/press_room/press_release/828_en.html.

(٣٦) دخل النظام رقم ٢٠٠٣/١٨٣٠ الصادر عن المفوضية الأوروبية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤، وهو يتناول الكائنات المحورة جينيا ووضع العلامات التي تشير إلى وجودها. وتعقب المنتجات الغذائية والأعلاف المصنوعة من هذه الكائنات.

(٣٧) تعرف المفوضية الأوروبية الكائنات المحورة جينيا، في التوجيه رقم 2001/18/EC المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ بشأن إطلاق الكائنات المحورة جينيا في البيئة عمدا، وهو يلغي التوجيه رقم 90/220/EEC الصادر عن المجلس الأوروبي سابقا. See "GMOs: Commission authorises import of GM-maize for use in animal feed" (European Commission, Brussels, 19 July 2004), which is available at: europa.eu.int/comm/dgs/health_consumer/library/press/press341_en.pdf.

(٣٨) انظر النظام رقم ٢٠٠٣/١٨٢٩ الصادر عن المفوضية الأوروبية بشأن العلف والمنتجات الغذائية المحورة جينيا. وأوصت اللجنة التنظيمية التابعة للمفوضية الأوروبية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، السماح باستيراد مادة Bt-maize المحورة جينيا لكي تقاوم دودة الجذور التي تصيب الذرة، شرط أن توضع عليها العلامات الملائمة وأن تستعمل في علف الحيوانات فقط. ويمنع استخدام هذا النوع من الذرة في الزراعة المخصصة للاستهلاك البشري. المفوضية الأوروبية، "مشروع قرار بشأن الذرة المحورة جينيا MON 863 سيرفع إلى المجلس" (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، متاح على العنوان: europa.eu.int/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEX/04/1129&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en.

الدورة الغذائية وتعقبها والتبليغ عنها بالشكل الملائم وسيلة لامتحان قدرات البلدان النامية، لا سيما تلك البلدان التي لا يعلم المزارعون فيها ما إذا كان العلف الذي يقدمونه لمواشيهم يحتوي على الكائنات المحورة جينيا أم لا.

ثالثا، ما زالت القدرة على اختبار وإثبات ما إذا كان منتج من المنتجات يحتوي على مكونات خاضعة لتحويلات جينية أو لا في أولى مراحل تطويره. فقد أصدرت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في شباط/فبراير ٢٠٠٤ تصويبا فنيا لمعيار اقترحته في عام ٢٠٠٤ من أجل كشف الكائنات المحورة جينيا في الأغذية استنادا إلى أساليب تحليل جديدة لتحديد هذه الكائنات[٣٩]. لذلك يشكل تقييم الامتثال للمعايير المتعلقة بالكائنات المحورة جينيا علما قيد التطور. وتبقى معظم البلدان العربية غير قادرة عموما، من الناحيتين الفنية والمالية، على توفير الهياكل الأساسية الفنية اللازمة لإجراء البحوث واختبار المنتجات وإصدار الشهادات بخلوها من الكائنات المحورة جينيا. إلا أن وضع الهياكل الأساسية الرامية إلى رصد المنتجات المحورة جينيا وفصلها واختبارها شرط أساسي لضمان فعالية السياسات الوطنية المتعلقة بالكائنات المحورة جينيا.

وتفيد تقارير الاتحاد الدولي للمستهلكين بأن ثلث بلدان العالم تقريبا قد اعتمدت الآن نوعا من آليات وضع العلامات الطوعية أو التنظيمية من أجل إعلام المستهلكين باحتمال وجود عناصر محورة جينيا. فالأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية، وهما من كبار مصنعي الكائنات المحورة جينيا في العالم، لم تستحدثا سوى برامج طوعية لوضع العلامات. ويتوقع أن تقترح كندا في عام ٢٠٠٥، وهي التي تؤيد بقوة الصناعة القائمة على الكائنات المحورة جينيا، معايير من أجل وضع العلامات الخاصة بهذه الكائنات استجابة للاهتمامات التي عبر عنها الناس خلال الانتخابات التي جرت مؤخرا.

ويزداد المستهلكون في المنطقة العربية وعيا بشؤون الكائنات المحورة جينيا. فقد حظرت المملكة العربية السعودية في البداية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ استيراد المواد الغذائية التي تحتوي على كائنات محورة جينيا، بيد أنها عادت لاحقا عن هذا القرار لصالح نظام صارم لوضع العلامات أصبح نافذا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مما يسر إمكانية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية[٤٠]. وشرط وضع العلامات هو عبارة عن مثلث بداخله النص التالي "يحتوي على منتجات محورة جينيا" باللغتين العربية والإنكليزية، ويطبع بالحبر من أجل تمييزه عن علامة المنتج الأساسي[٤١]. كما يجب أن تكون المنتجات المحورة جينيا المصدرة إلى المملكة العربية السعودية قد حظيت في بلد المنشأ بموافقة بوصفها قابلة للاستهلاك البشري، وأن ترفق بشهادة صحية صادرة عن هيئة حكومية تمنح الرخص المتعلقة بالكائنات المحورة جينيا. كذلك يجب أن تمتثل الأغذية المشتقة من كائنات محورة جينيا للقواعد القانونية والأخلاقية والمواصفات التي حددتها المملكة العربية السعودية.

وتسعى الجزائر أيضا إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بيد أنها تبقى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على مرسوم وزاري يحظر استيراد أشتال الزرع المحورة جينيا وتوزيعها وتسويقها واستعمالها. وقد أعرب كل من السودان ومصر عن تردده في استيراد المنتجات المحورة جينيا، غير أن هذين

---

(٣٩) International Organization for Standardization (ISO), "Foodstuffs - Methods for the detection of genetically modified organisms and derived products - Protein based methods - Technical Corrigendum 1" (ISO, 2005).

(٤٠) وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية، القرار ١٦٦٦ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

(٤١) يحظر بموجب هذا الشرط استعمال البيان الجاري استخدامه عادة والأقل دقة وهو: "قد يحتوي هذا المنتج على مكونات من الكائنات المحورة جينيا".

البلدين، ولأسباب سياسية، خففا من معارضتهما لاستعمال الكائنات المحورة جينيا[٤٢]. وفي المغرب، أصدرت شعبة الماشية وشعبة حماية النباتات التابعتين لوزارة الفلاحة في آب/أغسطس ١٩٩٩ مذكرة داخلية دعت إلى حظر استيراد الكائنات المحورة جينيا والأغذية المشتقة منها وتوزيعها. ولم تنفذ هذه المذكرة تنفيذا كاملا غير أنها استعملت من أجل توقيف شحنتين من الذرة مؤقتا في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وقد خلص الاجتماع الأول الذي عقدته اللجنة الوطنية المعنية بالتكنولوجيا الأحيائية في عام ٢٠٠١ إلى توصية مشتركة، رفعت إلى رئيس الوزراء في المغرب، تهدف إلى وضع قوانين أوضح بخصوص استيراد منتجات التكنولوجيا الأحيائية وتسويقها. وفي غياب الأنظمة المفصلة المتعلقة بمنتجات التكنولوجيا الأحيائية، وافقت حكومة المغرب على استيراد شحنات ذرة العلف، غير أنها لا تسمح بدخول البذور المعروف بأنها محورة جينيا.

ونظمت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك اجتماعا علميا حول الهندسة الجينية. وقد كشف مسح أجري مؤخرا شمل المزارعين اللبنانيين والشركات المعنية بتأمين خدمات الإرشاد الزراعي والخبراء عن قلة المعلومات المتاحة للمزارعين المحليين بشأن تكاليف استعمال بذور الكائنات المحورة جينيا ومنافعها، بيد أن غالبية الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات يؤيدون معرفة ما إذا كان منتج ما يحتوي على عناصر مشتقة من الكائنات المحورة جينيا[٤٣]. وقد عبرت بلدان عربية أخرى عن مواقفها إزاء الكائنات المحورة جينيا في إطار بروتوكول قرطاجنة.

باء- المعايير البيئية التي تؤثر في الصادرات العربية من المواد الغذائية في الأسواق الأوروبية والأمريكية

لا تزال الصادرات العربية من المواد الغذائية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية محدودة. والسبب الرئيسي في هذا يعزى إلى مسائل النفاذ إلى السوق من قبيل ارتفاع التعاريف واتخاذ التدابير لصالح المنتجين الوطنيين، مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمصدرين العرب. وحيثما يمكن أن تتغلب القدرة التنافسية على الحواجز الجمركية، تبقى الحواجز غير الجمركية المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية حواجز ثانوية. غير أن شروط وضع العلامات والتصنيف والتجهيز والاختبار القائمة على المعايير الدولية ومدونات الممارسات الجيدة سببت لبعض المنتجين العرب مشكلة يصعب حلها. كما أن الأنظمة الجديدة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن سلامة الأغذية تدعو إلى تحسين الاتصال بين الجهات المعنية في السلسلة الغذائية، هذا الاتصال الذي لا يتوفر في جميع الحالات في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في المنطقة العربية. لم تنجح حتى اليوم، إلا تونس والمغرب في تصدير كميات كبيرة من الأغذية المتنوعة بما فيها منتجات الأسماك، إلى أوروبا. وتنحصر غالبية الصادرات من الأغذية غير الزراعية بتلك التي يطلبها عادة الشتات العربي في تلك الأسواق.

١- التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي: مسائل مختارة

وضعت المفوضية الأوروبية مجموعة هامة من القوانين المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان وصحة النبات. وهذه القوانين ملزمة في كافة بلدان الاتحاد وتطبق أيضا على البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تصدر حيوانات ومنتجات حيوانية ونباتات ومنتجات نباتية إلى الاتحاد الأوروبي. وقد ازداد عدد

(٤٢) For more information, see The Centre for Food Safety, "Genetically engineered crops and foods: worldwide regulation and prohibition" (Washington D.C., February 2005).

(٤٣) For more information, see ESCWA, "Towards a policy framework for genetically modified organisms (GMOs) in the ESCWA region: Assessing the case of Lebanon" (E/ESCWA/SDPD/2005/WP.1, 14 February 2005).

الأنظمة المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة[٤٤]. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، دخل قانون الأغذية العام، الذي أنشئت بمقتضاه الهيئة الأوروبية المعنية بسلامة الأغذية حيز التنفيذ، وأرسى المبادئ والشروط العامة في مجال الأغذية في الاتحاد الأوروبي[٤٥]. ويشير القانون إلى المبدأ الوقائي باعتباره وسيلة من وسائل ضمان صحة المواطنين الأوروبيين؛ بيد أنه يسلم بأن هذه السياسة يمكن أن تنشئ حواجز أمام التجارة، ويعترف بالتالي بالحاجة إلى الحرص على تطبيق المبدأ في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي تطبيقا موحدا[٤٦]. كما أعربت المفوضية الأوروبية عن التزامها باستعمال التقييم العلمي للمخاطر وإدارة المواد الغذائية وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية[٤٧]. لذلك يتوقع اللجوء إلى تدبير قائم على التسوية في إطار التدابير الأوروبية لسلامة الأغذية في الحالات التي تنشأ فيها تضارب بين تطبيق المبدأ الوقائي والدفاع العلمي عن البيئة والأنظمة المتعلقة بالصحة والسلامة.

(أ) إمكانية التعقب

ينص قانون الأغذية العام على شروط محددة تنظم إمكانية تعقب المنتجات الغذائية وسحب المنتجات الخطرة من السوق وتحديد المسؤوليات عن العمليات المتعلقة بالأغذية، وكذلك شروط مرتبطة باستيراد وتصدير المواد الغذائية والعلف. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اتفق البلدان الأعضاء في المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي على المبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيق القانون.

ويفترض، بموجب الشروط المتصلة بإمكانية التعقب، الاحتفاظ بالوثائق المتعلقة بجميع المواد الغذائية وعلف الحيوانات والحيوانات المنتجة للمواد الغذائية في الاتحاد الأوروبي، مما يسهل الحصول على المعلومات ذات الصلة والاستجابة في الوقت الملائم وبالسبل الفعالة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية. وتنص هذه القواعد على جمع معلومات معينة من كافة الجهات العاملة في السلسلة الغذائية، بما في ذلك المزارعين وقطاع التجهيز ومراكز النقل والتخزين والتوزيع والبيع بالتجزئة إلى المستهلك، والاحتفاظ بهذه المعلومات لمدة خمس سنوات. وينبغي إتاحة هذه المعلومات على الفور للسلطات العامة عند الطلب[٤٨]. غير أن المبادئ التوجيهية تنص أيضا على أن الشروط المتعلقة بإمكانية التعقب ليس لها صلاحية خارج البلدان الأوروبية، ولا تطبق بالتالي إلا على المستوردين والجهات العاملة في مجال الأغذية داخل الاتحاد الأوروبي. ولذلك، يطلب إلى المستوردين التصريح عن المعلومات المذكورة آنفا وعن مصدر وارداتهم المباشر، إلا أن الجهات العاملة في مجال الأغذية خارج الاتحاد الأوروبي غير ملزمة بتقديم هذه المعلومات. وهكذا، لا تعرقل هذه القاعدة بالضرورة تجارة المواد الغذائية بين البلدان العربية والاتحاد الأوروبي، إلا في الحالات التي تنشأ فيها علاقات تعاقدية خاصة بين المستوردين والمصدرين حيث يمكن أن يطلب

---

(٤٤) D. Cadogan, “Phthalates and the European regulatory framework” (European Chemical Industry Council, November 1999), which is available at: www.ecpi.org/technial-papers/ECPIseminar-nov99/cadogan.ppt.

(٤٥) انظر النظام رقم ٢٠٠٢/١٧٨ الصادر عن المفوضية الأوروبية المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن المبادئ العامة والشروط المنصوص عليها في قانون الأغذية الذي أنشئت بموجبه الهيئة الأوروبية للسلامة الغذائية ووضعت الإجراءات المتعلقة بالسلامة الغذائية.

(٤٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢.

(٤٧) The European Commission, “Food safety - From the farm to the fork”, which is available at: europa.eu.int/comm/food/intro_en.htm.

(٤٨) See the press release of 31 January 2005 by the European Commission, entitled “Traceability of food products: new EU guidelines to facilitate implementation”, which is available at: europa.eu.int/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/05/113&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en.

المستوردون الحصول على معلومات إضافية تتعلق بمصدر المكونات وأساليب المناولة من أجل حفظ السجلات تحسبا لحدوث مشكلة أو وضع غذائي طارئ. فالشروط المتعلقة بإمكانية التعقب لا تنص على نظام لتحديد المسؤولية، غير أنها تتيح سبلا أوضح لتحديد مصدر المشاكل. فالإرشاد الصادر عن المفوضية الأوروبية بشأن إمكانية التعقب يشير إلى أن التعقيد المتزايد الذي يصيب العلاقات داخل القطاع يخلق وضعا يمكن أن تصبح فيه "المسؤولية المشتركة الشاملة"، وليس المسؤولية الفردية، القاعدة المعمول بها على مستوى السلسلة الغذائية في حال حدوث مشاكل[٤٩].

(ب) نظام الإنذار السريع

نظام الإنذار السريع للمواد الغذائية والعلف في الاتحاد الأوروبي هو شبكة حكومية دولية للمعلومات تتيح تبادل الإخطارات وتوزيعها بسرعة عن المنتجات التي تعتبرها البلدان الأعضاء خطرة بهدف حماية صحة المستهلك[٥٠]. ويطبق نظام الإنذار السريع على منتجات الأغذية والعلف المصنعة داخل الاتحاد الأوروبي وكذلك على المنتجات المستوردة. وتعمل المفوضية الأوروبية بوصفها هيئة التنسيق المركزية للنظام وتضطلع بالمسؤولية عن تجميع كافة الإخطارات المتعلقة بسلامة الأغذية الواردة من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن عدم امتثال المنتجات للأنظمة المحددة، وتصنيف هذه الإخطارات ونشرها. وتنشر أسبوعيا على الموقع الخاص بنظام الإنذار على شبكة الإنترنت المعلومات المستجدة بشأن الإخطارات[٥١].

ويشكل نظام الإنذار السريع أداة هامة لإدارة المعلومات المتعلقة بالإخطارات عن المنتجات ونشرها، غير أنه يتضمن بندا بخصوص السرية يمنع الكشف عن أسماء المصنعين أو عن أسماء العلامات التجارية خاصة بالمنتجات موضوع الإخطار. لذلك، يعرف بالإخطارات المتعلقة بالمنتج غير الممتثل حسب بلد المنشأ. ويتسبب هذا بالتمييز ضد منتجي ومصدري مواد مماثلة من البلد نفسه، الذين يمتثلون لأنظمة المفوضية الأوروبية. وعندما يرتبط بلد ما بمشكلة من مشاكل سلامة الأغذية، يصبح اختبار كافة المنتجات المتشابهة الصادرة عن ذلك البلد ورصد امتثالها أشد صرامة، مما يمكن أن يفرض عبئا إضافيا على المصدرين. وتطبق إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة الأمريكية نظاما مماثلا لتوفير الإخطارات عن الواردات، هو نظام التشغيل والإدارة المعني بدعم الواردات. وبخلاف نظام الإنذار السريع، يوفر نظام التشغيل والإدارة المعني بدعم الواردات تفاصيل عن المنتجين الذين احتجزت منتجاتهم أو منعت من دخول الولايات المتحدة الأمريكية بسبب خروقات متعددة تتعلق بالمواد الغذائية[٥٢].

وفي عام ٢٠٠٤، أصدر نظام الإنذار السريع ٨٢ إنذارا عن منتجات واردة من المنطقة العربية. وكانت نسبة ٣٤ في المائة منها تفيد باحتواء اللباب والفول السوداني على مستويات غير مقبولة من السموم الفطرية، في

---

(٤٩) The European Commission, "Guidance on the implementation of Articles 11, 12, 16, 17, 18, 19 and 20 of Regulation (EC) No. 178/2002 on General Food Law: Conclusions of the Standing Committee on the Food Chain and Animal Health" (20 December 2004), p. 7, which is available at: europa.eu.int/comm/food/food/foodlaw/guidance/guidance_rev_7_en.pdf.

(٥٠) يوجد لدى المفوضية الأوروبية نظاما للإنذار السريع منذ عام ١٩٧٩، وقد جرى تحديث النظام وتوسيع نطاقه ليشمل السياسات الجديدة المتعلقة بالأغذية والعلف، وأحدثها تشريع القانون العام للأغذية.

(٥١) The European Commission, "Food and feed safety: Rapid Alert System for Food and Feed (RASFF) - Introduction", which is available at: europa.eu.int/comm/food/food/rapidalert/index_en.htm.

(٥٢) For more information on these detentions of food products from Arab countries, see "The impact of environmental regulations on production and exports in the food processing, garment and pharmaceutical industries in selected ESCWA member countries" (E/ESCWA/ED/2001/14, 25 October 2001), pp. 21-23.

حين أشير في ٢١ في المائة منها إلى وجود اثنين من الملونات المسببة للسرطان هما سودان ١ وسودان ٤ (Sudan I وSudan IV). وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥، كانت السموم الفطرية موضوع ٧ إخطارات من أصل ١٩ إخطارا مما يثبت استمرار المشكلة. كما تكررت مشكلة بكتيريا السالمونيلا، لا سيما في معجنات تحتوي على البندق والسمسم. بيد أن مجموع الإخطارات المقدمة عن منتجات واردة من البلدان العربية انخفض خلال السنوات الأخيرة.

(١) السموم الفطرية

السموم الفطرية هي التوكسينات التي تسببها بعض أنواع الفطريات وتظهر في الأغذية والأعلاف أو عليها، وتنمو على درجات مرتفعة من الحرارة والرطوبة[٥٣]. ويتبع الاتحاد الأوروبي سياسة عدم التهاون بشأن السموم الفطرية، استنادا إلى الأدلة العلمية التي أثبتتها تقييمات الآثار السرطانية الناجمة عن هذه التوكسينات. وتعزى صعوبة الامتثال لأنظمة الاتحاد الأوروبي إلى العوامل البيئية في بلد المنشأ التي تتأثر بالجغرافيا والممارسات الزراعية وإمكانية تعرض سلع معينة لتفشي الفطريات خلال الفترة التي تسبق الحصاد وفي فترات التخزين والتصنيع. فقد واجهت صادرات إيران والجمهورية العربية السورية ومصر والهند من الفول السوداني والفستق، تحديدا، صعوبة متكررة في دخول سوق الاتحاد الأوروبي بسبب تركزات السموم الفطرية في هذين النوعين من المكسرات. وفي إطار اللجنة المعنية بالصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي انعقدت في شهري آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أثارت عدة بلدان نامية، بما فيها الصين وكولومبيا مثلا، مسألة المقادير القصوى من السموم الفطرية وسائر أنواع التوكسينات الفطرية الموجودة في القهوة وسلع أخرى.

وفي مصر، شكلت تركّزات السموم الفطرية في اللباب المصدر إلى أوروبا تحديا كبيرا في عام ١٩٩٩ عندما علقت المفوضية الأوروبية استيراد الفول السوداني من مصر. وبهدف الامتثال للشروط التي حددها الاتحاد الأوروبي، أصدرت وزارتا الزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة الخارجية، المرسوم الوزاري رقم ٢٠٠٠/٢ الذي يشمل كافة مراحل إنتاج الفول السوداني وتصنيعه في مصر وأخذ عينات منه وتصديره، بما في ذلك إجراءات أخذ العينات التي يجب اتباعها من أجل الحصول على رخصة التصدير. وينص المرسوم على الحدود القانونية من كميات السموم الفطرية في الفول السوداني داخل السوق المحلي بخمس ملليغرامات للكيلوغرام الواحد (ملغ/كلغ) من محتوى سم الفطريات ب١، وبعشر ملغ/كلغ من مجمل محتوى السموم الفطرية. أما الحدود القانونية في الاتحاد الأوروبي فهي أشد صرامة حيث تبلغ ٢ ملغ/كلغ من محتوى سم الفطريات ب١ و٤ ملغ/كلغ من مجمل محتوى السموم الفطرية[٥٤].

وقد أصدرت بعثة مرسلة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تقييما عن نظام منح الشهادات الذي وضعته الحكومة وتوصيات عديدة ترمي إلى تحسين اختبار المواد الغذائية المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات المصرية عملا بهذه التوصيات، لا يزال الفول السوداني الوارد من ذلك البلد يواجه صعوبات في استيفاء شروط المقادير القصوى من كميات السموم الفطرية. وتواجه إيران صعوبات مماثلة في دخول سوق الاتحاد الأوروبي. ففي عام ١٩٩٧، فرض

---

(٥٣) الرشاشية هي التسمية الفنية التي تطلق على هذا النوع من الفطر.

(٥٤) في هذا الصدد، عدلت المفوضية الأوروبية بموجب النظام رقم ٩٨/١٥٢٥ النظام الصادر سابقا عن المجلس الأوروبي رقم ٩٧/١٩٤. وتجدر الإشارة إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضا حددت المقادير القصوى لكميات سموم الفطريات في الأغذية والعلف الحيواني بموجب معيار الخليج رقم ١٩٩٧/٨٤١.

الاتحاد الأوروبي شروطا خاصة على استيراد الفستق الإيراني، ونقحها في عام ٢٠٠٣. وقد ترتبت على هذه الشروط آثار كبيرة على الصادرات الإيرانية لا سيما وأن الفستق من الصادرات الرئيسية في هذا البلد، حتى أنه تجاوز في السنوات الأخيرة صادرات المنسوجات والسجاد.

ونظرا إلى هذا الأثر الكبير على الصادرات، وافقت لجنة دستور الأغذية على معالجة مسألة أخذ عينات من التوكسينات الفطرية في مختلف أنواع المكسرات، بما في ذلك اللوز والفستق، أثناء انعقاد دورتها السابعة والعشرين في تموز/يوليو ٢٠٠٤.

(٢) أصباغ سودان (Sudan)

أصباغ سودان ١ و٢ و٣ و٤ (Sudan I, II, III, IV) هي أصباغ صناعية تستخدم عادة لتلوين المواد البلاستيكية وسائر المواد الصناعية. بيد أن هذه الأصباغ تستعمل أيضا بطريقة غير مشروعة من أجل تحسين ألوان المواد الغذائية. فاستعمالها في المواد الغذائية محظور نظرا إلى المخاطر التي تسببها لصحة الإنسان. ووفقا لما صدر عن الوكالة الدولية للأبحاث السرطانية، تتسبب هذه الأصباغ في السرطان ويمكن أن تتسبب في سموم جينية لدى تناولها[٥٥]. وإزاء تزايد عدد الحالات التي وجدت فيها صبغتا سودان ١ و٤ في البهارات والتوابل، اعتمدت المفوضية الأوروبية تدابير طارئة بموجب القرار 2003/460/EC من أجل تنظيم وجود صبغة سودان ١ في الفلفل ومنتجات الفلفل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وسعت المفوضية الأوروبية نطاق هذه التدابير لتشمل كافة أصباغ سودان وبهارات الكاري بموجب القرار 2004/92/EC.

وقد منع إدخال بعض الصادرات من بهارات الكاري وبهارات "السجق" التقليدية المصدرة من لبنان إلى سوق الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة بسبب اكتشاف مستويات عالية من صبغتي سودان ١ و٤. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، عاشت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية حالة رعب بسبب صبغة سودان ١ عندما وجد هذا الملون المحظور في مجموعة كبيرة من المنتجات الغذائية، بما فيها صلصة وارسشتر (Worcester Sauce). كما عانى هذا البلد نكسة أخرى تتعلق بسلامة الأغذية في أيار/مايو ٢٠٠٥، عندما وجدت صبغة بارا ريد (Para Red)، وهي صبغة صناعية مماثلة ثبتت آثارها السرطانية المسممة للجينات، في ما يقارب ٧٠ منتجا من المنتجات المنتشرة في سوق الاتحاد الأوروبي. وسرعان ما نشرت المعلومات المتعلقة بمصدر المشكلة عبر نظام الإنذار السريع.

وفي المنطقة العربية، يتزايد القلق والحذر إزاء مسائل سلامة الأغذية، بما في ذلك مسألة استعمال صبغتي سودان ١ وبارا ريد بطريقة غير مشروعة[٥٦]. وقد وضعت المملكة العربية السعودية آلية مماثلة لنظام الإنذار السريع على الصعيد الوطني، تتلقى من خلالها كافة غرف التجارة المحلية والقطاعات المعنية بسلامة الأغذية إنذارات حول المخاطر الناجمة عن منتجات صادرة عن شركات محددة، استنادا إلى الاختبار الذي تجريه المختبرات الوطنية المعنية بالجودة.

(ج) مصائد الأسماك

---

(٥٥) The European Commission, "Food and feed safety: chemical safety of food - fraudulent practices - Sudan Dyes", which is available at: europa.eu.int/comm/food/food/chemicalsafety/fraudulent/sudan_background_en.htm.

(٥٦) كان الاستعمال غير المشروع للصبغتين سودان ١ وبارا ريد في الأغذية موضوع مقالة رئيسية صدرت في إحدى الصحف اليومية البارزة في الخليج في أيار/مايو ٢٠٠٥ بعنوان "Red alert on dye used in at least 69 food products"، Khaleej Times، (١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥).

تشكل مصائد الأسماك قطاعا استراتيجيا في العديد من بلدان المنطقتين الأوروبية والعربية. وقد أصبحت الإعانات المقدمة إلى هذا القطاع موضوع خلاف بين الشركاء في التجارة، مما أدى، استجابة لطلب المفوضية الأوروبية، إلى إجراء مفاوضات ضمن خطة الدوحة للتنمية في إطار منظمة التجارة العالمية. وتثير مسألة استدامة القطاع القلق أيضا نظرا إلى الميل نحو الإفراط في استغلال الموارد السمكية تلبية لاحتياجات هذا القطاع المتنامي.

وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية، استكمالا لسياساتها البيئية، أنظمة شاملة تتعلق بسلامة الأغذية من الأسماك وتصنيع الأسماك تهدف إلى حماية صحة المستهلكين الأوروبيين. ويتضمن هذا نظاما لترخيص الاستيراد من أجل منح الشهادات للمستوردين وإدارة التجارة في القطاع. وقد ثبت أن الامتثال لهذه التدابير يطرح مشكلة بالنسبة إلى العديد من البلدان العربية، لا سيما تلك التي لا تملك الموارد البشرية أو الفنية أو المالية لكي تستوفي معايير المفوضية الأوروبية. وقد نجم عن تطبيق هذه التدابير حظرا فرضه الاتحاد الأوروبي على الواردات من الأسماك من مصر في عام ١٩٩٩، وتعليقا لهذه الواردات من المملكة العربية السعودية واليمن، وذلك بسبب عدم الامتثال لشروط المفوضية الأوروبية بشأن الصحة والتخزين. ووجهت إسبانيا بانتظام، خلال عام ٢٠٠٣، إخطارات إلى نظام الإنذار السريع دخول واردات الروبيان والقريدس من المغرب إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب عدم امتثالها للأنظمة المتعلقة بالكبريتيد. غير أن الواردات الآتية من المغرب لم تعد تواجه حوافز مماثلة في الآونة الأخيرة. وقد يعزى حل هذه القضية إلى تسوية على مستوى رفيع لا صلة مباشرة لها بالقضية بشأن الترخيص لمرور الأساطيل الإسبانية لصيد الأسماك في المياه الإقليمية المغربية.

ويلقى هذا الوضع معالجة بطيئة في بعض البلدان العربية بفضل مجموعة ضخمة من المساعدات الفنية قدمها الاتحاد الأوروبي إلى مصر واليمن بهدف تحديث قطاعات الأسماك فيهما (انظر الجدول ٣). وقد سجلت قيمة صادرات اليمن من الأسماك زيادة قدرها ٦٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ فبلغت ٢٥٠ مليون دولار، مما يبين القدرة التنافسية التي يتمتع بها هذا القطاع اليمني في الاتحاد الأوروبي وأسواق خارجية أخرى(٥٧). كما ضمت هذه المساعدة لأربع مؤسسات مصرية الموافقة على التصدير إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥. إلا أن هذه الشركات المصرية ملزمة بتقديم ما بحوزتها من شهادات لمراجعتها.

وعلى نقيض ذلك، يوجد في المغرب أكثر من ٦٥٠ مصنعا ومركبا لتجهيز الأسماك وتجميدها، ويسمح لهذه المنشآت بالتصدير إلى الاتحاد الأوروبي، مما يظهر قدرة المنطقة على الامتثال لأنظمة الاتحاد إذا ما تحققت الفعالية في الإدارة والاستثمار. والفضل في قدرة المغرب التنافسية في قطاع الأسماك يعود إلى خطة عمل طموحة وضعتها الحكومة لتنمية مصائد الأسماك للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وتتضمن الخطة اعتماد تدابير تشريعية خاصة لحماية الموارد البحرية من جميع أشكال التلوث، وإصدار مدونة خاصة بمصائد الأسماك واتخاذ تدابير لزيادة القيمة المضافة وفرص العمل في هذا القطاع. ويكشف هذا الربط في الخطة بين التجارة والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن رؤية لتحسين القدرة التنافسية والاستدامة في هذا القطاع. ويتعاون المغرب الآن مع اليمن بهدف الاستفادة من خبرات المغرب لبناء قدرة اليمن في مجالات البحث والتدريب وضبط الجودة(٥٨).

---

(٥٧) وفقا لما ورد في صحيفة الشرق الأوسط المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في كلمة السيد م. الصغيري، وكيل وزارة الثروة السمكية في اليمن.

(٥٨) Morocco, "Yemen probe fisheries cooperation", *Arabic News* (2 January 2003), which is available at: www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/030201/2003020115.html.

الجدول ٣- المؤسسات العربية الحاصلة على شهادات لتصدير منتجات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي (حتى آذار/مارس ٢٠٠٥)

البلد[أ]	عدد المؤسسات	نوع المؤسسات	تاريخ إنفاذ القرار	تاريخ انتهاء صلاحيته
الإمارات العربية المتحدة	٩ ١	مصنع تجهيز تجهيز بعض النباتات[ب]	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥	غير محدد
تونس	٣١ ٧٥ ٢	مركب تجميد/ مصنع تجهيز تجهيز بعض النباتات[ب]	٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	غير محدد
عمان	٢٤	مصنع تجهيز	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤	غير محدد
مصر	٤	مصنع تجهيز	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	منتصف ٢٠٠٥
المغرب	٣٣٣ ٣٣٣	مركب تجميد/مصنع تجهيز	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	غير محدد
موريتانيا	١٠٠ ٥٣	مركب تجميد/مصنع تجهيز	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥	غير محدد
اليمن	٢٢	مصنع تجهيز	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤	غير محدد

المصدر: Compiled by ESCWA, based on the EC Veterinary website, which is available at: forum.europa.eu.int/irc/sanco/vets/info/data/listes/list_all.html.

(أ) لم تدرج على موقع المفوضية الأوروبية أي بلدان عربية أخرى على قائمة البلدان الحاصلة على شهادات لتصدير منتجات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي.

(ب) مصنع لتجهيز النباتات فقط أو تجهيز مواد جزئية مشتقة من الزراعة المائية (منتجات المزارع).

يظهر الجدول ٣ أن في كل من عمان واليمن حوالي ٢٤ شركة حاصلة على شهادات للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن بلدانا أخرى تنتج كميات كبيرة من الأسماك في منطقة الخليج، كالكويت والمملكة العربية السعودية لا تضم أي شركة من هذا القبيل. ويوضح هذا الأمر مسائل تتعلق بالقدرة التنافسية لصادرات هذا القطاع في الأسواق غير الخليجية. وقد كشف أحد المسؤولين الحكوميين في المملكة العربية السعودية عن مشاورات كانت جارية في عام ٢٠٠٤ بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية حول الآليات الرامية إلى تحسين الأنظمة والتدابير بهدف رفع الحظر المفروض حاليا على الصادرات السعودية من الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي.

٢- التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية: مسائل مختارة

تشرف إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة الأمريكية على رصد كافة المنتجات في السوق الأميركية وإخضاعها للتفتيش، باستثناء معظم المنتجات من اللحوم والدواجن التي تنظم شؤونها دائرة سلامة الأغذية وفحصها في وزارة الزراعة[٥٩]. ويجب أن تمتثل كافة المنتجات الغذائية لمعايير الصحة والسلامة التي ينص عليها القانون الفدرالي المعني بالأغذية والعقاقير ومستحضرات التجميل. فهذا القانون يحظر حركة التجارة بين الولايات بالأغذية والعقاقير ومستحضرات التجميل المغشوشة أو التي تحمل علامات تجارية زائفة. ويتعين على إدارة الأغذية والعقاقير أن توافق على المضافات والملونات الغذائية. ويفترض بوكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب القانون الفدرالي المعني بمبيدات الحشرات والفطريات والقوارض أن تسجل كافة مبيدات الحشرات المستعملة في البلد، وأن تحدد الكميات الآمنة المسموح

(٥٩) إلى جانب رصد المنتجات الغذائية، تتحقق إدارة الأغذية والعقاقير من سلامة العقاقير ومستحضرات التجميل والأجهزة الطبية والمنتجات الإلكترونية التي تبث إشعاعات.

بها من رواسب المواد الكيميائية. غير أن إدارة الأغذية والعقاقير هي المسؤولة عن تفتيش الأغذية للتأكد من امتثالها للأنظمة المتعلقة بمبيدات الحشرات.

(أ) الإرهاب البيولوجي وسلامة الأغذية

أصبح خطر الإرهاب البيولوجي والحاجة إلى حماية الإمدادات الغذائية الوطنية من المسائل البارزة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أدى هذا الأمر إلى اعتماد قانون الجهوزية والتصدي المعني بأمن الصحة العامة والإرهاب البيولوجي الصادر عام ٢٠٠٢ والمشار إليه عموما بقانون الإرهاب البيولوجي، وإلى التعديلات في القانون الفدرالي المعني بالأغذية والعقاقير ومستحضرات التجميل. وبموجب الأنظمة الجديدة، التي دخلت حيز التنفيذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، يجب أن تتلقى إدارة الأغذية والعقاقير إخطارا مسبقا قبل خمسة أيام على الأقل عن الأغذية المستوردة أو المعروضة للاستيراد إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٦٠]. ويؤدي عدم التقيد بهذه المهلة إلى إجراءات معجلة بمنع دخول أي شحنات من المواد الغذائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل صدور هذه الأنظمة، كانت الوثائق المتعلقة بالاستيراد تقدم عند نقطة الدخول.

وتتضمن المعلومات المقدمة إلى السلطات الكثير من البيانات التي تطلبها المفوضية الأوروبية في إطار الشروط الجديدة المتعلقة بإمكانية التعقب. إلا أن الفرق بين النظامين يكمن في كون النهج المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية يتم ضمن نظام متكامل واستباقي يسمح لإدارة الأغذية والعقاقير بالتنسيق مع مكتب الجمارك وحماية الحدود من أجل استعراض المعلومات وتقييمها قبل وصول المنتج الغذائي. وهكذا يمكن إجراء تحويل في الموارد لأغراض التفتيش، وتوقيف المنتجات الفاسدة وضمان دخول المواد الغذائية السليمة إلى السوق استجابة للمعلومات الواردة.

وأما التعقيدات التي يواجهها المصدرون في المنطقة العربية، فتتعلق بفهم الشروط وكيفية تفسيرها. وفي هذا السياق، يرى بعض المصدرين أن التوثيق شكل من أشكال "توفير المعلومات عن الواردات"، يميز بين المنتجات العربية والمنتجات الواردة من مناطق أخرى، لا سيما في التفتيش وتقييم الامتثال للمعايير البيئية ومعايير الصحة والسلامة. كما أن الامتثال للشروط معقد نسبيا لأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة الامتثال صدرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وجرى تنقيحها لاحقا في حزيران/يونيو وآب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٥[٦١]. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تتلقى إدارة الأغذية والعقاقير أسبوعيا قرابة ١٦٠ ٠٠٠ إخطارا مسبقا[٦٢].

(ب) وضع العلامات

---

(٦٠) See the Food and Drug Administration (FDA), section 307, added section 801.

(٦١) The Food and Drug Administration (FDA), "Compliance policy guide" (FDA, December 2003), which was subsequently revised in June 2004, August 2004, November 2004 and March 2005. More information is available at: www.cfsan.fda.gov/ ~pn/cpgpn5.html.

(٦٢) The Food and Drug Administration (FDA), "FDA and CBP announce revised compliance schedule for enforcement of the prior notice interim final rule and contingency plan for prior notice system outages" (12 August 2004), which is available at: www.fda.gov/bbs/topics/ANSWERS/2004/ANS01304.html.

تضطلع إدارة الأغذية والعقاقير بالمسؤولية عن ضمان وضع العلامات على كافة المواد الغذائية المباعة في الولايات المتحدة الأمريكية. لذا يجب أن يكون المصدر، قبل عرضه المواد الغذائية ليصار إلى توزيعها في الولايات المتحدة الأمريكية، ملما بالقوانين والأنظمة الوطنية التي تطبق في وضع العلامات على المنتجات بحيث يخفض إلى أدنى حد الإجراءات القانونية أو التأخيرات المحتملة. فيجب أن توضع العلامات باللغة الإنكليزية، وأن تتضمن معلومات عن المكونات وقيمتها الغذائية وعدد الحصص والمقادير اليومية بالمعايير الغذائية، وبلد المنشأ، وإسم المصنع و/أو المستورد والعنوان وإسم المنتج.

(١) المناقشات والمشاورات حول وضع علامات المواد الغذائية العضوية

بدأ النقاش حول المعايير الفدرالية الخاصة بالمواد الغذائية العضوية في عام ٢٠٠٤ عندما أصدر قسم التسويق الزراعي توضيحات عن المعايير الوطنية شككت في مصداقية التعريف الأميركي للإنتاج العضوي. فقد سمحت هذه القواعد بوضع العلامات على المنتجات باعتبارها عضوية حتى وإن كانت تحتوي على منتجات الأجبان والألبان المشتقة من أبقار حقنت بالمضادات الحيوية أو هرمونات النمو؛ أو كانت مشتقة من ماشية تضمن غذاؤها وجبات أسماك غير عضوية تحتوي على مواد حافظة صناعية أو معادن ثقيلة؛ أو تحتوي على مبيدات للحشرات يحظر استعمالها.

وقد طعن بهذه التوضيحات لأن المجلس الوطني المعني بالمعايير العضوية وهو فريق استشاري من الخبراء لم يستشر وفقا لما يقتضيه القانون بخصوص التغييرات المقترحة. وقد أدت المعارضة الشعبية إلى إبطال هذه القواعد. كما أعيد التأكيد على الالتزام بمشاركة الجهات المعنية في عملية وضع المعايير. وقد أبرزت هذه الحادثة لصانعي القرارات على الصعيد الوطني أهمية التشاور مع الجهات المعنية الشعبية بشأن التدابير قبل اعتمادها رسميا[٦٣].

(٢) الإشعاع

إن الإشعاع وهو أسلوب من أساليب المعالجة يساعد على إطالة المدة التي تبقى فيها المواد الغذائية طازجة، ويستعاض به عن وسائل التبخير الكيميائية لمكافحة الآفات. ويستعمل هذا الأسلوب أحيانا في البهارات والفواكه والخضار، وكذلك في منتجات اللحوم والدواجن. غير أن المخاطر البيئية والصحية التي يحتمل أن تنجم عن تعرض المواد الغذائية للإشعاع دفعت بإدارة الأغذية والعقاقير إلى فرض وضع علامة على المواد الغذائية المعرضة للإشعاع تشمل بيانا توضيحيا والرمز الدولي للإشعاع[٦٤]. وتتسبب كلفة المعالجة بالإشعاع عموما بزيادة في تكاليف الإنتاج بمعدل يتراوح بين ٠,٠٢ و٠,٠٣ دولار للباوند الواحد من الفواكه أو الخضار، وبمعدل يتراوح بين ٠,٠٣ و٠,٠٥ دولار للباوند الواحد من اللحوم والدواجن. ويتوقع أن تنخفض هذه التكاليف مع انتشار استعمال الإشعاع[٦٥].

---

(٦٣) M. Burros, "Agriculture Dept. rescinds changes to organic food standards", *The New York Times* (27 May 2004).

(٦٤) يتكون الرمز الذي يشير إلى المعالجة بالإشعاع من دوائر متعددة منطلقة من نقطة مركزية واحدة.

(٦٥) The Food and Drug Administration (FDA), "Food irradiation: A safe measure" (FDA, January 2001), which is available at: www.fda.gov/opacom/catalog/irradbro.html.

ويعرض الجدول ٤ قائمة مقارنة لبعض الشروط الأساسية التي تنظم شؤون المواد الغذائية في أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأميركية[٦٦].

الجدول ٤- الأنظمة الرئيسية المعتمدة في أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الواردات الدولية

	شروط الولايات المتحدة الأمريكية	شروط الاتحاد الأوروبي
اللغة المستعملة في وضع العلامات	العلامة باللغة الإنكليزية	اللغة (اللغات) الرسمية في الدولة العضو. يسمح باستعمال لغة أخرى شرط أن يفهمها المستهلكون بسهولة أو وسائل أخرى من أجل وصف المحتوى (كالصور). ويسمح بوضع العلامات بلغات متعددة في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي
تاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية	مطلوب وضعهما	يشار إلى مدة الصلاحية بعبارة "يستحسن استهلاكه قبل..." عندما يتضمن التاريخ إشارة إلى اليوم، أو بعبارة "يستحسن استهلاكه قبل انتهاء..." في حالات أخرى. ويجب وضع التاريخ باليوم ثم الشهر ثم السنة
بلد المنشأ	مطلوب تحديده	مطلوب تحديده
إسم المصنع/المستورد	مطلوب تحديده	إسم المصنع أو المجهز أو البائع حسبما هو محدد في المفوضية الأوروبية أو إسمه التجاري، وعنوانه

(٦٦) للمزيد من المعلومات حول المعايير الأوروبية، انظر المرجع "Expanding Exports Helpdesk" المتاح على العنوان export-help.cec.eu.int/ وهو يهدف إلى مساعدة البلدان النامية في الحصول على معلومات عن السوق الأوروبية، ويشمل الشروط الفنية والصحية من قبيل وضع الإشارات والعلامات والشؤون الصحية.

الجدول ٤ (تابع)

	شروط الولايات المتحدة الأمريكية	شروط الاتحاد الأوروبي
المكونات	مطلوب إدراجها على جميع الأغذية التي تحتوي على أكثر من مكون	تدرج قائمة المكونات بالتسلسل حسب الوزن. وتستلزم المكونات التالية وجود بيان محدد على العلامة: المكونات المحورة جينيا والغازات المستعملة في التجهيز والمحليات والأسبرتام والبوليول والكينين والكافيين
الوزن الصافي	مطلوب تحديده	مطلوب تحديده
الملونات	يشترط أن تكون المكونات من الملونات المجازة من إدارة الأغذية والعقاقير	
مضافات وملونات المواد الغذائية	تدرج كافة المضافات إلى الأغذية والملونات ضمن المكونات	ينص التوجيه 89/107/EEC الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي على إعداد قوائم إيجابية منسقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي- قوائم بما هو مسموح به- عن مجموعة واسعة من المضافات إلى الأغذية. وتحظر جميع المضافات إلى الأغذية غير المدرجة في القوائم الإيجابية، باستثناء المضافات الجديدة التي تحصل من الدول الأعضاء على إذن مؤقت مدته سنتان. ولا يشمل هذا التوجيه المواد المساعدة في التصنيع والنكهات
مبيدات الحشرات وغيرها من المواد الملوثة	تحدد وكالة الحماية البيئية المقادير المسموح بها من مبيدات الحشرات والأعشاب والفطريات التي يمكن أن تتبقى في المنتجات الزراعية	لا يعمل الاتحاد الأوروبي بموجب تشريعات موحدة تماما على هذا الصعيد. وتنفذ "القواعد الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على مستوى الدولة". أما المستويات الموحدة النافذة فتتعلق بمقدار النترات في الخس والسبانخ وبالسموم الفطرية في الفستق والمكسرات والفواكه المجففة والحبوب والحليب (النظام المعدل رقم ٩٧/١٩٤ الصادر عن المفوضية الأوروبية)
المشروبات الروحية	بهدف تصدير المشروبات الروحية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن يكون الوكيل في الولايات المتحدة الأمريكية حائزا على رخصة مسجلة لدى المكتب المعني بالكحول والتبغ والأسلحة النارية	
علامات الكائنات المحورة جينيا	لا شروط إلزامية	ينبغي استعمال العبارات "مصنوع من كائنات محورة جينيا" أو اتباع المكون بعبارة "محور جينيا" للإشارة إلى وجود الصويا المحورة جينيا وبروتينات الذرة وجميع المضافات والنكهات المحورة جينيا المستعملة حاليا في السوق
التجهيز	من الشروط العامة المتعلقة بمواد تجهيز الأغذية أن لا تضفي هذه المواد على الأغذية أي نكهة أو لون أو رائحة أو سمية أو غير ذلك من المواصفات غير المرغوب فيها بحيث تصبح محورة. يجب أن تكون حاويات الأغذية خالية من أي مادة سامة أو ضارة بالصحة. أما مواد التعليب من قبيل حاويات البلاستيك المحتوية على الفينيل فتخضع للأنظمة	تحدد أحجام الحاويات الخاصة بالزبدة والأجبان الطازجة والملح والسكر والحبوب والمعجنات، والأرز، والفواكه والخضار المجففة، والقهوة، والفواكه والخضار المجمدة، وشرائح وأصابع السمك، والبوظة، والفواكه والخضار المحفوظة، والمنتجات المباعة في حاويات معدنية (التوجيه رقم 80/232/EEC الصادر عن المجلس)

المصدر: إعداد الإسكوا.

جيم- التدابير البيئية في البلدان العربية التي تؤثر في تجارة الأغذية الزراعية: مسائل مختارة

تختلف وتتنوع التدابير التي تنظم تجارة الأغذية في البلدان العربية. فالبلدان العربية في منطقة البحر المتوسط تراعي الامتثال للشروط الأوروبية، بينما تستمد البلدان العربية في منطقة الخليج معايير المواد الغذائية في غالب الأحيان من المعايير المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية. والاختلاف في المعايير البيئية والصحية ومعايير سلامة الأغذية هو أحد العوامل التي تقوض التجارة على البينية. وتثير هذه الفوارق الخشية من أن تستخدم هذه المعايير وإجراءات تقييم الامتثال في بعض البلدان لحماية المنتجين الوطنيين أو لإقامة حواجز أمام التجارة. غير أن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي يسعيان على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي إلى إحراز تقدم في توحيد المعايير وإجراءات تقييم الامتثال وذلك من خلال اتفاقات إقليمية وثنائية للتعاون الاقتصادي. وفيما يلي لمحة عامة عن بعض التدابير المتعلقة بالبيئة وسلامة الأغذية في بلدان عربية مختارة.

١- وضع المعايير وتقييم التطابق للمعايير

يهدف المركز العربي لتوحيد المقاييس ونظام المقاييس والموازين التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إلى توحيد المعايير العربية بغرض تقليص الحواجز الفنية التي تعيق التجارة البينية. ويضم المركز ثلاثة أقسام تعنى بتوحيد المقاييس، والجودة، ونظام المقاييس والموازين[٦٧]. وتبذل جهود لتأسيس هيئة إقليمية للاعتماد تهدف إلى بناء القدرات في مجالات عديدة لنظم الاعتماد في مختلف أنحاء المنطقة العربية، بما في ذلك اعتماد مرافق معنية بإجراء الاختبار تصدر شهادات عن سلامة الأغذية. تضطلع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تنظيم اجتماعات اللجنة الاستشارية العليا للتقييس الخاصة بالبلدان العربية لمعالجة هذه المسائل على صعيد المنطقة.

وتوضع المقاييس على الصعيدين دون الإقليمي والوطني في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، تعمل هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها الهيئة المركزية المعنية بالمعايير في البلدان الأعضاء في المجلس. وبالنظر إلى موقع اليمن في بعض اللجان الفنية التابعة لمجلس التعاون الخليجي، تتم الآن دراسة طلب انضمامها إلى هذه الهيئة.

وتتزايد أهمية توحيد المعايير في بلدان مجلس التعاون الخليجي خاصة منذ تأسيس الاتحاد الجمركي التابع لمجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد حظي مبدأ الاعتراف المتبادل بالمعايير والخصائص الوطنية التي تتميز بها بلدان مجلس التعاون الخليجي بالقبول ريثما تعتمد المعايير الموحدة بالكامل. وقد بلغت المعايير الخاصة بمجلس التعاون الخليجي حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ما مجموعه ١ ٦٩٩ معيارا يتعلق معظمها بالمنتجات الغذائية، منها ٣٣١ معيارا إلزاميا، أي ما يعادل نسبة ٢٠ في المائة[٦٨]. وتستند معظم المعايير الوطنية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى المعايير الصادرة عن هيئة التقييس المذكورة أعلاه. غير أن هذه البلدان توجهت نحو الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس للاضطلاع بدور الريادة في صياغة المعايير في المنطقة وتنسيقها.

والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس هي المنظمة الوطنية المسؤولة عن وضع المعايير الخاصة بالسلع والمنتجات، بما في ذلك المعايير التي تنظم شؤون وضع العلامات والتجهيز وتقييم الامتثال للمعايير. وفي المملكة العربية السعودية، تستند المعايير المتصلة بالمواد الغذائية بشكل رئيسي إلى دستور

---

(٦٧) للمزيد من المعلومات عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، راجع الموقع www.arifonet.org.ma/Aidmo/ftproot/aidmo.pdf.

(٦٨) World Trade Organization (WTO), *Qatar: Trade Policy Review*, p. 28, which is available at: www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s144-3_e.doc.

الأغذية، وإلى حد ما، إلى المعايير الأوروبية والأميركية المعدلة وفقا للظروف المحلية. وتعنى الهيئة العربية السعودية بوضع المعايير في حين تعنى المختبرات التابعة لوزارة التجارة في المملكة العربية السعودية باختبار المواد االغذائية المستوردة عبر نقاط دخول عدة. أما دائرة مراقبة البيئة التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية فتتولى اختبار المواد الغذائية في نقاط البيع للتأكد من امتثالها للمعايير الخاصة بسلامة المنتجات. وتعمل الدائرة المعنية بضمان الجودة التابعة للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس باعتبارها الهيئة الوطنية للاعتماد، وتخضع لإدارة منفصلة عن عمليات وضع المعايير.

وتوجد معايير خاصة بمنطقة الخليج ككل يوضع معظمها بدعم فني من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، غير أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتمد معايير إضافية خاصة بكل بلد على حدة. فالهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة مسؤولة عن وضع المعايير، وهي تنسق لهذه الغاية مع الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس. وغالبية المعايير في قطر تستند إلى المعايير التي تضعها هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي. بيد أن قطر تنفرد أيضا بـ ٢٦ معيارا يتعلق بعضها بسلامة الأغذية. كما تتضمن المعايير في قطر حالات الحظر على استيراد المنتجات المصنوعة من العاج والاسبستوس وغيرها من المنتجات وفقا لالتزاماتها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وسياساتها لحماية البيئة وصحة الإنسان[٦٩].

والتدابير التنظيمية الرئيسية التي يواجهها مصدرو الأغذية إلى الخليج تتعلق بشروط وضع العلامات الخاصة بالكائنات المحورة جينيا والمعايير المتعلقة بفترة تخزين المنتج قبل بيعه، والأنظمة الصارمة فيما يختص بتاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية، ووضع العلامات باللغة العربية، وذبح المواشي وفقا لأحكام الشريعة. وتعكف المملكة العربية السعودية وسائر بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضا على إنفاذ تشريعاتها الصحية تدريجيا، مما قد يشكل تحديا بالنسبة إلى بعض المصدرين العرب حيث يمكن أن يواجهوا في امتثالهم للمعايير المعتمدة في منطقة الخليج مشكلة مماثلة لمشكلة الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مصر تقتصر المسؤولية التي تضطلع بها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة التابعة لوزارة الصناعة على وضع المعايير ومدونات الممارسة الخاصة بالأغذية واعتمادها ونشرها. إلا أن مسؤولية إنفاذ هذه الأنظمة تضطلع بها وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها أنظمة وطنية، ينبغي أن يثبت امتثال المنتجات للمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس أو المفوضية الأوروبية. وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن المفوضية الأوروبية، يمكن تطبيق المعايير المنبثقة من دستور الأغذية إضافة إلى المعايير الوطنية المعتمدة في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا. ويسبب هذا الوضع بعض التعقيد في نظام توحيد المقاييس في مصر، لا سيما على صعيد الواردات.

وتخضع جميع الأغذية المصدرة إلى مصر لاختبارات إلزامية عند نقطة الدخول. وتتضمن هذه الاختبارات الفحوصات والتحاليل المخبرية التي تجهلها وزارة الصحة وعمليات التفتيش البيطرية التي تجريها وزارة الزراعة لمنتجات الأجبان والألبان والأسماك والدواجن؛ وعمليات التفتيش التي تجريها الإدارة المركزية المعنية بالحجر الصحي النباتي والبيطري؛ والإجراءات التي تتخذها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في وزارة التجارة الخارجية والصناعة لضمان الامتثال للمعايير الخاصة بوضع العلامات والمنتجات. وتنحصر عمليات التفتيش بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، غير أنها تجري في

(٦٩) المرجع نفسه، ص ١٠.

إطار نظام لجان يقدم من خلاله ممثلو المؤسسات المعنية نتائج تحاليلهم على الهيئة. ويؤدي رفض هذه الهيئات أيا من المنتجات إلى رفضها على مستوى الهيئة العامة للرقابة. ويشترط منح شهادات صحية للأغذية المستوردة، منها شهادات تفيد بأن الواردات الزراعية خالية من السموم الناجمة عن الإشعاع.

وفي الجمهورية العربية السورية شروط مشابهة بشأن الإشعاع في الأغذية. ويشكل الوقت والكلفة اللازمين من أجل إصدار هذه الشهادات تحديا بالنسبة إلى مصدري الأغذية العرب الذين يسعون إلى دخول السوقين المصرية والسورية. ويتضمن الجدول ٥ التالي مقارنة لبعض التدابير المعتمدة في مجموعة مختارة من البلدان العربية.

الجدول ٥- مقارنة لشروط سلامة الأغذية في مجموعة مختارة من البلدان العربية

	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	المملكة العربية السعودية
لغة العلامات		اللغة العربية إلزامية ويمكن استعمال لغات أخرى إلى جانبها	توضع العلامات باللغتين العربية والإنكليزية	يجب أن تكون العلامات واضحة على المواد الغذائية وباللغتين العربية والإنكليزية	اللغات العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية	باستثناء تاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية، لا يسمح بأن تطبع المعلومات باللغة الإنكليزية (أو بغيرها من اللغات الأجنبية)	اللغة العربية إلزامية ويمكن استعمال لغات أخرى إلى جانبها	ينبغي أن تكون علامات الأغذية المجهزة والعلامات المرفقة بها باللغة العربية
الملصقات على العلامات	يمكن استعمال الملصقات شرط ألا تطمس العبارات التي تتضمنها العلامة وأن تكون قابلة للتلف الذاتي عند انتزاعها ولا يسمح باستعمال الملصقات التي تغطي ملامح العلامات المطلوبة	يجب ألا تطمس الملصقات، في حال استعمالها، العبارات التي تتضمنها العلامة، ويجب أن تكون قابلة للتلف الذاتي عند انتزاعها					تقبل إذا كانت ملصقة أصلا على المنتج	يجب ألا تتداخل الملصقات مع العبارات التي تتضمنها العلامة وأن تكون قابلة للتلف الذاتي عند انتزاعها. وتعتبر خرقا للقانون الإشارات التي تغطي المعلومات الواردة في العلامات الموجودة
تاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية	مطلوب تحديدهما	مطلوب تحديدهما	مطلوب تحديدهما	مطلوب تحديدهما	مطلوب تحديدهما	مطلوب تحديدهما	مطلوب تحديدهما	مطلوب تحديدهما
بلد المنشأ	مطلوب تحديده	مطلوب تحديده	مطلوب تحديده	مطلوب تحديده	مطلوب تحديده		مطلوب تحديده	مطلوب تحديده
إسم المصنع/ المستورد				مطلوب تحديده	مطلوب تحديده	إسم المصنع وعنوانه وإسم المستورد وعنوانه	إسم وعنوان المصنع، أو المجهز، أو المستورد	إسم وعنوان المصنع والمجهز والموزع والمستورد والمصدر

الجدول ٥ (تابع)

	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	المملكة العربية السعودية
المكونات				مطلوب تحديدها	مطلوب تحديدها	مطلوب تحديدها	قائمة بكافة المكونات مصنفة حسب الوزن عند التجهيز	مطلوب تحديدها
الوزن الصافي	مطلوب وضع علامة تحدد الوزن الصافي المتري			مطلوب تحديده	مطلوب تحديده	مطلوب تحديده	الوزن الصافي بالكيلوغرام	
درجة حرارة التخزين	يجب أن توضع على العلب درجة حرارة التخزين مع بيان الحاجة إلى التبريد لتوضيح نوع المنتج	يجب أن توضع على علب كافة المنتجات درجة حرارة التخزين مع بيان الحاجة إلى التبريد لتوضيح نوع المنتج		مطلوب تحديدها	مطلوب تحديدها	يجب أن توضع على العلب درجة حرارة التخزين مع بيان الحاجة إلى التبريد لتوضيح نوع المنتج	الإشارة إلى أي شروط خاصة بالتخزين	يجب أن توضع على العلب درجة حرارة التخزين مع بيان الحاجة إلى التبريد لتوضيح نوع المنتج
الملونات					مطلوب تحديدها			
مضافات وملونات الأغذية						لا يسمح باستخدام الملونات الصناعية المقبولة في جميع المنتجات الغذائية		
مبيدات الحشرات والمواد الملوثة الأخرى						إذا كان المنتج يحتوي على مواد حافظة، يجب الإشارة إلى النسبة المئوية من كل مادة. وتندرج الأنظمة التي ترعى شؤون مبيدات الحشرات وتسجيل هذه المبيدات واستعمالها ضمن مسؤوليات وزارة الزراعة	يخضع استيراد مبيدات الحشرات وتصنيعها وتخزينها وتسويقها لرقابة حكومية صارمة	فيما يتعلق بالمواد الحافظة المسموح استعمالها في المنتجات الغذائية، ينبغي وضع الإسم المعروف أو الرقم الصادر عن اللجنة الاقتصادية الأوروبية وإدراج البيان التالي "مادة حافظة صالحة للاستعمال في المنتجات الغذائية" في حالة المواد الحافظة المستعملة في الحاويات
شروط الذبح	تطبق شروط الذبح الحلال وفقا للشريعة الإسلامية	تطبق شروط الذبح الحلال وفقا للشريعة الإسلامية	تطبق شروط الذبح الحلال وفقا للشريعة الإسلامية			في حال منتجات اللحوم والدواجن يجب إدراج البيان التالي: "مذبوح وفقا للشريعة الإسلامية" أو "ذبح حلال"		تطبق شروط الذبح الحلال وفقا للشريعة الإسلامية

المصدر: إعداد الإسكوا.

٢- وضع العلامات والتجهيز وفترة التخزين

تفرض مصر شروطا صارمة في وضع العلامات على الواردات من المنتجات الغذائية. فهذه العلامات يجب أن تطبع باللغة العربية فقط، باستثناء الأرقام المستعملة للإشارة إلى تاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية.

وتختلف الشروط المتعلقة بفترة تخزين المنتجات الغذائية في مصر قبل بيعها من نواح عديدة عن المعايير المستعملة في بلدان أخرى. فالتواريخ الموضوعة بعبارات "يستحسن استهلاكه بحلول" غير مقبولة في مصر؛ والقيود المفروضة على فترة التخزين قبل البيع صارمة.

وتعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي في وضع العلامات على المواد الغذائية المجهزة مسبقا، أنظمة مشتقة من معيار الخليج رقم ٩/١٩٩٥ الذي أعدته الكويت في الأساس. ووفقا لذلك المعيار، يجب أن تكون العلامات الموضوعة على المنتجات الغذائية المجهزة مسبقا باللغة العربية أو أن تتضمن ترجمة للعلامة إلى اللغة العربية؛ وأن تشمل إسم المنتج وإسم المجهز وبلد المنشأ أو إسم المصنع؛ وقائمة بالمكونات، وفترة التخزين قبل البيع وأي تعليمات للمستهلك عند الاقتضاء. وتحدد الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، لكل منتج من المنتجات الغذائية، الشروط المتعلقة بفترة التخزين قبل البيع، بما في ذلك تاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية. وفي عام ١٩٩٣ خفضت فترة التخزين قبل البيع على مجموعة مختارة من المنتجات وخفضت في بعض الحالات إلى النصف وفقا لمعيارين، هما المعيار رقم ١٩٩٣/٧٠٢ في المملكة العربية السعودية ومعيار الخليج رقم ١٩٩٣/١٥٠. كما صدر في عام ١٩٩٧ في المملكة العربية السعودية المعيار رقم ١٩٩٧/١١٤٩ الذي يحدد الشروط المتعلقة بالتجهيز والحاويات. وتعمل منطقة الخليج على توحيد عملية إنفاذ هذه المعايير مما يسهل التجارة ويشجع على المنافسة العادلة ويقدم مثلا على الفعالية في تنسيق المعايير.

دال- دراسة حالة عن المقادير القصوى لرواسب المبيدات

تشمل المبيدات مبيدات الحشرات والأعشاب والفطريات والقوارض التي تخلف آثارا متنوعة على الاستدامة البيئية وسلامة الأغذية. ويمكن أن يؤدي الإفراط في استخدام المبيدات إلى تدهور موارد التربة والتسرب إلى داخل الكتل المائية. ويمكن أن تسبب الرواسب من المبيدات التي تتسرب إلى الأغذية الطازجة والمصنعة أضرارا لصحة الإنسان. وعندما تتراكم هذه المواد في السلسلة الغذائية تؤدي إلى آثار ثانوية، حيث تؤثر الأتربة والمياه الملوثة بالمبيدات على الدورات الزراعية اللاحقة، في حين يزيد التراكم الحيوي للمواد الكيميائية الضارة بالصحة من المخاطر التي تهدد صحة الإنسان. ويجري تقييم المقدار المقبول استهلاكه يوميا من بعض المبيدات، الذي يحدد المقادير القصوى لرواسب المبيدات في الأغذية، عن طريق أخذ عينات من رواسب المبيدات في المحاصيل التي اعتمدت في زراعتها الممارسات الزراعية الحسنة وتقدير المقادير اليومية من الرواسب لدى فئات مختلفة من السكان، وتجميع البيانات من اختبارات السموم.

وقد وضعت بلدان عديدة تشريعات تحدد المقادير القصوى من رواسب المبيدات في سلع عديدة مستندة إلى المعايير التي حددها دستور الأغذية. وحددت المفوضية الأوروبية حتى اليوم ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ مستوى من المقادير القصوى لرواسب المبيدات لما مجموعه ١٣٣ مادة من المبيدات في مواد غذائية مختلفة[٧٠]. وتتضمن أربعة توجيهات تحدد المعايير المعتمدة بالنسبة إلى الفواكه والخضار والحبوب، والمنتجات المشتقة من الحبوب، والمنتجات الحيوانية والنباتية. بيد أن الاختلافات في المعايير بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عقدت مسألة الامتثال للمعايير، ولا سيما بالنسبة إلى المستوردين والتجارة البينية. وقد أدى هذا الوضع إلى اتفاق سياسي عقده المجلس الزراعي في المفوضية الأوروبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بهدف توحيد الأنظمة على مستوى الاتحاد وتبسيط عملية الامتثال للمعايير الخاصة بالمقادير القصوى

(٧٠) The European Commission, "Introduction to EC pesticides residues legislation", which is available at: europa.eu.int/comm/food/fs/ph_ps/pest/intro_en.pdf.

من الرواسب التي تحددت في إطار هذه التوجيهات[٧١]. تولي المفوضية الأوروبية مسائل التعقب المتعلقة برصد المبيدات في السلسلة الغذائية وضبطها اهتماما خاصا، إلى جانب مصداقية المرافق المعنية بتقييم الامتثال للمعايير في البلدان النامية. ويشترط الامتثال للمقادير القصوى من الرواسب التي حددها الاتحاد الأوروبي أن تكون المختبرات ومرافق الاختبار العاملة خارج الاتحاد الأوروبي معتمدة لتحليل المنتجات وفقا للمواصفات والإجراءات الموافق عليها دوليا.

وقد أعدت المملكة العربية السعودية وسائر بلدان مجلس التعاون الخليجي قوائم إيجابية بالمبيدات وغيرها من الملوثات. وجرى تكييف هذه القوائم إلى حد بعيد مع معايير دستور الأغذية وهي تتضمن ما يلي[٧٢]: (أ) معيار الخليج رقم ١٩٩٤/٣٨٢ المعنون "الحدود القصوى من رواسب المبيدات في المنتجات الغذائية الزراعية - الجزء الأول" الذي يحدد المقادير القصوى من الرواسب لعشرة مبيدات في الأغذية والسلع الزراعية وعلف الحيوانات[٧٣]؛ (ب) معيار الخليج رقم ١٩٩٤/٣٨٣ المعنون "الحدود القصوى من رواسب المبيدات في المنتجات الغذائية الزراعية – الجزء الثاني" الذي يحدد المقادير القصوى من الرواسب لتسعة مبيدات إضافية في ذلك المجال[٧٤].

وفي مصر، تندرج الأنظمة المتعلقة بالمبيدات وتسجيلها واستعمالها ضمن مسؤولية وزارة الزراعة. فتحليل المبيدات والملوثات الكيميائية في المواد الغذائية يندرج في إطار المسؤوليات الواقعة على عاتق الشعبة المعنية برواسب المبيدات والتلوث البيئي، وهي مكتب تابع للمعمل المركزي للمبيدات في مركز البحوث الزراعية. ويصدر هذا المعمل توصيات إلى وزارة الزراعة بشأن المسائل المتصلة بتشريعات وأنظمة المبيدات. وأما المعايير المصرية المتصلة برواسب المبيدات في الأغذية فمشتقة من المعايير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويعتبر بيع الأغذية أو مياه الشرب المعبأة في قوارير تحتوي على مبيدات أو معادن ثقيلة أو سموم فطرية بكميات تتجاوز المقادير القصوى من الرواسب التي حددتها هاتان المنظمتان بخصوص تلك المنتجات عملا جنائيا يعاقب عليه.

وفي المغرب، يخضع استيراد المبيدات وتصنيعها وتخزينها وتسويقها لضوابط حكومية صارمة منصوص عليها في القانون رقم ٤٢-٩٥ المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. فالمنتجات الغذائية المستوردة لا تخضع لمراقبة منهجية من حيث كميات رواسب المبيدات، إلا أن المفتش المختص في حماية النبات أو المراقب المعني بضبط الغش في وزارة الزراعة مخول بموجب القانون أن يطلب، عند الضرورة، إخضاع منتجات معينة أو منتجات صادرة عن بلدان معينة لتحاليل مخبرية. وتستند وزارة الزراعة إلى معايير دستور الأغذية لدى تحديد الكميات المسموح بها من المقادير القصوى من الرواسب.

---

(٧١) The European Commission, "Pesticides: Byrne welcomes Council support on establishing common maximum residue levels" (26 April 2004), which is available at: europa.eu.int/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/04/543&format=HTML &aged= 0&language=EN&guiLanguage=en.

(٧٢) Agriculture and Agri-Food Canada, "Agri-food trade service", which is available at: atn-riae.agr.ca/info/info_africa_e.htm.

(٧٣) These ten pesticides are malathion, bromophos, diquat, fenchlorfos, pyrethrins, quintozense, parathion, orthophenyl phenol, methidathion and fentin.

(٧٤) These nine pesticides are dimethoate, chlorfenvinphos, crufomate, diazinon, dioxathion, diphenyl, diphenylamine, ethoxyquin and folpet.

وتتفاقم التعقيدات الناجمة عن تحديد المقادير القصوى من رواسب المبيدات والامتثال لهذه المقادير مع استمرار ظهور مبيدات جديدة في السوق، مما يستلزم استكمال المعايير الموجودة واستعراضها باستمرار. وقد أفادت التقارير الصادرة عن الفريق العامل المعني بالمبيدات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بأن حكومتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية اتفقتا على استعمال المبادئ التوجيهية المعيارية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في جمع البيانات عن المبيدات الجديدة، وحيثما أمكن، على إعداد دراسات مشتركة بحلول عام ٢٠١٤ تتناول مواضيع متخصصة وتهدف إلى دعم القرارات بشأن تقييم المخاطر المتصلة بالمبيدات. ويدعم استعمال البيانات المشتركة عملية اتخاذ القرارات ويساهم في بلوغ الهدف المتمثل في تنسيق الإجراءات التنظيمية(٧٥). ويتوقع في هذا السياق أن تشارك كذلك بلدان أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ أيضا في هذه المبادرة. غير أن الجهود المبذولة في المنطقة العربية بهدف توحيد المقادير القصوى لرواسب المبيدات لا تزال تقتصر على بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تقييم أثر المقادير القصوى من رواسب المبيدات على الطماطم المزروعة داخل البيوت البلاستيكية في لبنان(٧٦)

يسعى المنتجون الزراعيون في لبنان إلى زيادة فرص دخول السوق وقدرتهم التنافسية الدولية مع تزايد المنافسة في الأسواق التقليدية. ولطالما كانت أوروبا من الأسواق التي تستهدفها المنتجات الغذائية الآتية من لبنان. ويتعين على القطاع الزراعي اللبناني الامتثال للمعايير التي تعتمدها المفوضية الأوروبية بخصوص البيئة والصحة والسلامة، بما في ذلك المقادير الأوروبية القصوى من رواسب المبيدات كي يتمتع بقدرة تنافسية. ويشكو المنتجون اللبنانيون من صعوبة الالتزام بهذه المقادير.

وفي عام ٢٠٠٢، أصدرت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية معيارا وطنيا يتعلق بمقادير رواسب المبيدات. وقد صيغ هذا المعيار بمساعدة لجنة فنية ضمت ممثلين عن الوزارات المعنية والرابطات التجارية والنقابات ومعاهد البحوث والجامعات. وفي مرحلة لاحقة أنشئت لجنة لمتابعة هذا المعيار وتضم مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، ودائرة حماية النباتات واللجنة المعنية بالمبيدات في وزارة الزراعة، ومصلحة الأبحاث الزراعية اللبنانية، ومعهد البحوث الصناعية، والجامعة الأميركية في بيروت.

ويستند هذا المعيار إلى المقادير القصوى من الرواسب المحددة في دستور الأغذية، غير أن بعض المبيدات غير المذكورة في الدستور مدرجة في المبادئ التوجيهية الصادرة عن المفوضية الأوروبية. ونتيجة لذلك يتضمن المعيار اللبناني هذه المعايير الأوروبية الإضافية في الملحق بالوثيقة الختامية. وبذلك يقارب الامتثال للمعيار الوطني الامتثال للمقادير القصوى للرواسب التي حددتها المفوضية الأوروبية للمجموعة نفسها من المبيدات. غير أن المعيار يبقى تدبيرا طوعيا وينبغي إقراره في مجلس الوزراء في لبنان ليصبح مرسوما رسميا. وقد صدرت قرارات مماثلة عن وزارة الزراعة حظرت استعمال واستيراد ما يزيد على ١٠٠ نوع من المبيدات وذلك بهدف حماية البيئة والصحة العامة والسلامة المهنية.

تكاليف الامتثال وفوائده

(٧٥) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "A vision for the future: a global approach to the regulation of agricultural pesticides", *Environment, Health and Safety News*, No. 17 (OECD, April 2005), p. 9.

(٧٦) This sub-section is based on an unpublished policy note prepared by A. Saade for METAP and ESCWA, July 2003, entitled "The impact of conformity with European Union maximum residue limits for pesticides on Lebanese greenhouse tomato exports".

يفتقر المنتجون الزراعيون في لبنان إلى معلومات كافية عن الأساليب الصحيحة في استعمال المبيدات والحصاد. والسبب في هذا النقص هو قلة خدمات الإرشاد الزراعي الموجهة إلى العموم، وحصر تقديم هذه الخدمات في عدد من شركات الزراعة الكيميائية الخاصة. وقد أدى هذا الأمر إلى الإفراط في استعمال المواد الكيميائية الزراعية، بما في ذلك مبيدات الآفات والأسمدة ومبيدات الفطريات والحشرات والأعشاب. ويسبب ذلك مشكلة خصوصا في البيوت البلاستيكية حيث تساعد الحرارة والمناخ في جلب الآفات ونمو الأعشاب الضارة. ويرش المنتجون المبيدات حرصا على توفير مردود معين. إلا أن هذه الزيادة في استعمال المبيدات لا تخلف، متى تخطت حدا معينا، أثرا إضافيا في حماية المحاصيل من الآفات أو زيادة كمية المحصول أو جودته. كما أن الإفراط في استعمال المبيدات يؤثر سلبا على جودة التربة وإمدادات المياه الجوفية، مما يسبب تدهورا في البيئة وخسائر في الإنتاجية الزراعية على المدى الطويل. وتشير التقديرات إلى أن عدم كفاية المعلومات عن استعمال المبيدات يدفع بالمزارعين في لبنان إلى استعمال سبعة أمثال الكمية المطلوبة من المبيدات.

كما أن قلة الدورات التدريبية المتاحة عن استعمال المبيدات تحول دون إيصال المعلومات الكافية عن الفترات التي ينبغي أن تفصل بين استعمال المبيدات وجني المحصول. ولفترة الانتظار في هذا المجال آثار هامة على صحة الإنسان وعلى اختبار المقادير القصوى من الرواسب خاصة وأن المنتجات الزراعية التي تقطف بعد رش المبيدات بفترة وجيزة تحتوي على مستويات من الرواسب أعلى من المستويات الموجودة في المنتجات التي تقطف بعد مرور عدة أيام. وبذلك، يمكن أن يساعد الاستعمال الصحيح للمواد الكيميائية الزراعية في زيادة المحصول الزراعي، في حين أن الإفراط في استعمال المبيدات واعتماد الأساليب غير الصحيحة في الحصاد يحول دون التزام المزارعين بالمقادير القصوى من رواسب المبيدات المحددة على الصعيد الوطني، وكذلك دون دخولهم الأسواق التي تتشدد في إنفاذ الحدود القصوى للرواسب.

وتترتب على الامتثال للمقادير القصوى من رواسب المبيدات المحددة على الصعيدين الوطني والأوروبي آثار هامة بالنسبة إلى المزارعين والمصدرين المحليين. وإنتاج الطماطم مثلا يحتمل أن يمثل مصدر ربح تجاري في لبنان. فالطلب على الطماطم ذات الجودة العالية كبير على مدار السنة، في حين تتيح سوق التصدير إلى أوروبا فرصا هامة للنمو. وقد أشارت التقديرات في عام ١٩٩٩ إلى أن قرابة ٠٠٠ ١٩ هكتار من الأراضي الزراعية في لبنان خصصت لزراعة الطماطم في البيوت البلاستيكية، بناتج مجموعه ٦٥٨ ٨٧ طنا[٧٧].

وتتباين المعلومات المتعلقة بتكاليف الإنتاج بين المنتجين الصغار والمتوسطي الحجم، وكذلك بين المناطق في لبنان. غير أن مزارعي الطماطم في البيوت البلاستيكية ينتجون، في المتوسط، ١٢ طنا من الطماطم سنويا. ويقدر مجموع تكاليف الإنتاج بحوالي ١٨٤ دولارا للطن الواحد، حيث تمثل تكاليف المبيدات والأسمدة ٥,٧ في المائة وحوالي ١٥ في المائة على الترتيب من تكاليف الإنتاج[٧٨]. واستنادا إلى متوسط سعر الجملة البالغ ٣٠١ دولارا للطن الواحد (السعر في عام ١٩٩٨)، يحقق هؤلاء المزارعون ربحا يقارب ٤٤ في المائة.

---

(٧٧) المرجع نفسه، يتضمن بيانات عن مشروع بروميد الميثيل لوزارة البيئة في لبنان، ٢٠٠٢.

(٧٨) تستند هذه الأرقام إلى المعلومات المتوفرة في الكتيب الصادر عن الإسكوا بعنوان *National Farm Data Handbook for Lebanon* (E/ESCWA/AGR/1999/1, 13 January 1999).

ورغم هذه الأرقام المشجعة، تصدر نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز ١,٣ في المائة من الطماطم. بينما تمثل الطماطم المستوردة حوالي ٥ في المائة من الإنتاج المحلي. ويمكن أن تعزى ضآلة المبيعات من الصادرات جزئيا إلى عدم قدرة المنتجين اللبنانيين على تحقيق الامتثال لمعايير المنتج، بما في ذلك المقادير القصوى من الرواسب، وإثباته. وباستخدام نموذج لارسن لتحليل أثر الامتثال تنكشف نتيجة هامة لأثر الامتثال للمقادير القصوى لرواسب المبيدات في زراعة الطماطم داخل البيوت البلاستيكية في لبنان. ويرتكز التقييم على الافتراضين التاليين:

(أ) يمكن تنظيم برنامج تدريب وطني حول الأساليب الصحيحة في استعمال المبيدات والحصاد في إطار الامتثال للمعايير الوطنية المتعلقة بالمقادير القصوى من الرواسب. وتقدر تكاليف برنامج من هذا النوع يستهدف كافة المزارعين، ويبلغ عددهم نحو ٧ ٣٠٠ منتج طماطم داخل البيوت البلاستيكية، بما مجموعه ٠٠٠ ٧٥ دولار أو ١٠ دولارات للمزارع الواحد[٧٩].

(ب) يمكن خفض استعمال المبيدات بنسبة معتدلة قدرها ٢٣ في المائة وبذلك تحقيق توفير قدره ٢٩ دولارا للطن الواحد من الإنتاج.

وتظهر النتائج أن تكاليف تنظيم برنامج تدريب حول الأساليب الصحيحة في استعمال المبيدات والمقادير القصوى للرواسب، يعوضه التكاليف الناتجة من خفض الإنفاق على المبيدات الذي يقدر بأكثر من ٢,٥ مليون دولار على المستوى الوطني. كما أن الفرص المتاحة في السوق بفضل الامتثال لمعايير المقادير القصوى لرواسب المبيدات تكشف عن إمكانية زيادة الإنتاج بنسبة ٣,٦ في المائة (أو ٥١٧ ٣ طنا) وتوسيع نطاق الصادرات بما يزيد على ٢٨٠ في المائة (١٣٥ ٣ طنا). كما يمكن أن يسمح التوفير في التكاليف المحقق من خفض الإنفاق على المبيدات للمنتجين المحليين بمنافسة الواردات بفعالية أكبر بتقليص الواردات من الطماطم إلى أقل من ١,٥ في المائة من مستويات الإنتاج الوطني.

ونتيجة لذلك، يمكن أن يشكل التدريب وإنفاذ المعيار الوطني والامتثال له سيناريو رابحا يحسن القدرة التنافسية في السوق المحلية، ويزيد الصادرات الزراعية، ويحمي صحة المستهلكين المحليين، ويحول دون تدهور موارد التربة والمياه بسبب الإفراط في استعمال المبيدات. وسلمت الحكومة اللبنانية بأهمية مساعدة المزارعين على تحقيق الامتثال للمعايير البيئية والصحية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الموجهة إلى التصدير. وهذا ما ورد في برنامج زيادة الصادرات الذي تديره المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان. ويهدف جزء رئيسي من البرنامج إلى مساعدة المزارعين على الامتثال لمعايير الأسواق المستهدفة والحرص على تقييم الامتثال لتلك المعايير بمساعدة الشركات الدولية الخاصة. وتنظم في إطار البرنامج حلقات عمل حول التجهيز والتبويب والتصنيف؛ ويقدم البرنامج إعانات لاستخدام شاحنات التبريد بهدف دعم الصادرات الزراعية. وتشير تقديرات المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان إلى أن المبيعات من الصادرات الوطنية الزراعية قد ارتفعت بنسبة ١٦ في المائة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وإلى أن لبنان قد حقق زيادة في العائدات بنسبة ٣٠ في المائة بفضل تحسين نوعية الصادرات الزراعية والامتثال للمعايير الأجنبية الخاصة بالأغذية الزراعية.

---

(٧٩) يستند هذا التقدير إلى تكاليف برنامج تدريب مشابه أجري في إطار الإيقاف التدريجي لاستعمال بروميد الميثيل في لبنان عملا بأحكام بروتوكول مونتريال.

خامسا- المعايير البيئية وقطاع المنسوجات والملابس في المنطقة العربية

شهد قطاع المنسوجات والملابس خلال العقد الماضي تغييرات جذرية. ونمت تجارة الملابس بمعدلات أسرع بكثير من نمو تجارة المنسوجات، وتتخذ التجارة في هذين القطاعين وجهتين مختلفتين. فصادرات الملابس تكاد تتجه كلها نحو أسواق البلدان المتقدمة، في حين لا تتلقى هذه الأسواق إلا نصف الحجم الإجمالي من تجارة المنسوجات. لذا تعتبر أسواق البلدان الصناعية الأسواق الرئيسية بالنسبة إلى صادرات الملابس من البلدان النامية. غير أن الطلب على الملابس الجاهزة في البلدان النامية يبقى على العكس منخفضا نسبيا، ولا يزال القطاع يتمتع بحماية شديدة. ونتيجة لذلك، تؤثر رغبات المستهلك والأنظمة التي يخضع لها المنتج في البلدان الصناعية على إدارة المنسوجات والملابس وتسويقها على الصعيد الدولي. وذلك يطرح تحديات وفرصا تنافسية جديدة أمام البلدان النامية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتعزز هذا الاتجاه مع تزايد عولمة عمليات الإنتاج وتخصصها بين الشركات والبلدان بهدف تجاوز الضغوط التنافسية الدولية. ويمكن أن تنجم عن الأنماط العالمية المتغيرة لمقتضيات السوق والتجارة آثار هامة على المؤسسات التي تعجز عن التكيف سريعا مع الظروف المتطورة.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أكبر الأسواق للملابس وغيرها من السلع في هذا القطاع، وتبلغ حصتهما معا نسبة ٧٣ في المائة من مجموع تجارة الملابس العالمية. غير أن مراكز إنتاج الملابس الخارجية تتحول لصالح البلدان التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج التي تتمتع بالمواقع الجغرافية الاستراتيجية. ولطالما كانت البلدان العربية، لا سيما منها البلدان الواقعة في منطقة المتوسط، تتمتع بهذه المزايا بفضل انخفاض معدلات الأجور نسبة إلى غيرها من البلدان، والإنتاج المحلي لبعض المواد الخام وقرب هذه البلدان من السوق الأوروبية. وسرعان ما تبين أن هذه المزية النسبية ضعيفة. فمع انتهاء اتفاق الألياف المتعددة في عام ٢٠٠٤ وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية رجحت كفة الميزان التجاري العالمي بقوة لصالح المصدرين الآسيويين. كما أن عددا من البلدان، بما فيها أكرانيا وتركيا والمكسيك التي تتميز بسرعة التنفيذ، تشكل منافسة شديدة للمصدرين العرب. كذلك تفرض الشركات المتعددة الجنسيات والبلدان الصناعية على الموردين والمتعاقدين من الباطن في قطاع المنسوجات والملابس شروطا أشد صرامة بشأن البيئة والصحة والسلامة، بحيث يرغمون بدورهم على رفع تكاليف الإنتاج أو خفض هوامش الربح على المدى القصير. لذلك يتعين على البلدان العربية أن تحدد السبل التي تمكنها من التميز عن سائر المصنعين وتحسين فعاليتها في الإنتاج بهدف المحافظة على قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

ويمكن ضبط تكاليف الإنتاج أو خفضها من خلال مكاسب الكفاءة التي يمكن تحقيقها عبر إدخال تحسينات على الإدارة والتكنولوجيا وإنتاجية اليد العاملة واختيار المدخلات وتقليص النفايات وتحقيق وفورات الحجم. وهذه الوفورات يمكن أن تسهم في التعويض عن التكاليف الإضافية التي قد تنتج على المدى القصير من التكييفات أو الاستثمارات اللازمة لتحسين الأداء البيئي. ويمكن أن يعتبر الامتثال لشروط بيئية أشد صرامة اختياريا في بعض الحالات، غير أن المنتجين يدركون شيئا فشيئا أن عدم الامتثال لهذه الشروط يجعلهم أقل قدرة على اجتذاب الشركات والمستهلكين الذين يبحثون عن منتجات أكثر سلامة وأقل ضررا بالبيئة. والواقع أن في هذه الأسواق يمكن تحقيق زيادة على الأسعار للتعويض عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والحفاظ على القدرة التنافسية، وذلك في حال وجود دلائل على رصد الامتثال لمعايير البيئة والصحة والسلامة وإثباته.

فقد تبين مثلا أن تجار التجزئة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية يستندون في قراراتهم المتعلقة بالشراء من بلدان المنشأ إلى قائمة من ثلاثة معايير هي: التسليم والمصداقية، والجودة،

والسعر[٨٠]. وأما العوامل الأخرى، فهي حسب التسلسل الانحداري لأهميتها، معايير للحجم، والموضة والأزياء السائدة، والقماش والتصنيع، وتطور قاعدة التصنيع، والحقوق الحصرية. فالسعر عامل هام غير أنه لا يكفي لضمان طلبات التصدير. ويمكن لأي منطقة أن تعتبر مناسبة من حيث السعر والجودة والتكنولوجيا والمرونة والاستجابة للطلبات بكميات صغيرة، إلا أن المشترين يبدون اهتماما أكبر في تعزيز الروابط التجارية مع شركاء يتمتعون بميزة سرعة التنفيذ وسرعة الاستجابة من حيث الاتصال والثقة واستيفاء الالتزامات التعاقدية والامتثال لمعايير البيئة والصحة والسلامة.

وتظهر الأرقام التجارية أن البلدان التي تمتثل للأنظمة والمعايير البيئية الأشد صرامة ما زالت قادرة على دخول الأسواق الأجنبية والحفاظ على قدرة تنافسية فيها. ويتضمن الشكل ١٠ التالي مقارنة بين معدل الأجر بالساعة في تركيا وتونس والمغرب نسبة إلى حصة هذه البلدان من واردات الاتحاد الأوروبي في قطاع المنسوجات والملابس. فالأجور متدنية في المغرب وتونس، وهما أقرب، من حيث الموقع الجغرافي، إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بما فيها إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وفرنسا، غير أن حصة تركيا من هذه الواردات تكاد توازي ثلاثة أمثال حصة البلدين الآخرين. وتضم تركيا أكبر عدد من الشركات المرخصة وفق المعيار ١٤ ٠٠٠ الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ما يدل على التزام هذه الشركات بتحسين نظم الإدارة البيئية. وهذا إضافة إلى كون تركيا ملزمة بالامتثال لتشريعات الاتحاد الأوروبي بموجب اتحادها الجمركي معه عملا بجهودها الرامية إلى ضمان عضويتها فيه. أما تونس والمغرب، فغير ملزمتين بالامتثال للأنظمة البيئية المنصوص عليها في تشريعات الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور والامتثال للمعايير الأشد صرامة المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة، فقد تمكنت تركيا من التفوق على تونس والمغرب في الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق الأوروبية. وقد تنبهت رابطات المنسوجات والملابس في تونس والمغرب إلى هذا الأمر، وهي تنشط في تدريب المصنعين المحليين ومدهم بالمساعدة الفنية لكي يتمكنوا من تحسين أدائهم البيئي[٨١].

وقد بدأت بلدان عربية أخرى تدرك ما تنطوي عليه القدرة التنافسية من فوائد يمكن تحقيقها من الالتزام بأداء بيئي أفضل. ففي عام ١٩٩٧، كانت سبع شركات في مصر مرخصة وفق المعيار ١٤٠٠٠ الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وهو رقم ضئيل ارتفع في عام ٢٠٠٤ إلى ١٩٥ شركة. ولا يزال هذا الرقم يمثل أقل من ١ في المائة من المؤسسات الصناعية في مصر، غير أنه يظهر أن عدد الشركات التي تعي أن نظم الإدارة البيئية الفعالة قادرة على تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية آخذ في التزايد. وعلى المستوى الإقليمي، يحتل الأردن والجمهورية العربية السورية المرتبتين الثانية والثالثة، على الترتيب، حيث يضم الأردن ٣٩ شركة مرخصة والجمهورية العربية السورية ٣٤ شركة. وفي تركيا حاليا ٢٤٠ شركة مرخصة، أي أنها حققت زيادة تتعدى نسبة ١٧٥ في المائة عن السنة السابقة. وفي المقابل، حقق اليابان أعلى رقم في عام ٢٠٠٤ حيث تخطى عدد الشركات المرخصة وفق المعيار ١٤٠٠٠ الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ١٣ ٤٠٠ شركة؛ وبلغ عدد الشركات المرخص لها وفق هذا المعيار ٨٦٠ ٤ شركة في إسبانيا و١٤٤ ٤ شركة في ألمانيا و٥٥٣ ٣ شركة في الولايات المتحدة الأمريكية[٨٢]. وتزداد المنطقة وعيا بالفرص التي يتيحها وضع العلامات الإيكولوجية والمكاسب الناجمة عن صياغة مدونات السلوك البيئية.

---

(٨٠) عند قياس أهمية هذه العوامل بإعطائها علامة من صفر إلى ١٠، سجل معيار التسليم والمصداقية ٩,٢ نقاط ومعيار الجودة ٩,٠ نقاط، بينما احتل معيار السعر المركز الثالث مسجلا ٨,٨ نقاط.

(٨١) يضطلع المركز الفني للمنسوجات والملبوسات في الدار البيضاء في المغرب، بالأنشطة التي تتناول الإنتاج النظيف، ونقل التكنولوجيا البيئية، والتجارة والبيئة. وعنوان المركز الفني للمنسوجات والملبوسات هو: www.ctth.ma.

(٨٢) International Organization for Standardization (ISO), *The ISO Survey of ISO 9001:2000 and ISO 14000 Certificates - 2003* (ISO, 2003), p. 7, which is available at: www.iso.org/iso/en/iso9000-14000/pdf/survey2003.pdf.

غير أن التقدم في هذه المجالات يبقى محدودا قياسا إلى نظم منح الشهادات المتعلقة بالإدارة البيئية، بما فيها تلك التي تقدمها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ونظام الإدارة والتدقيق الإيكولوجي في الاتحاد الأوروبي.

الشكل ١٠- مقارنة بين تكاليف اليد العاملة الحرفية والشهادات وفق المعيار ١٤٠٠٠ الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وحصص كل من تركيا وتونس والمغرب في السوق الأوروبية

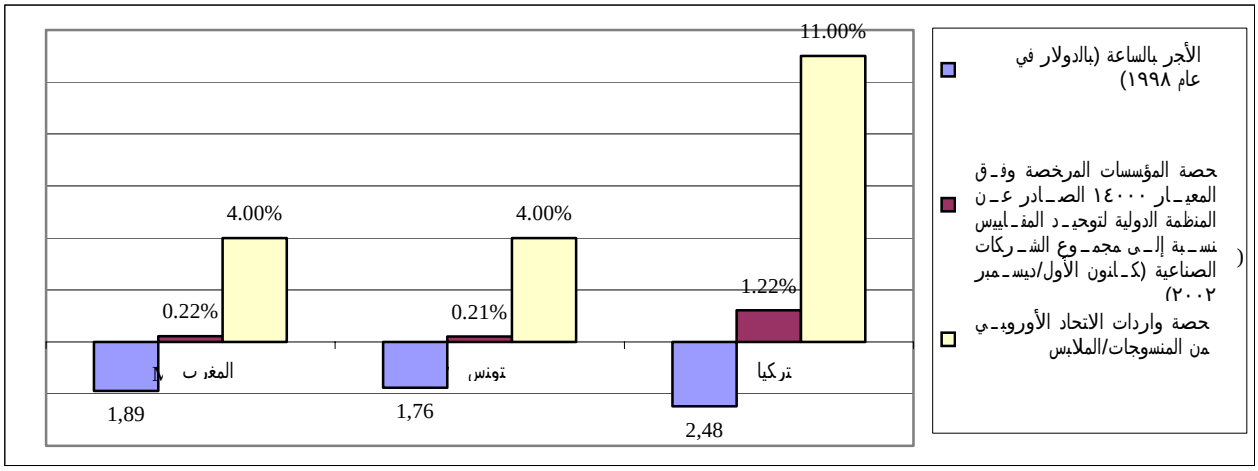

المصدر: K. Laraki, “Etude sur le commerce, l’environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc” (METAP, the World Bank, BNPP and ESCWA, February 2004), which was based on data available at: europa.eu.int/comm/enterprise/textile/statistics.htm#time_labour_costs; and relevant statistics on ISO 14000, which are available at: www.iso.ch/iso/fr/iso9000-14000/iso14000/iso14000index.html.

ويمكن أن يؤدي تطور الأنماط التجارية العالمية وتزايد اتجاه ترتيبات التزويد بالإمدادات والتزويد من الخارج إلى المنحى الدولي، إلى إتاحة فرص جديدة لموردي المنسوجات والملابس العرب. ولكن ينبغي معرفة ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التكيف مع هذه البيئة المتغيرة. فهناك حاجة ملحة إلى النظر في الآثار التي تحدثها القدرة التنافسية وتحرير التجارة وتعزيز المعايير البيئية، إذ تساهم هذه المؤسسات في غالبية البلدان العربية في توفير فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق النواتج. غير أن الاحتياجات والاستجابات على مستوى السياسة العامة قد تختلف بين بلد وآخر في المنطقة العربية . ففي تونس مثلا شركات من أصغر شركات القطاع حجما، حيث لا تضم المؤسسة الواحدة أكثر من ٥٠ عاملا، مقارنة بالشركات في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب، حيث يبلغ متوسط العاملين في الشركة الواحدة ١٥٠ عاملا. إلا أن حجم الشركات في مصر تقلص بنسبة ١٨ في المائة تقريبا بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، فانخفض متوسط عدد العاملين في الشركة الواحدة من ٢٢٤ إلى ١٨٥ عاملا. وقد شهدت المغرب ظاهرة معاكسة حيث ازداد حجم شركات المنسوجات والملابس بنسبة ١٩ في المائة خلال الفترة نفسها. أما الشركات العاملة في لبنان، فهي صغيرة الحجم، إذ لا يتجاوز عدد العاملين في الشركة الواحدة ٥٠ عاملا، غير أن نظيراتها في الأردن أكبر نسبيا، حيث يتجاوز عدد العاملين في الشركة الواحدة أحيانا ٢٥٠ عاملا. ولذلك ينبغي أن تستند السياسات العامة إلى حجم الشركات الخاصة وقدرتها على التكيف مع التغييرات الحاصلة في السوق، وكذلك إلى قدرة مقدمي الخدمات في القطاعين العام والخاص على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة والصغيرة.

وتتميز القدرة التنافسية في قطاع المنسوجات والملابس بسرعة توفير المنتجات وخدمات القيمة المضافة، إلى جانب تفوق في الأداء البيئي لقاء كلفة معقولة. غير أن القدرة على استيفاء هذه المعايير

والحصول على عقود مرضية تعتمد بشدة على ميزان القوى في سلسلة التوريد، ما يضع الشركات الصغيرة في كثير من الأحيان في موقع خاسر. وقلما تملك الشركات الصغيرة والمتوسطة القدرات أو الموارد اللازمة لإجراء الاستثمارات الضرورية لتحسين الأداء البيئي؛ ولا وفورات الحجم التي تمكنها من تلبية الطلبات الكبيرة الحجم التي يمكن أن تستدعي تسليم منتجات وخدمات عديدة في آن، بما يضمن هوامش أكبر من الربح. كما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى رؤوس الأموال الكافية لتحديث عملياتها وإلى العاملين المتخصصين القادرين على الابتكار أو التكيف بسرعة مع الشروط الجديدة للإنتاج والمنتجات دون اللجوء إلى مساعدة خارجية. ولذلك تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضغوط شديدة لخفض التكاليف، وتحسين الكفاءة واعتماد نهج قائمة على التعاون تهدف إلى تلبية مطالب العميل تفاديا لخسارة العقود لصالح كبار الموردين بتكاليف منخفضة. لذلك لا بد من أن يراعي تقييم العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية ما إذا كانت الشروط البيئية تحدث آثارا تتفاوت بين الشركات الصغيرة والكبيرة العاملة في هذا القطاع.

ألف- الجوانب البيئية التي تتميز بها عملية الإنتاج

تتعدد الخطوات التي تدخل في إنتاج المنسوجات والملابس، ويختلف كل منها باختلاف المادة الأساسية المستعملة خلال عملية الإنتاج. فكل مرحلة من مراحل الإنتاج تخلف أنواعا معينة من النفايات والآثار البيئية، وفيما يلي موجز لها[٨٣].

(أ) الملابس المصنوعة من القطن: تشمل زراعة القطن وغزله. ويمكن أن تلحق مبيدات الآفات والأسمدة والمواد الكيميائية المستعملة في إنتاج القطن الخام أضرارا بموارد التربة والموارد المائية، وأن تخلف كذلك آثارا على المنتج النهائي يمكن أن تضر بصحة الإنسان. وتستعمل في غزل الخيوط آلات تحدث ضجة كبيرة. وقد تلحق الألياف الناتجة من عمليات الغزل أضرارا بالصحة المهنية في غياب نظم التهوئة الملائمة. وكثيرا ما تستهلك ترغية قماش القطن وفركه وتبييضه كميات ضخمة من المياه تنتج منها نفايات سائلة تحتوي على مستويات عالية من الحاجة البيولوجية إلى الأكسجين والمواد الصلبة العالقة. وأما القماش المرغى، الذي يشار إليه في غالب الأحيان بعبارة السلع الوسيطة، فيحتاج إلى المعالجة بالنشاء الذي يجب أن يزال لاحقا خلال مرحلة التجهيز النهائي، مما يسهم أكثر في زيادة الحاجة البيولوجية إلى الأكسجين. ويتم الغلي بالمرجل، وهي عملية تسخين قلوية على درجة حرارة مرتفعة، تستخدم لإزالة الإفرازات الشمعية والشوائب الطبيعية من الألياف، وتنتج منها نفايات سائلة بدرجة حرارة مرتفعة. كما يؤدي صبغ المنسوجات وطباعتها قبل التجهيز النهائي إلى إطلاق مستويات عالية من الحاجة البيولوجية إلى الأكسجين، ومن المواد الكيميائية والمواد الصلبة في المجاري المائية. كما تبين أن بعض أنواع الأصباغ تتسرب إلى المياه الجوفية أو تمتصها بشرة الإنسان وفي كلا الحالتين خطر على الصحة. لذلك يشكل الامتثال للأنظمة والشروط المتعلقة بالاستخدام الصحيح للأصباغ جزءا لا يتجزأ من القرارات المتعلقة بالإنتاج؛

(ب) الملابس المصنوعة من الصوف: تدخل في إنتاج الملابس المصنوعة من الصوف مجموعة أخرى من العمليات. ينتج من عمليات الترغية والصباغة والتمشيط والتغليظ والغسل كميات كبيرة من النفايات السائلة والحاجة البيولوجية إلى الأكسجين والشحوم والزيوت. والزيوت الموجودة في الصوف تسهل تماسك الألياف، لكن يجب إزالتها عن القماش خلال مرحلة التجهيز النهائي. كما تتسرب من مواد التنظيف

---

(٨٣) للمزيد من المعلومات، انظر مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية. "معلومات عامة عن الشؤون البيئية في صناعة المنسوجات" (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية والإسكوا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).

والتبييض والأصباغ المستعملة قبل التجهيز النهائي مواد كيميائية وغيرها من الشوائب إلى إمدادات المياه. ويمكن أن تؤدي الأصباغ والمعالجات المستخدمة في تجهيز الصوف إلى مضاعفات تصيب بشرة الإنسان وتتسبب بظهور أنواع الحساسية. غير أن إنتاج الملابس المصنوعة من الصوف ليس منتشرا في المنطقة العربية بقدر انتشار الملابس المصنوعة من القطن والألياف الصناعية والجلد؛

(ج) الملابس المصنوعة من الألياف الصناعية: لا تحتوي الألياف الصناعية على شوائب طبيعية، ونذكر منها على سبيل المثال: البوليستر والأكريليك والرايون والأسيتات والنيلون. ولا يشترط عادة سوى إجراء ترغية وتبييض خفيفين قبل صبغ القماش الصناعي وطباعته. وتتسبب هذه العمليات بإطلاق مواد كيميائية ونفايات سائلة. وقد تنتج عن معالجة البوليستر مستويات من الحاجة البيولوجية إلى الأكسجين أعلى مما ينتج عن سائر العمليات الصناعية. ويدخل في عملية منع التسرب المستخدمة في إنتاج الألياف الصناعية استعمال الزيوت والمذيبات التي يمكن أن تصرف أيضا في المياه العادمة. وتتمثل ميزة المواد الصناعية في إمكانية تصنيعها باستعمال الأنواع نفسها من الآلات المستخدمة في تجهيز الملابس المصنوعة من القطن أو الصوف[٨٤]. إلا أن هذا الأمر يستلزم من المنتجين النظر في مجاري النفايات المختلفة التي تنتج من فئتين مختلفتين من المدخلات؛

(د) الملابس المصنوعة من الجلد: يطرح إنتاج السلع الجلدية مجموعة من التحديات التي تهدد بالبيئة وصحة الإنسان. فعملية الدبغ تشترط أولا معالجة الجلد أي غسله ونقعه وإزالة الوبر عنه واستخدام الحامض والأملاح في عمليتي التخليل وإزالة الشحوم. وتستعمل المركبات المحتوية على الكروم في مرحلة الدبغ، وتوضع بعدها الأصباغ لتصنيع المنتجات الجلدية الملونة. وجرت العادة على استخدام الأصباغ النيتروجينية. وتتضمن النفايات الموحلة الناجمة عنها معادن ثقيلة ومركبات متطايرة ومستويات عالية من الحاجة البيولوجية إلى الأكسجين ومواد صلبة عالقة[٨٥]. وتتميز المعايير المتعلقة بالنفايات السائلة الصناعية عادة بين الفضلات الناجمة عن إنتاج الملابس الجلدية وإنتاج أنواع أخرى من المنسوجات والملابس نظرا إلى اختلاف خصائص النفايات التي يخلفها كل قطاع من القطاعات.

ونتيجة لذلك، يستند استيفاء الشروط البيئية في دورة منتج ما إلى بعض من العوامل التالية: (أ) الكميات والنوعيات المستعملة من الأصباغ والمواد الكيميائية؛ (ب) معدلات الكفاءة في استعمال المياه والطاقة؛ (ج) إعادة تدوير المياه العادمة والنفايات الصلبة ومعالجتها والتخلص منها، بما في ذلك تغليفها؛ (د) آليات مكافحة التلوث؛ (●) مراعاة مواصفات المستهلك فيما يتعلق بوجود مواد ضارة في المنتج النهائي. ويؤثر الاختلاف في هياكل التكاليف وخصائص إنتاج كل نوع من أنواع المنتجات على الأثر الذي تحدثه الشروط البيئية في كل قطاع من القطاعات الفرعية وكل خط من خطوط الإنتاج.

كما تختلف طرق معالجة تأثير الاعتبارات البيئية على التجارة والقدرة التنافسية باختلاف البلدان والشركات. وهي تتوقف على الأنظمة الوطنية والشروط التي يفرضها العملاء والمستهلكون. لذلك، تتجه الشركات المتعددة الجنسيات والتجار والمصدرون أكثر فأكثر إلى تطبيق مبادئ توجيهية ومدونات سلوك موحدة فيما يتعلق بعملياتهم التجارية من أجل تيسير رصد عملية الإنتاج وإدارتها. وهذه القواعد طوعية، غير أنها كثيرا ما تكون أشد صرامة من القواعد التي تفرضها الأنظمة في بعض البلدان. ويمكن أن يتسبب عدم الامتثال للمبادئ التوجيهية بتعقيد عمليات الإنتاج وزيادة تكاليفه، لا سيما عندما يخدم المصنعون أكثر من عميل واحد. ولكن قلما تتحقق الكفاءة في خيار الاستجابة لرغبات كل عميل من العملاء على حدة. لذلك،

---

(٨٤) For a more detailed review of waste generated by the textile industry, see N. Nemerow, *Industrial water pollution: origins, characteristics and treatment* (Addison-Wesley Publishing Company, 1978), pp. 310-325.

(٨٥) المرجع نفسه، ص ٣٣٤-٣٤٠.

كثيرا ما يكون الامتثال لمدونات السلوك الدولية شرطا مسبقا لضمان العقود مع شركات المنسوجات الكبيرة، ووسيلة جيدة تمكن الشركات من توحيد إدارة عمليات الإنتاج التي تضطلع بها.

باء- الشروط البيئية التي تؤثر في قطاع المنسوجات والملابس

يمكن ربط الشروط البيئية التي تؤثر في قطاع المنسوجات والملابس بمنتج معين، أو بعملية ما كعملية صرف، أو بالمستهلكين. وتفرض غالبية البلدان قيودا تنظيمية على وجود المواد الضارة في المنسوجات والملابس. وتتضمن هذه المواد: غاز الفورمالديهايد؛ وعوامل التبييض المشعة؛ والملينات التي يمكن أن تسبب أنواعا من الحساسية؛ ومخلفات مبيدات الآفات؛ والمطهرات؛ ومواد منع العفن بالتفاعل الكيميائي في ألياف القطن والصوف، بما فيها مادة بنتاكلوروفينول؛ ومخلفات المعادن الثقيلة؛ والمعالجات الكيميائية، بما فيها معوقات الحريق.

ويكمن التحدي الذي يواجهه المصنعون في التطور المستمر الذي تشهده الأنظمة المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة وفي ظهور علوم واكتشافات جديدة في مجال الآثار السلبية أو الإيجابية التي يحتمل أن تنجم عن مختلف المواد والمركبات الكيميائية. فالمواد المضادة للبقع مثلا من المكونات الشائعة الاستخدام في صناعة الملابس، وخاصة القمصان والسراويل، كما يكثر استعمالها في صناعة أثاث البيوت مثل الستائر والسجاد وأغطية الأسرة وأقمشة التنجيد. وقد كانت مادة برفلوروأوكتين سالفونات (PFOS)، وهي عنصر من عناصر سلسلة الكيميائيات المشعة، من المواد المضادة للبقع الشائعة الاستعمال في صناعة الأقمشة. وفي عام ٢٠٠٠، أدرجت وكالة الحماية البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية هذه المادة بين المواد الكيميائية السامة بسبب تراكمها الحيوي داخل النسيجين البشري والحيواني، مما يعرض صحة الإنسان للخطر. وعقب ذلك، تراجع استعمال هذه المادة كثيرا، واستعيض عنها بمركبات جديدة، بما فيها المعالجات غير الضارة بالبيئة القائمة على التكنولوجيات المتناهية الدقة واستعمال الأشعة ما فوق البنفسجية. وتتبين جليا من هذه الحالة السبل التي توجه من خلالها الأنظمة البيئية ابتكارات السوق، وأهمية الحصول على المعلومات المتعلقة بالتطورات الجديدة في القطاع، لا سيما وأن المعالجات القائمة على التكنولوجيات المتناهية الدقة استعملت للمرة الأولى في عام ١٩٩٨ ولم تسوق إلا في عام ٢٠٠١. كما أن المصنع سكوتشغارد (Scotchguard)، وهو معروف في إنتاج المواد المضادة للبقع في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٦، باشر في عام ٢٠٠٠ في الإزالة التدريجية لخط الإنتاج التقليدي الذي كان يستخدم فيه مركبات بولمر كيميائيات الفلور (florochemical polymers)، وأعاد لاحقا إطلاق علامته التجارية القائمة على التركيبة الكيميائية الجديدة غير الضارة بالبيئة[٨٦].

١- المواد الخاضعة للقيود

تتسبب الفوارق بين الأنظمة والشروط التي ترعى شؤون البيئة والصحة والسلامة في زيادة في كلفة إجراءات رصد وإدارة عملية تقييم الامتثال للمعايير. كما أنها تطرح تحديات للشركات الساعية إلى العمل بطريقة واعية اجتماعيا وغير ضارة بالبيئة، ولا سيما في إطار السوق الدولية التي لا تنفك تهتم بالصحة والتجارة المنصفة والإنتاج النظيف.

وبهدف تعزيز الاستدامة في الممارسات التجارية للشركات، أطلقت منظمة الأعمال المناصرة للمسؤولية الاجتماعية مبادرة في عام ٢٠٠١ ترمي إلى إعداد قائمة بالمواد الخاضعة للقيود في منتجات

(٨٦) Textile Intelligence, Performance Apparel Markets, "Stain protective apparel: consumers splash out on easy-care clothing," *Textiles Intelligence*, 4th Quarter (2004), p. 28.

الملابس التامة الصنع. وقد أعدت القائمة في ضوء المشاورات التي أجراها الأعضاء في هذه المنظمة للصناعة والجهات المعنية في القطاع العام واستعراض الأنظمة والتشريعات المتعلقة بهذا القطاع على الصعيد العالمي. وقد انتهت هذه العملية إلى إصدار قائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بالمواد الخاضعة للقيود وحدودها وأساليب اختبارها[٨٧]. ثم استكملت القائمة في أيار/مايو ٢٠٠٤، وهي تتضمن قائمة أولية وتكميلية بالمواد الخاضعة للقيود، إضافة إلى قائمة بالممارسات الفضلى تحدد المواد غير الخاضعة حاليا لأنظمة، إنما المحدودة بموجب قيود طوعية اعتمدتها بعض الشركات[٨٨]. وفي الجدول ٦ بيان بالمواد الرئيسية الخاضعة للقيود في القائمة التي أعدتها المنظمة من حيث الآثار المحتمل أن تخلفها على البيئة والصحة.

وقد حددت المنظمة المواد الخاضعة أو التي ينبغي أن تخضع للقيود في قطاع الملابس، غير أنها وضعتها لأهداف إعلامية فقط. فهي لا تصدر شهادات بالامتثال لأساليب الاختبار أو الحدود. وفي حال رغبت الشركات في إثبات امتثالها ولمجموعة من التدابير البيئية التنظيمية أو الطوعية، فلها خيار اعتماد مدونات السلوك أو الحصول على الشهادات وفقا لأحد النظم العديدة المتعلقة بوضع العلامات البيئية أو وضع العلامات الخاصة بالتجارة المنصفة.

الجدول ٦- الآثار البيئية والمخاطر الصحية الناجمة عن المواد الخاضعة للقيود في إنتاج الملابس

المادة	الآثار البيئية	المخاطر الصحية
الأصباغ النيتروجينية	تلوث المياه	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان
أصباغ متفرقة تتسبب في أنواع من الحساسية	تلوث المياه، تلوث التربة	الحساسية
معوقات النيران	تلوث الهواء، تلوث المياه	جهاز المناعة
غاز الفورمالديهايد (Formaldehyde)	تلوث الهواء	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان، الحساسية
البنتاكلوروفينول (Pentachlorophenol)	تبقى رواسبها في البيئة، تلوث المياه	سامة
مركبات القصدير العضوية (تجمع بين القصدير والمواد العضوية)	تلوث الهواء، تلوث المياه	اضطرابات في الغدد الصماء

(٨٧) Business for Social Responsibility (BSR), "Restricted substances in apparel products: substances, limits, legislation and test methods" (BSR, 31 January 2002).

(٨٨) Business for Social Responsibility (BSR), "Restricted substances list for substances in finished apparel products", Version 2 (BSR, May 2004), which is available at: www.bsr.org/rsl.

الجدول ٦ (تابع)

المادة	الآثار البيئية	المخاطر الصحية
كلوريد البوليفينيل (Polyvinyl chloride PVC)	تبقى رواسبها في البيئة، تخلف نفايات سامة	سامة
حوامض الافثاليك (Phthalates)	تلوث الهواء	مشتبهة بتسببها بأضرار في أعضاء الجسم
النيكل	تلوث المياه، تلوث التربة	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان، الحساسية
المعادن، بما فيها الإثمد، والزرنيخ، والباريوم والسلنيوم	تلوث المياه، تلوث التربة	أضرار متنوعة لصحة الإنسان
الزئبق	تلوث الهواء، تلوث المياه، تلوث التربة	إلحاق الضرر بالجهاز العصبي والدماغ، الامينات المشتبه بتسببها في السرطان
الكادميوم	تلوث الهواء، تلوث المياه، تلوث التربة	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان
الرصاص	تلوث المياه، تلوث التربة	إلحاق الضرر بالجهاز العصبي والدماغ، الأمينات المشتبه بتسببها في السرطان، جهاز المناعة، أضرار متنوعة لصحة الإنسان
الكروميوم الرباعي	تلوث المياه، تلوث التربة	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان، الحساسية، تأكل البشرة
الأسبستوس	تلوث الهواء، تلوث المياه، تلوث التربة	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان، مشتبهة بتسببها بأضرار في أعضاء الجسم
الديوكسين والفوران	تلوث الهواء، تلوث المياه، تلوث التربة، تراكمات حيوية، تبقى رواسبها في البيئة	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان، تراكمات حيوية
مبيدات الآفات	تلوث الهواء، تلوث المياه، تلوث التربة	الامينات المشتبه بتسببها في السرطان، تأكل البشرة

المصدر: Business for Social Responsibility (BSR), "Restricted substances in apparel products: implementation resources" (January 2002), which is available at: www.bsr.org/CRResources/Environment/RSLImplementationResources.pdf.

٢- مدونات السلوك الخاصة بالشركات

يمكن أن تكون مدونات السلوك مفيدة للشركات التي تسعى إلى ترسيخ سياساتها في مجالات مثل الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية. ويمكن أن تضع المدونات شركات منفردة أو أن يتعاون على وضعها الشركاء التجاريون. وقد صيغت مدونات السلوك الدولية بهدف التوفيق بين المبادئ المشتركة بين مؤسسات تجارية ومنظمات وغيرها من الجهات المعنية. وتساعد مدونات السلوك على وضع مبادئ توجيهية موحدة للسياسات العامة تهدف إلى دعم إدارة عمليات الشركات ورصدها. ومن شأن هذه المدونات أيضا أن تحسن صورة الشركة في نظر عملائها من خلال إظهار التزامها بمجموعة مشتركة من المبادئ، وهذا يحسن بدوره قدرة الشركة التنافسية ومركزها في السوق.

وتشمل مدونة السلوك عادة البنود التالية:

(أ) بيان بالمبادئ يتضمن تفسيرا للغاية من المدونة؛

(ب) تحديد المسؤوليات القانونية ووضع المعايير المحلية أو ما يفوقها من معايير والتزامات خاصة بالشركات؛

(ج) تحديد اعتبارات التوظيف التي تشمل عموما بيانا واضحا ومفصلا بالأجور وساعات العمل والمستحقات والحسومات. وتشمل عادة بيانات بشأن عمالة الأطفال والعمل بالسخرة والإجراءات التأديبية للعمال وحرية التجمع؛

(د) تناول اعتبارات الصحة والسلامة والرفاه التي تحدد المسؤوليات الإدارية، بما في ذلك الدورات التدريبية على الإسعافات الأولية، والوقاية من الحرائق، والسلامة. ويمكن أن تسهب بعض المدونات في ذكر التفاصيل وأن تضع معايير تتعلق بالصحة الوظيفية والترتيبات الصحية والمطاعم المخصصة للموظفين؛

(•) وضع توجيهات للإدارة البيئية تتضمن سياسات بشأن الأداء البيئي والرقابة على الآثار البيئية الناجمة عن أنشطة المؤسسات التجارية، وجهوزية التصدي في حال وقوع حوادث بيئية؛

(و) الرصد والتفتيش والتقييم الذي يحدد الطرف المسؤول عن رصد المدونة والتبليغ عن تطبيقها؛

(ز) تحديد العقوبات وتوضيح الإجراءات التي تتخذ، عند الاقتضاء، في حالات عدم الامتثال للتدابير المدرجة.

وتستطيع الشركات العاملة في أي قطاع من القطاعات أن تعتمد مدونات سلوك، غير أن هذه المدونات أكثر شيوعا وسط الشركات الدولية العاملة في قطاع المنسوجات والملابس، وذلك بفضل الوعي العام والاهتمام بظروف العمل والبيئة. ففي عام ١٩٩٨، نجحت حملة الثياب النظيفة في وضع مدونة لممارسات العمل في قطاع الملابس بما فيها الملابس الرياضية، وقد تستند هذه المدونة إلى معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وكذلك إلى معايير أخرى[٨٩]. وأدت مبادرة مدونة السلوك الخاصة بالشراكة في مكان العمل في قطاع الملابس وهي مبادرة يدعمها الشركاء من القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إنشاء رابطة العمل المنصف. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية مدونة سلوك خاصة بمبادرة الأخلاقيات في التجارة. كذلك تهدف مدونة السلوك المقترحة للشركات في الاتحاد الأوروبي إلى وضع سياسات حول سلوك الشركات العاملة في البلدان النامية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي. وينص أحد البنود الهامة في مشروع المدونة على ما يلي: "لا يحق لأي شركة أن تستفيد من أي ميزة تنافسية ناتجة عن إهمال قوانين العمل الأساسية والمعايير الاجتماعية والبيئية". وهناك أدلة متزايدة على الصلة بين مسؤولية الشركات الاجتماعية وأدائها المالي الجيد[٩٠].

كما عمدت شركات دولية عديدة مختصة بالملابس والملابس الرياضية، بما فيها غاب (Gap) ونايكي (Nike) وريبوك (Reebok) إلى وضع مدونات سلوك خاصة بها شملت بنودا حول البيئة والأجور ومسائل أخرى تتعلق بالصحة والسلامة الوظيفية[٩١]. وفي الإطار ٢ نموذج لمدونة سلوك تساعد الشركات على وضع مبادئها التوجيهية في السياسات البيئية.

---

(٨٩) Clean Clothes Campaign, "Code of labour practices for the apparel industry including sportswear" (February 1998), which is available at: www.cleanclothes.org/codes/ccccode.htm#ii.

(٩٠) Committee on Development and Cooperation, "Report on EU standards for European enterprises operating in developing countries: towards a European code of conduct" (EC, 17 December 1998), which is available at: www.cleanclothes.org/codes/howit.htm.

(٩١) www.codesofconduct.org/Clean Clothes Campaign, "Company codes of conduct", which is available at: company.htm.

الإطار ٢- نموذج لمدونة سلوك بيئية لإحدى الشركات

بيان بالسياسة العامة البيئية

تعمل الشركة في تصنيع الملابس، وتتضمن مستلزمات عملها التصميم والتطوير والتصنيع والمجموعة الكاملة من خدمات الهندسة والصيانة. ويمكن أن يشمل التصنيع عمليات غسل متعددة. وتعترف الشركة بمسؤولياتها حيال البيئة وتلزم بالعمل على الحد من الآثار التي تخلفها أنشطتها على البيئة.

وتقر الشركة بأنها لا تستطيع بلوغ أهدافها التجارية ما لم تراع في أدائها لأنشطتها، وفي تصنيع المنتجات التي توردها، الأولويات البيئية المتغيرة داخل المجتمع الذي تستهدفه بخدماتها.

وعند الاقتضاء، ستسعى جاهدة إلى استيفاء جميع الشروط التي تنص عليها التشريعات ذات الصلة على أكمل وجه.

كما وتسعى الشركة إلى مكافحة التلوث وتحسين أدائها البيئي من خلال:

- التعاون مع العملاء والموردين والمتعاقدين من الباطن على الحد من أثر عملياتها على البيئة؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والمياه والطاقة؛
- تقليص النفايات، والقضاء عليها، حيثما أمكن، وعلى الانبعاثات وسائر الأضرار الصادرة عن الشركة؛
- التشجيع على إعادة تدوير النفايات وإعادة استعمالها والحرص على استعمال الأساليب الملائمة للتخلص من النفايات غير القابلة للاستعمال؛
- الحد من أخطار الحوادث البيئية، وبالتعاون مع السلطات المعنية، الحرص على بناء القدرة على التحرك في الحالات الطارئة من أجل التصدي للتلوث العرضي.

ويتعين على كافة العاملين في الشركة وزائريها والمتعاقدين معها دعم هذه السياسة بالكامل من خلال المشاركة الناشطة والتعاون الفعال، وأي تقصير على هذا الصعيد يؤدي إلى التسريح وإلغاء العقود.

تعرض هذه السياسة البيئية على جميع مواقع الشركة على شبكة الإنترنت وتوزع على كافة الأطراف المهتمة.

التوقيع

المدير العام

التاريخ

٣- علامات التجارة المنصفة والعلامات الاجتماعية

تحدد مدونات السلوك عموما المبادئ والسياسات التي تكون شركة قد قررت أن تتبعها غير أن هذه المدونات تثبت الامتثال لمجموعة من المعايير المعترف بها دوليا. لذلك، تعتبر نظم وضع العلامات بديلا يلبي طموح الشركات التي تسعى إلى إثبات امتثالها لشروط معينة. فعلامات التجارة المنصفة والعلامات الاجتماعية تركز على مسائل الحد الأدنى من الأجور وحقوق الإنسان المتعلقة بتنظيم العمل. ويتضمن نهج الإنتاج المسؤول للملابس على الصعيد العالمي (WRAP) نظاما عالميا لوضع العلامات بشأن حقوق العاملين. وتتضمن بعض

هذه النظم شروطا تتعلق بالصحة والسلامة المهنية وكذلك بالأداء البيني، غير أن معظمها يركز على المسائل الأخلاقية في مكان العمل.

٤- العلامات الإيكولوجية

تقدم العلامات الإيكولوجية معلومات وشهادات بشأن السلع المنتجة بطريقة غير ضارة بالبيئة. وتتوقف المعايير المتصلة بإصدار علامات إيكولوجية على نوع الشهادة. وهي تؤكد عموما، ومن أوجه عديدة، خلو المنتج من أي آثار ضارة بالصحة، بما في ذلك خلوه من الأصباغ النيتروجينية المسببة للسرطان، والأصباغ المثيرة للحساسية ومعوقات الحريق والمعادن الثقيلة؛ كما تؤكد السلامة البيئية لعملية الإنتاج، بما في ذلك التخلص من المياه العادمة وتلوث الهواء؛ وخلو المنتج من المواد الكيميائية من قبيل مواد التبييض، ومواد التنظيف، وغاز الفورمالديهايد ومبيدات الآفات. وفي إطار إنتاج الملابس، ينبغي أن تمتثل للشروط البيئية الأقمشة ومكملاتها كالسحابات والأزرار وحلقات الستائر.

ويتخذ وضع العلامات بطبيعته منحى طوعيا، غير أنه يبقى أداة من أدوات السوق نظرا إلى الخيارات التي يتيحها للمستهلكين وإلى فرص دخول الأسواق المتخصصة التي يفتحها للمنتجين. وقد وضع الاتحاد الأوروبي والعديد من بلدانه الأعضاء نظما لوضع العلامات الإيكولوجية تفرض معايير صارمة على المنتوجات النسيجية. ففي آذار/مارس ١٩٩٢، أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا لوضع العلامات الإيكلوجية على مستوى الاتحاد هو برنامج Ecolabel. ويهدف هذا البرنامج إلى التشجيع على تصميم وإنتاج وتسويق واستعمال منتجات تخلف أثرا بيئيا محدودا خلال كامل دورة حياتها؛ وإلى تزويد المستهلكين بمعلومات أفضل عن الأثر البيئي للمنتجات. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ حددت المفوضية الأوروبية المعايير الإيكولوجية التي ينبغي استيفاؤها من أجل الحصول على علامة Ecolabel ولصقها على القمصان والبياضات. وهناك برامج أخرى لوضع العلامات الإيكولوجية في أوروبا وهي برامج وطنية مثل برنامج نورديك سوان (Nordic Swan) وبراميلوفال (Bra Miljoval) في البلدان الاسكندينافية التي تمنح علامات إيكولوجية خاصة بالمنسوجات؛ أو برامج تديرها منظمات غير حكومية، منها الخيار البيني السليم في السويد؛ أو برامج خاضعة للقطاع الخاص، تديرها مؤسسات لمنح شهادات خاصة بالمنسوجات، وتستخدم عالميا، ومنها أوكو تكس ستاندرد (Oeko-Tex Standard 100) وتوكسبروف (Toxproof) في ألمانيا.

كما عمدت بعض الشركات إلى وضع خطوط إنتاج خاصة بها غير ضارة بالبيئة[٩٢] إلا أنها لا تقوم مقام العلامات الإيكولوجية، بل هي أدوات للتسويق وعلامات تجارية يستعملها المنتجون في إيصال رسائل بيئية وزيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق المتخصصة لكي يحققوا زيادة في الأسعار.

(أ) استعمال القطن العضوي في المنسوجات المصنوعة من القطن

القطن هو أكثر الألياف الطبيعية أهمية في العالم، وهو المدخل الرئيسي في تصنيع المنسوجات والملابس. ويزرع في حوالي ٨٠ بلدا وتتحمل البيئة من جراء زراعته ومعالجته أعباء كبيرة. فالقطن من أكثر المحاصيل استهلاكا لمبيدات الآفات، مما يشجع بعض المزارعين على الاعتماد في إنتاجه على مبيدات الأعشاب. وهذه المواد الكيميائية هي في أكثرها مركبات عضوية كلورينية سامة جدا ومسببة للسرطان، وهي قابلة للتراكم الحيوي في التربة والبيئة وفي جلد الإنسان فتزيد من المخاطر التي تهدد

(٩٢) من الأمثلة في هذا في ذلك السياق، أنواع القطن التالية: Steilmann وOtto Versand وHess Natur وGreen Cotton.

صحة العمال والمستهلكين. وفي محاولة جاهدة تهدف إلى الحد من تعرض الإنسان لمبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية، يزرع القطن المحور جينيا في بلدان عديدة بما فيها البرازيل والهند. غير أن هذه الزراعة أثارت خلافا داخل المجتمع البيئي ووسط الخبراء في شؤون السلامة الحيوية نظرا إلى السهولة التي تلقح القطن الطبيعي بالقطن المحور جينيا، وإلى سرعة اجتياح القطن المحور جينيا لحقول القطن التقليدي[٩٣].

ويصنع القطن العضوي من دون استعمال الأسمدة الكيميائية أو مبيدات الآفات أو هرمونات النمو أو المواد التي تتسبب في سقوط الأوراق أو البذور المحورة جينيا. وتعود صفة العضوي في العملية إلى زراعة القطن وليس إلى تصنيعه. ولا تعطى العلامة الخاصة بالمنتجات العضوية إلا للقطن الذي خضع للتفتيش والتصديق وفقا للتعاريف الأشد صرامة على يد مؤسسة معتمدة على غرار الاتحاد الدولي لحركة الزراعة العضوية. فالمكافحة المتكاملة للآفات وسائر أساليب الإنتاج العضوية إنما هي سبل للحد من استعمال مبيدات الآفات والمواد الكيميائية في زراعة القطن وضمان وضع العلامات الخاصة بالمنتجات العضوية، المستعملة في إنتاج المنسوجات والملابس، على القطن.

وتشتهر مصر بقطنها، إذ كان هذا القطن، حتى الآونة الأخيرة، المحصول التجاري الرئيسي لهذا البلد ويستأثر بأكبر حصة من الصادرات الوطنية. غير أن حصة من الصادرات تدنت في العقدين الماضيين بسبب نشوء أسواق جديدة تنتج القطن بغرض تصديره وانخفاض سعر القطن عالميا. وقد تبين عدم جدوى الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية والنواتج الزراعية من خلال استعمال مبيدات الآفات. فالمزارعون يسيئون جميعا فهم مسألة استخدام كميات إضافية من مبيدات الآفات إذ يحسبون أنها تزيد الإنتاجية والنواتج، في حين أن العكس هو الصحيح.

فخلال السنوات العشرين التي تلت تشييد سد أسوان العالي، ازداد استعمال مبيدات الآفات في زراعة القطن بكثرة، بينما ظل متوسط مردود القطن مستقرا عند ٩٠٠ كلغ للفدان. غير أن الأضرار الناجمة عن الإفراط في رش مبيدات الآفات ظهرت في قطاعات اقتصادية أخرى في مصر، بما فيها قطاع الزراعة المائية وقطاع مصائد الأسماك على طول نهر النيل حيث اكتشفت مخلفات مبيدات الآفات في محاصيل الأسماك. وقد شجعت الحكومة مذاك على زراعة القطن العضوي الذي يمكن أن يحد من الآثار البيئية المحلية ويضمن زيادة في الأسعار في الأسواق الدولية التي تطلب القطن الحاصل على شهادات القطن العضوية لصناعة المنسوجات والملابس المحاكة.

وبعد نجاح التجربة، اعتمدت أساليب الدينامية الحيوية في مكافحة الآفات باستعمال المادة الكيميائية فيرومون (Pheromone). ومع حلول عام ١٩٩٩، كانت نسبة المساحات المزروعة بالقطن الخاضعة لهذا الأسلوب قد بلغت ٨٠ في المائة، وكانت النتيجة زيادة في متوسط مردود القطن الخام تناهز ٣٠ في المائة حيث بلغ معدل الإنتاج ١ ٢٢٠ كلغ للفدان الواحد. ويعتمد مركز الزراعة العضوية في مصر نظاما للتفتيش ومنح الشهادات وفقا للنظام رقم ٩١/٢٠٩٢ الصادر عن الاتحاد الأوروبي حول وضع العلامات الخاصة بالقطن العضوي؛ وقد اعتمدته وزارة الزراعة في مصر بعد الدعم الذي قدمه الاتحاد الدولي لحركة الزراعة العضوية والرابطة المصرية المعنية بالدينامية الحيوية. وبيع هذا القطن العضوي في بلدان عديدة، بما فيها سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يمكن أن يضمن القطن العضوي المصادق عليه أسعارا أعلى بمرة ونصف أو

---

(٩٣) See, for example, OsterDowJones Commodity Wire, "Regulation: Brazil govt body allows 1 per cent GMO contamination on cotton seed lots" (18 November 2004), as posted on the European NGO Network on Genetic Engineering (GENET), which is available at: www.gene.ch/genet/2004/Nov/msg00073.html.

مرتين من مستويات أسعار القطن غير العضوي[٩٤]. وقد انتقل أكثر من ١٥٠ مزارعا من مزارعي القطن المحليين إلى أساليب الإنتاج المستوفية لشروط الزراعة العضوية، مما عزز الإنتاجية والقدرة التنافسية في القطاع[٩٥]. وتشكل هذه التجربة فرصة لنقل الدروس المستخلصة إلى أنحاء أخرى من المنطقة ليستفيد منها منتجون آخرون في قطاع القطن والمنسوجات والملابس ولا سيما الجمهورية العربية السورية والسودان.

جيم- تقييم كلفة الامتثال للأنظمة الخاصة بالأصباغ النيتروجينية

الأصباغ النيتروجينية هي فئة من فئات الأصباغ الصناعية المستعملة كعوامل تلوين في صناعتي المنسوجات والجلود. وهي تمثل أكثر من ٦٥ في المائة من الملونات الصناعية، ويستعمل في القطاع عموما ما يزيد على ٣ ٠٠٠ نوع من أنواع الملونات النيتروجينية نظرا إلى فعاليتها في تثبيت اللون. لكن تبين أن المنتجات التي تحتوي على أصباغ النيتروجين تخلف الامينات التي تنطوي على مخاطر سرطانية. ونتيجة لذلك اعتمدت بلدان عديدة تشريعات تحظر استخدام الأصباغ النيتروجينية التي يحتمل أن تسبب أمراضا سرطانية.

وكانت ألمانيا وهولندا بين أولى البلدان الأوروبية التي سنت في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ على التوالي تشريعات منعت بموجبها استعمال هذه المواد. وقد سبقت الهند معظم البلدان في امتثالها لبعض الأنظمة المتعلقة بالأصباغ النيتروجينية عندما حظرت في عام ١٩٨٦ استعمال ١١٢ نوعا من أنواع الأصباغ النيتروجينية. لكن هذا الحظر الذي فرضته الهند لم يشمل كافة الأصباغ النيتروجينية التي حظرت لاحقا في أوروبا، وقد جاء تشريع هذا الحظر في البداية ضمن القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة نظرا إلى آثار الأصباغ النيتروجينية على معالجة النفايات السائلة[٩٦]. أما الحظر الأولي الذي فرضته ألمانيا فقد جاء، بخلاف الهند، في إطار سياسة وطنية لحماية المستهلك. وقد أدخلت ألمانيا تعديلات على قانون حماية المستهلك في ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ عززت بموجبها الحظر المفروض على الأصباغ النيتروجينية. وتفرض حاليا على المستوردين غرامات على عدم امتثالهم للنظام وتحرق على الفور المنتجات موضوع الانتهاك الحاصل[٩٧]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أنظمة مماثلة تحظر استعمال الأصباغ النيتروجينية.

وفي عام ٢٠٠٢، حظرت المفوضية الأوروبية استعمال أصباغ نيتروجينية محددة تبين أنها مسببة للسرطان ودعت كافة البلدان الأعضاء إلى اعتماد قواعد مشتركة بشأن الملونات النيتروجينية بحلول ١١

---

(٩٤) International Trade Centre, "Product profile: cotton and fibre", which was presented at the Third United Nations Conference on the Least Developed Countries (Brussels, 16 May 2001), and which is available at: www.intracen.org/bsrt/ppcotton.pdf.

(٩٥) K. Merckens, "Application of biodynamic methods in the Egyptian cotton sector," (Egyptian Biodynamic Association (EBDA), Cairo, 2000), which is available at: www.un.org/esa/sustdev/mgroups/success/SARD-27.htm.

(٩٦) في الهند، حظرت وزارة الاتحاد للشؤون البيئية والحرجية استعمال الأصباغ النيتروجينية للمرة الأولى بموجب الجزء ٦(٢)(د) من قانون (حماية) البيئة الصادر عام ١٩٨٦ الذي ينبغي تفسيره مع القاعدة ١٣ من قواعد (حماية) البيئة الصادرة في عام ١٩٨٦. انظر قانون الحماية البيئية (١٩٨٦) الصادر عن هيئة الرقابة على التلوث في غوجارات في الهند المتاح على العنوان: gpcb.gov.in/publctn2.asp.

(٩٧) في ألمانيا، حظر قانون حماية المستهلك الصادر في عام ١٩٩٤، في تعديله الثاني، استعمال الأصباغ النيتروجينية. See "Barriers and related measures", which is available at: www.tradeandenvironment.com/files/unilateral/Unilateralismpart4.pdf.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[٩٨]. وقد عمدت لجنة شاملة معنية بتقييم المخاطر ومنبثقة عن المفوضية الأوروبية بشأن الأصباغ النيتروجينية، إلى تسليط الضوء على السموم الذي تتعرض لها الأسماك وسائر الكائنات البحرية من جراء أنواع معينة من الأصباغ النيتروجينية. وقد سجل هذا التقييم نتيجتين بارزتين تفيد الأولى بأن الأصباغ النيتروجينية بطيئة التحلل حيويا؛ والثانية تفيد بأن لا مفر من التسربات الضارة إلى المياه العادمة خلال عمليات الصباغة. وصدر لاحقا عن المفوضية التوجيه 2003/03/EC المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن حظر تسويق الأصباغ النيتروجينية واستعمال الأصباغ النيتروجينية المحتوية على الكرومات بحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد أدى هذا الأمر إلى حظر شمل المنطقة على وجود الأصباغ النيتروجينية في المنتجات النسيجية والجلدية المصنعة، بما في ذلك السلع المستوردة.

والبدائل الآمنة للأصباغ النيتروجينية متاحة، غير أنها عموما أكثر كلفة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٦٠ في المائة. كما أن الأصباغ النيتروجينية تمثل نسبة تتراوح بين ١٥ و٢٥ في المائة من تكاليف الإنتاج في قطاع الصباغة. لذلك أعرب مصنعو المنسوجات والجلود عن قلقهم من أن يؤثر الحظر المفروض على الأصباغ النيتروجينية سلبا على تكاليف مدخلاتهم وقدرتهم التنافسية لصادراتهم. وقد أقنعت هذه الشواغل الأطراف في مبادرة السياسات المتوسطية المنبثقة عن برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية بإجراء تقييم في بلدان عربية عديدة بشأن الأثر الذي يمكن أن تحدثه القيود المفروضة على الأصباغ النيتروجينية على النواتج والصادرات. وفيما يلي عرض بعض هذه النتائج.

١- أثر القيود المفروضة على استعمال الأصباغ النيتروجينية في المنتجات الجلدية في الأردن[٩٩]

احتكرت الشركة الأردنية للدباغة التي أنشئت في عام ١٩٥٧ استيراد الجلود ودباغتها وتجهيزها حتى فترة ليست ببعيدة. وكانت هذه الشركة المصدر الوحيد للجلد المدبوغ للمصنعين المحليين للمنتجات الجلدية. وكانت تنتج السلع الجلدية للقوات المسلحة الأردنية، وتصدر منتجاتها إلى المنطقة العربية، لا سيما العراق، وإلى تركيا وإيطاليا اللتين تتصدران قائمة منتجي السلع الجلدية في العالم، وإلى فرنسا.

وانتهى هذا الوضع الاحتكاري في عام ٢٠٠٢ مما أدى إلى زيادة في الواردات الجلدية التي يستعملها المنتجون المحليون، لا سيما من تركيا والجمهورية العربية السورية. وانخفضت مبيعات الشركة الأردنية للدباغة بنسبة ٢٧ في المائة والصادرات بنسبة ٤٥ في المائة، أي من ١,٦٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ما دون المليون دولار[١٠٠]. وتبقى الشركة الأردنية للدباغة المصدر المحلي الوحيد للجلد المدبوغ والمصبوغ في الأردن، غير أن الوضع الجديد دفعها إلى السعي من أجل إيجاد سبل لتحسين قدرتها التنافسية.

ونتيجة للوعي المتزايد بالحظر الذي يوشك الاتحاد الأوروبي أن يفرضه على استعمال الأصباغ النيتروجينية، والمشاورات مع أحد موردي الأصباغ في ألمانيا، عمدت الشركة إلى إعداد خطة تهدف إلى

---

(٩٨) See the European Commission Directive 2002/61/EC, which is the 19th amendment of Directive 76/769/EEC. More information is available at: www.cbi.nl.

(٩٩) يستند هذا القسم الفرعي إلى مذكرة حول السياسة العامة من إعداد Y. Abeda في إطار مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية بعنوان "أثر الأنظمة البيئية على التجارة: حالة الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على استعمال الأصباغ النيتروجينية في صادرات الجلود الأردنية (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية والإسكوا، حزيران/يونيو ٢٠٠٣).

(١٠٠) المرجع نفسه، ص ١١-١٢، وفقا لما ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ لشركة الجلود الأردنية.

تحسين جودة منتجاتها وقابليتها للتسويق باعتماد أساليب إنتاج أقل ضررا بالبيئة. ومع أن الأردن لا يخضع استعمال الأصباغ النيتروجينية لأي نظام، اتخذت الشركة خطوة استباقية للاستعاضة عن هذه الملونات بأصباغ بديلة في عام ٢٠٠١، تحسبا للحظر الذي سيفرضه الاتحاد الأوروبي.

في البداية، لم يكن هناك امتناع عام بالتغيير في السياسة البيئية. فالشركة الأردنية للدباغة تستعمل الأصباغ في معالجة الجلد الخام غير المدبوغ من أجل إنتاج الجلد وخلال مراحل إعادة الدباغة والصباغة وتزييت الشحم لدى تلوين الجلد. كما تستعمل الأصباغ خلال مرحلة التجهيز النهائي بالرش من أجل تغطية العيوب الصغيرة في المواد وحماية جودة المنتج النهائي[١٠١]. غير أن تقييم التكاليف والآثار الناجمة عن الانتقال من استعمال الأصباغ النيتروجينية المسببة للسرطان يبين أن الشركة اتخذت القرار الصائب.

وبلغت قيمة الأصباغ النيتروجينية التي استخدمتها الشركة الأردنية للدباغة في عام ٢٠٠١ ما مجموعه ١٢٠ ٣١ دولارا؛ وبلغ مجموع تكاليف الإنتاج ٩٠٦ ٥٦١ ٥ من الدولارات ومجموع المبيعات ١٣٠ ١٥٤ ٦ دولارا. ولم تتجاوز قيمة الأصباغ النيتروجينية ١ في المائة من مجموع تكاليف الإنتاج، في حين قاربت نسبة الأرباح الصافية ١٠ في المائة. ويبدو بديهيا أن أثر الحظر المفروض على استعمال الأصباغ النيتروجينية على تكاليف الإنتاج في الشركة وربحيتها ليس بالشيء الكثير، ما دامت الأصباغ البديلة متاحة وكلفة استعمالها ليست أعلى بكثير من كلفة استعمال الأصباغ النيتروجينية. وتشير التقديرات إلى أن كلفة الأصباغ البديلة تتخطى كلفة الأصباغ النيتروجينية المستعملة في القطاع بنسبة ٣٥ في المائة، لذلك لن يزيد التحول إلى الأصباغ البديلة مجموع تكاليف الإنتاج بأكثر من ٠,٢ في المائة.

وقد تبين في حالة الشركة الأردنية للدباغة أن التحول من الأصباغ النيتروجينية إلى بدائل أقل ضررا بالبيئة يخفض الإنتاج بنسبة ٠,٢ في المائة على المدى القصير، أي ما يمثل خسارة في المبيعات قدرها ٠٠٠ ١٢ دولارا تقريبا. إلا أن هذه الخسارة كان من المتوقع أن تعوض على المدى الطويل مع تطوير الشركة إلمامها باستعمال الأصباغ البديلة وتحقيق تحسينات في الكفاءة. فإذا تمكنت الشركة مثلا من إنتاج الكمية نفسها من المنتج المصبوغ باستعمال كمية أقل من الأصباغ البديلة، بما يمثل وفرا في التكاليف نسبته ٣٠ في المائة، فلن تتجاوز الخسارة في النواتج نسبة ٠,١٦ في المائة.

وعلاوة على ذلك، مثلت الصادرات إلى الأسواق الأجنبية في عام ٢٠٠١ نسبة ١٥ في المائة تقريبا من مجموع مبيعات الشركة. ولو حصل الانخفاض في النواتج كله على حساب الصادرات، فلن يخفض حظر استخدام الأصباغ النيتروجينية الصادرات بأكثر من ١,٥ في المائة فقط أو بما يعادل ٢٠٠ ١٢ دولار تقريبا على المدى القصير. كما أن واقع البيئة التنظيمية في الاتحاد الأوروبي وفي اقتصادات صناعية أخرى لن يتأخر في فرض إنتاج هذه السلع من غير استعمال هذه الأصباغ. ولذلك، قد يؤدي عدم الامتثال لهذا الشرط إلى خسارة كاملة في المبيعات من الصادرات (أي بنسبة ١٠٠ في المائة)، ولن يقتصر الأمر على خسارة مخففة نسبتها ١,٥ في المائة. وبتحقيق مكاسب الكفاءة، تخف وطأة الخسائر. وهكذا يكون أثر حظر استعمال الأصباغ النيتروجينية على الشركة طفيفا للغاية على الصادرات في الأجل القصير، ويزيد من إمكانية دخول أسواق جديدة وزيادة الصادرات مع الوقت.

٢- الأثر على قطاع المنسوجات/الملابس في المغرب، لا سيما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(١٠١) المرجع نفسه، وفقا لما ورد من معلومات من المدير التجاري لشركة الجلود الأردنية في آذار/مارس ٢٠٠٣.

يعتمد قطاع المنسوجات والملابس في المغرب اعتمادا شديدا على الصادرات إلى أوروبا. فالمغرب تمثل ٤ في المائة فقط من الواردات الأوروبية من الملابس، في حين تتجاوز حصة أوروبا ٧٠ في المائة من الصادرات المغربية في هذا القطاع. وهذه الصادرات إلى أوروبا مهددة بالمنافسة من صادرات الملابس الواردة من بلدان أخرى، ولا سيما منها تركيا والصين والهند، وكذلك بالامتثال للأنظمة والشروط البيئية الجديدة التي يفرضها المستوردون الأوروبيون. وفي هذا السياق، سبق أن اعتمدت الصين والهند في صادراتها إلى أوروبا تدابير تهدف إلى الامتثال لأنظمة الأصباغ النيتروجينية التي وضعتها المفوضية الأوروبية، وهذا ما يظهر من خلال صادرات هذين البلدين المتزايدة من الملابس إلى السوق الأوروبية، لا سيما في أعقاب انتهاء اتفاق الألياف المتعددة في عام ٢٠٠٤.

ولم تعتمد المغرب أنظمة تفرض قيودا على استعمال الأصباغ النيتروجينية. وقد تعاونت الوزارات المعنية بشؤون البيئة والصناعة والتجارة مع المركز الفني للمنسوجات والملابس في الرابطة المغربية لصناعات المنسوجات والملابس على إجراء سلسلة من الدراسات حول تأثير الأنظمة البيئية على القدرة التنافسية لصادرات قطاع المنسوجات والملابس. وقد تضمنت تقييما أوليا أجراه المركز الفني للنسيج والملابس[١٠٢]، إضافة إلى مسح أجري لاحقا للشركات وتحليل مفصل من أجل تحديد الأثر الذي قد يصيب القطاع من القيود المفروضة على الأصباغ النيتروجينية ومعايير النفايات السائلة (انظر الشكلين ١١ و١٢)[١٠٣]. وقد أولي اهتمام خاص للتأثير الذي يحتمل أن يلحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما وأنها تمثل ٢٠ في المائة من شركات المنسوجات والملابس و٣٣ في المائة من الصادرات الصناعية في المغرب.

يكشف التحليل بعض النتائج الهامة المبينة في الشكل ١٢. فالحظر على استعمال الأصباغ النيتروجينية يحدث أشد أثر على القطاع الفرعي المعني بالصباغة/الغسل/التجهيز النهائي. أما الأثر على النواتج فبنسبة ١,٥ في المائة، في حين أن الأثر على الصادرات يمكن أن يبلغ ٥- في المائة. وأما الأثر على صناعة الجوارب والملابس فهو أقل من أن يؤثر على القدرة التنافسية لهاتين الصناعتين. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة إلى المغرب حيث تمثل الملابس معظم صادرات هذا القطاع. وتكشف النتائج أيضا أن الفرق الفعلي ضئيل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة من حيث القيود على الأصباغ النيتروجينية. وبالتالي لا ضرورة إلى التمييز في تدابير السياسة العامة وبرامج المساعدة الفنية الرامية إلى تيسير الامتثال للحظر المفروض على الأصباغ النيتروجينية حسب حجم المؤسسة.

الشكل ١١- العوامل الرئيسية وتكاليف الإنتاج (باستثناء عامل اليد العاملة وعوامل أخرى) كنسبة مئوية من مجموع تكاليف الإنتاج في ثلاثة قطاعات فرعية للمنسوجات والملابس في المغرب

---

(١٠٢) انظر المذكرة حول السياسة من إعداد M. Joumani في إطار مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية بعنوان "أثر الأنظمة الأوروبية المتعلقة بالبيئة على الصادرات المغربية من المنسوجات: حالة الأصباغ النيتروجينية" (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية والإسكوا، حزيران/يونيو ٢٠٠٣).

(١٠٣) انظر الدراسة التي أعدها السيد K. Laraki في إطار مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية بعنوان "دراسة حول التجارة والبيئة والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي المنسوجات والألبسة الجاهزة في أفريقيا الشمالية: حالة تلوث المياه في المغرب" (برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية والإسكوا، شباط/فبراير ٢٠٠٤).

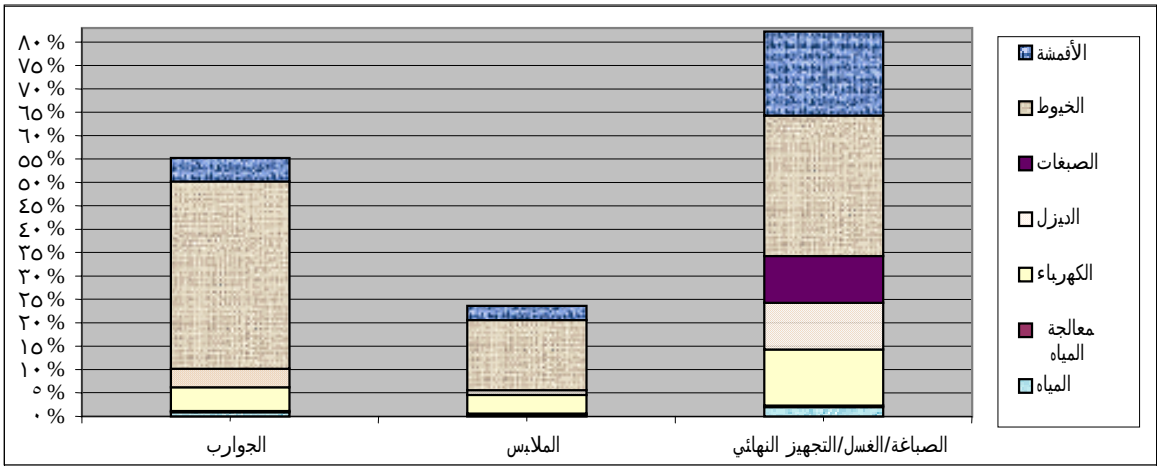

المصدر: K. Laraki, "Etude sur le commerce, l'environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc" (METAP, the World Bank, BNPP and ESCWA, February 2004).

الشكل ١٢- آثار إزالة الأصباغ النيتروجينية المحظورة على الإنتاج والصادرات، حسب الفرع وحجم الشركة (الحالة البسيطة)

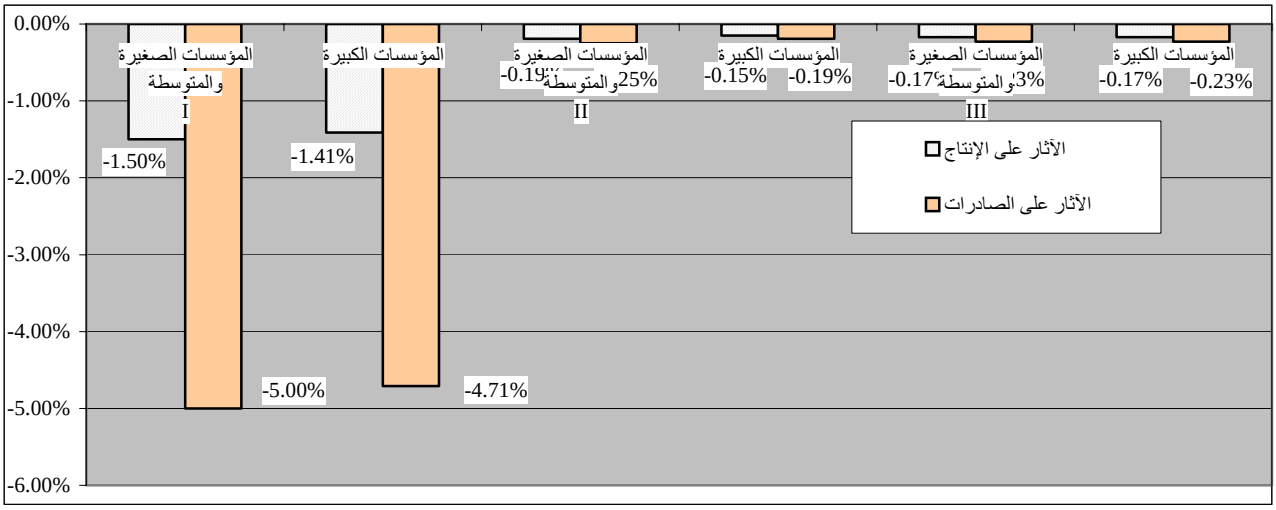

المصدر: K. Laraki, "Etude sur le commerce, l'environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc" (METAP, the World Bank, BNPP and ESCWA, February 2004).

لا تأخذ النتائج المبينة في الشكل ١٢ في الاعتبار مكاسب في الكفاءة التي يمكن أن تحققها الشركات عندما تصبح أكثر إلماما باستخدام بدائل الأصباغ النيتروجينية. فبينما تستطيع الشركات عادة تحقيق مكاسب الكفاءة بنسبة ١٠ في المائة بدون مواجهة صعوبات كبيرة، يتوقع أن تؤدي الخبرة المكتسبة بسرعة من استخدام الأصباغ البديلة والاستفادة من برامج التدريب التي تنظمها رابطات المؤسسات التجارية من قبيل المركز الفني للنسيج والملابس، إلى مكاسب تحققها الشركات في الكفاءة بما يقارب ٢٠ في المائة. وهذه المكاسب يمكن أن تخفض الآثار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصباغة/الغسل/التجهيز النهائي إلى نسبة-١,٢ في المائة على مستوى الإنتاج، و-٤ في المائة على مستوى الصادرات. كما تؤدي هذه المكاسب إلى خفض الآثار على الإنتاج والصادرات بنسبة -٠,١٥ في المائة

و-٠,٢٠ في المائة على الترتيب في صناعة الجوارب، وبنسبة -٠,١٤ في المائة و-٠,١٩ في المائة على الترتيب في صناعة الملابس. كما يمكن أن تؤدي مكاسب الكفاءة في الشركات الكبيرة إلى تخفيف الآثار السلبية أيضا على النواتج والصادرات. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي عدم الامتثال للأنظمة التي تحظر استعمال الأصباغ النيتروجينية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأسواق الصناعية إلى خسارة في الصادرات بنسبة ١٠٠ في المائة.

يمكن تناول موضوع الامتثال للحظر المفروض على الأصباغ النيتروجينية من خلال توعية القطاع بشروط هذا الحظر وتيسير المعلومات وإتاحة الملونات البديلة في السوق المحلية. وينبغي توجيه المساعدة الفنية نحو فرع الصباغة/الغسل/التجهيز النهائي ولا سيما في الشركات التي توجه إنتاجها نحو التصدير. ويفترض عدم التمييز في دعم السياسات والبرامج بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، بما أن قطاعي الإنتاج والصادرات معرضان للآثار نفسها الناجمة عن القيود المفروضة في تلك الشركات أيا يكن حجمها. لذلك يتوقع أن يكون أثر القيود المفروضة على الأصباغ النيتروجينية ضئيلا نظرا إلى القدرة التنافسية التي يتمتع بها قطاع المنسوجات والملابس في المغرب.

دال- تقييم تكاليف الامتثال للمعايير المحلية المتعلقة بالمياه العادمة

يستهلك تصنيع المنتجات القطنية والجلدية في قطاع المنسوجات والملابس كميات كبيرة من المياه تصدر عنها نفايات ملوثة. والمشاكل البيئية المرتبطة بالنفايات السائلة التي يخلفها القطاع شائعة في معظم بلدان المنطقة. فمنتجو المنسوجات والجلود في مصر يصرفون المياه العادمة غير المكررة في نهر النيل مما يؤثر على مستخدمي المياه في أسفل النهر. وقد أدت هذه الحالة إلى مفاوضات مكثفة انتهت إلى اتفاق يقضي بنقل مكان مجموعة من المدابغ من مصر القديمة في القاهرة إلى مدينة بدر الكائنة في ضواحي العاصمة، الأمر الذي خفف من الآثار الضارة التي يخلفها القطاع في نهر النيل. وأما تكاليف نقل المدابغ فتسدد من إيرادات صندوق استئماني للأراضي أنشئ لتحصيل الإيجارات على الأراضي التي كان يشغلها الدباغون وإعادة توزيعها. وقد اعتمد هذا الإجراء لأن معظم هؤلاء الدباغين المحليين هم من أصحاب المشاريع الصغيرة المملوكة عائليا التابعة للقطاع غير النظامي، ولا يملكون عموما الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف النقل[١٠٤]. وفي الجمهورية العربية السورية، تتسبب معامل صباغة المنسوجات في حلب، التي يفوق عددها المائة، بتلويث المجاري المائية المحلية. كما ينتج قطاع الدباغة في حلب سنويا ٠٠٠ ٢٣ طن من الجلود الخام، ويصرف أملاح الكروم غير المكررة ونفايات المنتجات الثانوية الحيوانية في شبكات المياه المحلية وفي نهر قويق. وتتجاوز معدلات التلوث بالكروم في النهر الناجمة ما تنص عليه المبادئ التوجيهية الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وهذه المعدلات تعزى كليا إلى المنشآت المحلية المتخصصة في الدباغة وتجهيز الجلود[١٠٥]. وإضافة إلى ما يتسبب به هذا الوضع من أضرار صحية وتدهور بيئي، فقد حال دون استخدام النهر لمقاصد إنتاجية أخرى. ويشكل فرض المعايير على النفايات السائلة للتخفيف من حدة هذه المشاكل البيئية.

١- أثر معايير المياه العادمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المنسوجات والملابس في المغرب

(١٠٤) For more information, see METAP MedPolicies Initiative, "Environment and trade relationships affecting the tanned leather industry in Cairo", *Trade, Environment and International Competitiveness in the Mediterranean Region: Selected Case Studies* (HIID, 2000), pp. 108-130.

(١٠٥) Tebodin Consultants and Engineers, "Industrial pollution control: Syria" (the World Bank, June 1997), p. 32.

دفع التحدي الذي تواجهه المنطقة بأسرها من جراء معالجة المياه العادمة التي تخلفها صناعة المنسوجات والملابس بالأطراف في مبادرة السياسات المتوسطية المنبثقة عن برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية إلى تقييم الأثر الذي تخلفه المعايير المقترحة بشأن النفايات السائلة على الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المغرب باعتبارها دراسة حالة عن المنطقة. وقد أعدت الدراسة في إطار جهود تعاونية جمعت بين الجهات المعنية ذات الصلة داخل الوزارات ورابطات المؤسسات التجارية وشركات القطاع الخاص وشركة لايدك (Lydec) التابعة للقطاع الخاص والمكلفة بمعالجة المياه العادمة في الدار البيضاء في المغرب. وتستند النتائج إلى المعلومات التي جرى تجميعها من الدراسة المذكورة والتي شملت الشركات التي دعمت تقييم تكاليف الامتثال للقيود المفروضة على الأصباغ النيتروجينية.

ويتضمن قانون المياه في المغرب بارامترات من أجل ضبط تصريف المياه العادمة الصناعية. ويعود القانون إلى عام ١٩٩٥، غير أن الأنظمة المرتبطة به لم تعتمد بعد. وقد أنشئت في هذه الأثناء شراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات الصناعية في ربوع المغرب من أجل تقديم الخدمات المتعلقة بالمياه والمياه العادمة بالنيابة عن الحكومة. وتواجه شركة لايدك التي تم التعاقد معها لكي تقدم هذه الخدمات في الدار البيضاء في المغرب تحديات كبيرة على صعيد إدارة المياه العادمة الصادرة عن أكثر من ٢ ٠٠٠ وحدة صناعية متصلة بشبكة مياه المجارير التي تمتد على طول ٣ ٧٠٠ كلم. فالشبكة تعمل بأكثر من قدرتها، وكثيرا ما يؤدي امتلاء المجارير إلى فياضانات في فترات هطول الأمطار الغزيرة. فمصانع معالجة المياه تفتقر إلى الإمدادات الكافية، وهي عاجزة عن مواجهة كثافة التلوث أو معالجة ملوثات كيميائية معينة. لذلك سعت الشركة جاهدة إلى مساعدة الصناعيين على الامتثال لمجموعة من المعايير الطوعية المتعلقة بتصريف المياه العادمة القابلة للتطبيق في منطقة الدار البيضاء بهدف تخفيف الضغط على الهياكل الأساسية الخاصة للمياه العادمة وتخفيض نسبة التلوث الذي يصيب شاطئ المحيط الأطلسي. وتستند المعايير الطوعية إلى المعايير التي تنظر فيها الحكومة من أجل تصريف النفايات السائلة في الكتل المائية (التصريف المباشر) أو داخل شبكات مياه المجارير (التصريف غير المباشر). وكانت المعايير التي وضعتها الشركة في هذا الإطار هي الأكثر ارتباطا بمشروع المعايير الوطنية المتعلق بالتصريف غير المباشر. ويبين الجدول ٧ أدناه هذه المعايير المتعلقة بالنفايات السائلة. غير أن الشركة لا تملك سلطة تنظيمية تمكنها من فرض الامتثال لهذه المعايير أو معاقبة الشركات التي لا تمتثل لها.

الجدول ٧- مقارنة بين معايير المياه العادمة في المغرب (الوطنية)، والدار البيضاء وفرنسا

	مشروع الحد الأقصى للتصريف المباشر في المغرب	مشروع الحد الأقصى للتصريف غير المباشر في المغرب	معايير شركة للدار البيضاء	مستويات مياه المجارير غير المعالجة	المعايير الوطنية في فرنسا
درجة الحرارة	٣٠	٣٠	٣٠	-	٣٠
درجة الحموضة	٨,٥-٥,٥	-	٨,٥-٥,٥	٨,٥-٦,٥	٨,٥-٦,٥
مجموع المواد الصلبة العالقة (ملغ/ل)	١٠٠	٦٠٠-٢٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٥٠
أزوت كلدال (Azote Kjeldahl) (ملغ/ل)	٣٠	٨٥-١٠	٢٠٠-١٥٠	-	٣٠
مجموع الفسفور (ملغ/ل)	١٠	٥٠-٤	-	١٠	١٠
الحاجة الكيميائية للأكسجين (ملغ/ل)	٣٠٠	٩٠٠-٢٠٠	١ ٢٠٠	١ ٠٠٠	٥٠٠
الحاجة البيولوجية للأكسجين (ملغ/ل)	١٠٠	٤٠٠-١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠

المصدر: S. Chenguiti, “Cahier des charges de la Lydec - gestion des rejets industriels à Casablanca” (December 2003).

يملك بعض كبار المصنعين، في الدار البيضاء وفي ضواحي الرباط، مصانع لمعالجة النفايات السائلة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملها المسح لأغراض الدراسة لا تعالج النفايات السائلة الصادرة عنها. لذلك أجري تقييم لتكاليف استثمار وتشغيل منشأة لمعالجة المياه وتخليصها من الملوثات الصادرة عن القطاعات الفرعية الثلاثة الرئيسية في المغرب وهي قطاع صناعة الجوارب وقطاع صناعة الملابس والقطاع

الفرعي المعني بالصباغة/الغسل/التجهيز النهائي. وقد أعدت سيناريوهان لمستويين من الاستثمار يتناول أحدهما إنشاء مصنع معالجة صغير تبلغ كلفته حوالى ١١٦ ٠٠٠ دولار، والثاني إنشاء مصنع أكبر تبلغ كلفته ٦٩٤ ٠٠٠ دولار لمعالجة ٥٠٠ متر مكعب في الساعة الواحدة (م^{٣}/الساعة)، بحيث يستوفى المعايير على نحو أشمل[١٠٦]. وبهدف النظر في التدابير المتخذة على مستوى السياسة العامة التي يمكن أن تشكل أدوات لدعم الاستثمارات في معالجة المياه العادمة، استخدم متوسط معدل الفائدة المغربي البالغ ١٤ في المائة كخط أساس. وأجري تقييم نسبي خفض فيه معدل الفائدة إلى ٧ في المائة ليشكل أداة تحليل إضافية.

ويبين الشكل ١٣ مدى أثر الاستثمار في محطات معالجة المياه العادمة في القطاعات الثلاثة على نواتج وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشارت التوقعات إلى أن القطاع الفرعي المعني بالصباغة/الغسل/التجهيز النهائي سيكون أكثر القطاعات تضررا في حال استثمرت الشركات العاملة في ذاك القطاع الفرعي في محطة كبيرة للمعالجة ودفعت فائدة بنسبة ١٤ في المائة خلال فترة سبع سنوات. وقد قدر الأثر السلبي تحديدا بنسبة -٦,٧ في المائة على الإنتاج ونسبة -٨,٩ في المائة على الصادرات في القطاع الفرعي. وأشارت التوقعات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع صناعة الملابس ستحل في المرتبة الثانية من حيث تأثرها، بنسبة -٦,٤ في المائة على النواتج ونسبة ٦,٣ في المائة على الصادرات، في ظل ظروف الاستثمار نفسها. كما كشف التحليل في مقارنة مع الشركات الكبيرة، أن أثر الاستثمار في المحطات الكبيرة لمعالجة المياه العادمة أكبر على الشركات الصغيرة والمتوسطة منه على الشركات الكبيرة، لا سيما في القطاع الفرعي المعني بالصباغة/الغسل/التجهيز النهائي. ولكن يمكن تحقيق وفورات في الحجم في حال عمدت مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في المنطقة الجغرافية نفسها وفي القطاع نفسه إلى حشد مواردها والاستثمار في محطة مشتركة لمعالجة المياه. وتستلزم هذه المبادرة توخي الوضوح والاتفاق على الأدوار والمسؤوليات التي سيضطلع بها كل عضو من أعضاء المجموعة بما يضمن إدارة المحطة المنشأة وتشغيلها بفعالية.

ويبين الشكل ١٣ أيضا أن انخفاض سعر الفائدة من ١٤ إلى ٧ في المائة بعد تلقي إعانة مثلا يسمح بتخفيف كبير في الآثار السلبية على الإنتاج والصادرات. وتشير التوقعات إلى أن الاستثمار بمعدل الفائدة المنخفض هذا يخفف من حدة الآثار السلبية بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات الفرعية الثلاثة. وبما أن هذه المؤسسات تفتقر عموما إلى الفرص التي تمكنها من الحصول على التمويل وتعاني من افتقارها إلى السيولة النقدية، يتعين على صانعي القرارات الراغبين في تشجيع الإنتاج النظيف أن يعملوا على بلورة خيارات ذات مصداقية على مستوى السياسة العامة تهدف إلى خفض أسعار الفائدة وتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع على القروض. وحتى إذا كان من الممكن تبرير سيناريو الاستثمار بقيمة ٦٩٤ ٠٠٠ دولار ومن الناحية الفنية البحتة، لا بد من الاعتراف بأن هذا الاستثمار يشكل ٥٠ في المائة من رقم المبيعات السنوية التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشمولة بالمسح العاملة في قطاع الصباغة/الغسل/التجهيز النهائي، و٢٨ في المائة في قطاع صناعة الجوارب و٣٦ في المائة في قطاع صناعة الملابس. وهذا يؤكد على أهمية النظر في خيارات السياسة العامة بهدف تخفيف ارتفاع أسعار الفائدة.

---

(١٠٦) منح هذان المستويان من الاستثمارات بالعملة المحلية المغربية مليون درهم وستة ملايين درهم على الترتيب. وقد أتاحت هذه التقديرات شركة Proviro Technologies المتخصصة في تأمين وتركيب محطات معالجة المياه العادمة الصناعية في الدار البيضاء في المغرب.

الشكل ١٣- التباين في الأثر الناجم عن إنشاء محطة لمعالجة المياه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المنسوجات والملابس وفقا لسعر الفائدة عند الاستثمار بقيمة ٦٩٤ ٠٠٠ دولار (الحالة البسيطة)

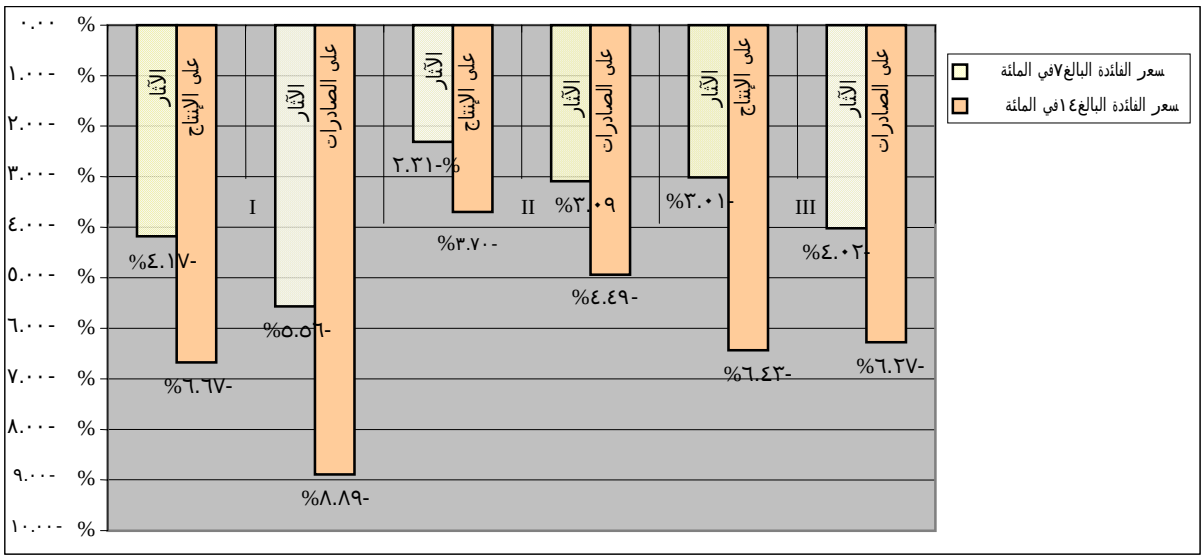

المصدر: K. Laraki, "Etude sur le commerce, l'environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc" (METAP, the World Bank, BNPP and ESCWA, February 2004).

وفي حل بديل، قد تتسبب قلة الموارد المالية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المنسوجات والملابس على الاستثمار في محطة صغيرة لمعالجة المياه العادمة خاصة في قطاعات فرعية معينة يمكن أن تكتفي بأساليب معالجة أقل تطورا لاستيفاء معايير تصريف المياه العادمة الصناعية. وإضافة إلى تكاليف الاستثمار الأولية، تبين أن نفقات إدارة محطة صغيرة وتشغيلها تشكل تقريبا ثلث النفقات اللازمة لتشغيل محطة كبيرة (انظر الأشكال ١٤ إلى ١٦ التي تقارن مختلف مستويات الاستثمار). فالتقديرات تشير إلى أن محطة المعالجة الصغيرة تقلل عموما من الآثار على الصادرات والإنتاج في المجالات الثلاثة، مقارنة بالمحطة الكبيرة، بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا. وتشير التوقعات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثلا، العاملة في القطاع الفرعي المعني بالصباغة/الغسل/التجهيز النهائي، التي استثمرت في المحطة الصغيرة ستشهد انخفاضا في النواتج بنسبة ضئيلة هي -٣ في المائة على المدى القصير، مقارنة بنسبة -٦,٥ في المائة في حالة الاستثمارات في المحطة الكبيرة؛ ويمكن أن تنخفض الصادرات بدورها بنسبة –٤,٥ في المائة عوضا عن -٩ في المائة.

والجدير بالذكر أن هذه النتائج تعكس الحالة البسيطة، ولا تأخذ في الاعتبار المكاسب في الكفاءة التي يرجح تحقيقها مع تطوير الشركات إلمامها باستعمال وتشغيل محطة معالجة المياه؛ والمكاسب الإضافية التي يمكن تحقيقها بشروع مالكي المؤسسات التجارية في النظر في تدابير تكميلية أخرى لتقليص النفايات السائلة وحدة التلوث، بما في ذلك، مثلا، من خلال إعادة تدوير المواد الكيميائية أو استعمال المواد الكيميائية البديلة والأقل تلويثا. ولا تدخل في هذه النتائج الزيادات في الأسعار التي يمكن أن تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات الحريصة على العمل مع شركات أكثر اهتماما بالبيئة، لا سيما وأن بعض هذه الشركات مستعد لدفع المزيد إلى الشركات المحلية التي تعمل بأساليب الإنتاج النظيف. كما يمكن أن يشكل الامتثال لمعايير تصريف المياه العادمة خطوة نحو الحصول على شهادات وعلامات إيكولوجية تثبت سلامة الإدارة البيئية

وفقا للمعيار ١٤ ٠٠٠ الصادر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وهذه الأنواع من الشهادات تتيح إمكانية دخول أسواق جديدة أو متخصصة في قطاع المنسوجات والملابس، مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

ولذلك من المفيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المنسوجات والملابس، أن تنظر فيما يلي: (أ) سيناريوهات استثمارية أصغر حجما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ (ب) إمكانية تأسيس مجموعات من الشركات ذات المصالح المشتركة وتعزيز الإجراءات الجماعية الرامية إلى معالجة مشاكل إدارة المياه العادمة؛ (ج) ومنح الإعانات الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات في محطات معالجة المياه وأساليب الإنتاج النظيف مما يخفف الضغط على شبكات مجارير المياه، ويسهل الحصول على شهادات في إدارة البيئة ودخول أسواق جديدة محتملة.

كما أن مقارنة الآثار المحتملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المنسوجات والملابس في المغرب، التي تسعى إلى الامتثال للمعايير البيئية المتصلة بالأصباغ النيتروجينية والنفايات السائلة، تبين أن أساليب الإنتاج النظيف هي أكثر ملاءمة وأقل كلفة من الحلول المتخذة في نهاية عملية الإنتاج.

الشكل ١٤- أثر الاستثمار في محطة لمعالجة المياه العادمة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفرعي المعني بالصباغة/الغسل/التجهيز النهائي وفقا لمستوى الاستثمار

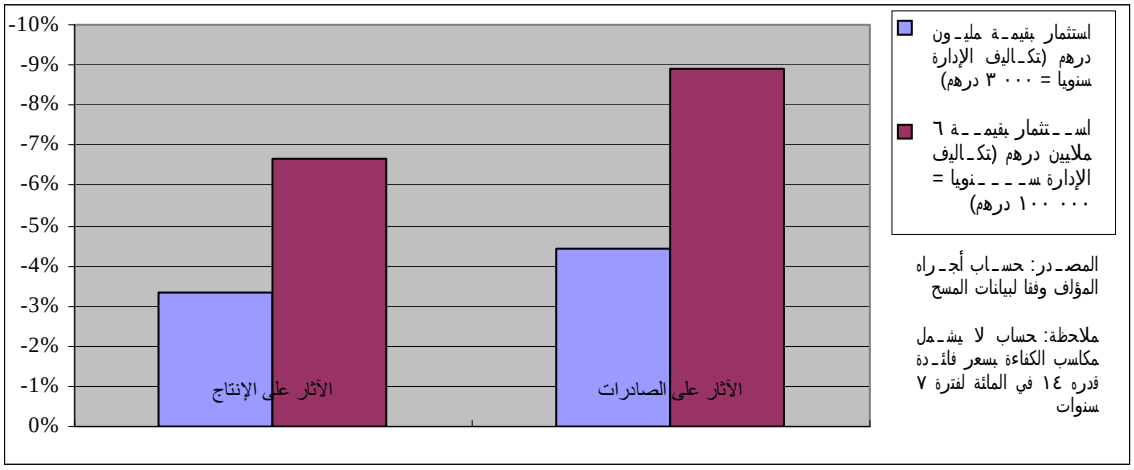

المصدر: K. Laraki, “Etude sur le commerce, l’environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc” (METAP, the World Bank, BNPP and ESCWA, February 2004).

الشكل ١٥- أثر الاستثمار في محطة لمعالجة المياه العادمة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفرعي المعني بصناعة الجوارب وفقا لمستوى الاستثمار

استثمار بقيمة مليون درهم (تكاليف الإدارة سنويا = ٣ ٠٠٠ درهم)

استثمار بقيمة ٦ ملايين درهم (تكاليف الإدارة سنويا = ١٠٠ ٠٠٠ درهم)

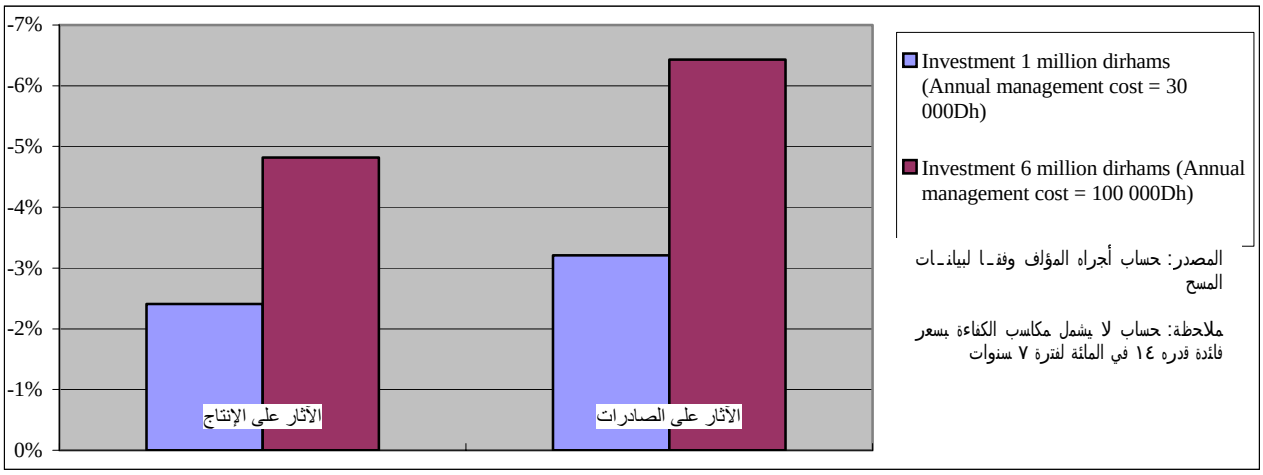

المصـدر: K. Laraki, “Etude sur le commerce, l’environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc” (METAP, the World Bank, BNPP and ESCWA, February 2004).

الشكل ١٦- أثر الاستثمار في محطة لمعالجة المياه العادمة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفرعي المعني بصناعة الملابس وفقا لمستوى الاستثمار

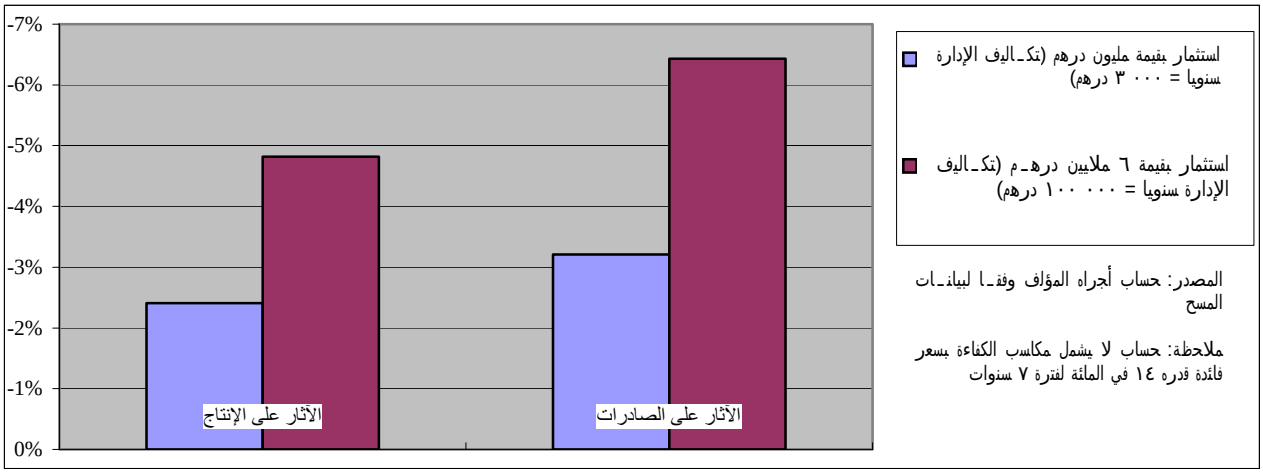

المصـدر: K. Laraki, “Etude sur le commerce, l’environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc” (METAP, the World Bank, BNPP and ESCWA, February 2004).

سادسا- الخلاصة

تتخذ العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية منحى معقدا. ويعتبر بعض المحللين أن الامتثال للشروط البيئية هو مجرد عبء إضافي يزيد تكاليف الإنتاج ويضعف بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات الصناعية، لا سيما تلك المعنية بالتجارة الدولية. ويعتبر آخرون أن المعايير البيئية هي آلية لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة، حيث تقع تكاليف التدهور البيئي على المجتمع بأسره. وهذه الدراسة تتضمن أمثلة على ارتفاع التكاليف وانخفاض الصادرات نتيجة للامتثال للمعايير البيئية، وأمثلة أخرى على انخفاض تكاليف الامتثال للمعايير المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة وتزايد فرص تعزيز القدرة التنافسية ودخول أسواق جديدة وتحسين النوعية البيئية بفضل تحسين الأداء البيئي. لذلك تعتمد طبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية، سلبية كانت أم إيجابية، على منظور صانع السياسة. ولكن يستخلص من هذه الدراسة ومن دراسات أجريت تحت رعاية مبادرة السياسات المتوسطية المنبثقة عن برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية أن المسألة لا تتوقف عند وجود الفرص والتحديات بل الأهم من ذلك هو تقييم مدى الآثار التي يحدثها الامتثال لأي من الشروط البيئية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما يضع عملية صنع القرارات والمناقشة المعنية بسياسات التنمية المستدامة على المسار الصحيح.

ألف- ملخص النتائج

تظهر نتائج دراسات الحالة والتقييمات السريعة أن الامتثال للشروط البيئية كثيرا ما يؤثر على مستويات النواتج والصادرات؛ غير أن هذا الأثر لا يقع بالضرورة بدرجة كبيرة على القدرة التنافسية. كما أن من الممكن التخفيف من حدة الآثار السلبية بعد حساب مكاسب الكفاءة والزيادة في الأسعار التي يمكن تحقيقها من الحصول على تكنولوجيات جديدة ودخول أسواق متخصصة. كذلك يمكن أن يحدث الامتثال للأنظمة البيئية تغيرا على صعيد قدرة الشركة في مجال التصدير ودخول الأسواق الأجنبية. ويسمح تحسين الأداء البيئي أيضا بخفض التكاليف الناجمة عن التدهور البيئي، والتي تقع على كاهل المجتمع بأسره.

فقطاع الأغذية الزراعية ممكن أن يتحمل زيادة ضئيلة في الكلفة بنسبة ٢٠ في المائة على المياه والطاقة وغيرها من المدخلات دون أن يتكبد خسائر كبيرة في قدرته التنافسية. كما يمكن أن تساهم أساليب الإنتاج الزراعي الأكثر كفاءة واستدامة، خاصة فيما يتعلق باستعمال مبيدات الآفات، في زيادة النواتج والصادرات الزراعية وكذلك في خفض الأضرار البيئية المتصلة بتدهور الأراضي وتلوث الموارد المائية. وتتاح للشركات الملتزمة بمدونات السلوك والممارسات الفضلى التي تضعها الوكالات العامة والمبادرات الخاصة فرص لدخول الأسواق المتخصصة.

ويستطيع قطاع المنسوجات والملابس أن يتكيف مع تغييرات مماثلة في تكاليف استخدام المياه والطاقة قد تؤثر على الأداء البيئي. ويرجح أن يتعرض منتجو السلع التامة الصنع بما فيها مثلا الملابس والجوارب، لآثار مختلفة عن الآثار التي تصيب مقدمي الخدمات المتخصصة في القطاع، بما في ذلك الصباغة والغسل والتجهيز النهائي، وذلك يتوقف على نوع الشروط البيئية قيد المراعاة. لذلك، لا بد من التمييز في دراسة آثار الامتثال للشروط البيئية على القطاعات والقطاعات الفرعية المختلفة.

وهذا التمييز ضروري أيضا لدى دراسة الفوارق في الآثار التي يحتمل أن يحدثها الامتثال للمعايير البيئية بين الشركات الكبيرة والصغيرة. فالشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة أكبر في الحصول على المعلومات والامتثال للمعايير البيئية الأشد صرامة، غير أن تكاليف التكيف ليست مرتفعة

بالضرورة في جميع الحالات، وهذا ما تبين في حالة الامتثال لحظر استعمال الأصباغ النيتروجينية. فالفروق في مدى التأثر بالحظر واضحة، في هذه الحالة، بين القطاعات أكثر منها بين الشركات الكبيرة والصغيرة. ورغم ذلك، يلاحظ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أشد تأثرا من ناحية الاستثمارات الكبيرة في رأس المال اللازمة مثلا لإنشاء نظم لمعالجة المياه العادمة في نهاية عملية الإنتاج تتطلب الحصول على التكنولوجيا والدراية والأصول المالية. لذلك لا بد من إيلاء اهتمام خاص للتمييز بين الآثار التي تتعرض لها الشركات على اختلاف أحجامها، وكذلك القطاعات الفرعية ضمن الصناعة الواحدة، عند تقييم تكاليف الامتثال لشروط بيئية جديدة.

وتظهر التقييمات السريعة ودراسة الحالة أن بإمكان صانعي السياسات النظر في تعزيز معايير بيئية معينة دون التخوف من عواقب خطرة على القطاعات المحلية. فالحالة في قطاع المفروشات في فلسطين تظهر إمكانية إضفاء مزيد من الصرامة على المعايير المقترحة بشأن النفايات السائلة الصناعية دون أن تنتج عنها آثار سلبية على القطاع. كما أن تعزيز الأنظمة البيئية المتعلقة باستعمال المياه وإدارة المياه العادمة لا تحدث أثرا يذكر على صناعة السكر التي تحظى بإعانات وحماية شديدة تفقدها أي حافز لتحسين أدائها البيئي أو تحقيق مكاسب في الكفاءة بما أن تكاليف مدخلاتها وأسعار نواتجها مضمونة. غير أن هذه الصناعة سريعة التأثر بالتغيرات في تكاليف الطاقة لأن أسعار الطاقة لا تتلقى الإعانات التي تحظى بها أسعار المياه. ومع اتساع نطاق تحرر التجارة وإعادة الهيكلة الاقتصادية، يرجح أن تخفض الحكومات الإعانات وأن تخصص الشركات كي توفر في الموارد وتشجع الشركات على انتهاج سلوك أكثر تنافسية. وقد أثبتت حالة احتكار قطاع الجلود المخصص في الأردن أن الشركات التي تنتهج سلوكا استراتيجيا واستباقيا في الامتثال للمعايير البيئية قادرة على اجتياز فترات التحول الاقتصادي هذه واكتساب المزيد من القدرة التنافسية على المدى الطويل.

باء- الدروس المستفادة والتوصيات

تؤثر تدابير السياسة العامة وتوفر الهياكل الأساسية الملائمة ووجود المناخ التجاري السليم في قدرة أي شركة على التكيف بفعالية وكفاءة مع أي شرط بيئي جديد. وتساعد هذه العوامل على تحديد تكاليف الامتثال لأحد التدابير البيئية سواء كانت مرتفعة أم منخفضة. ولذلك، يستحسن أن تعمل الحكومات على مساعدة الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على المعلومات والتكنولوجيات اللازمة للحد من الآثار التي قد يحدثها الامتثال للشروط البيئية على القدرة التنافسية في القطاعات السريعة التأثر بمدخلات معينة ذات صلة بالبيئة.

وينبغي أن تسعى الشركات بنفسها إلى الابتكار وأن تحسن استجابتها للسوق العالمية المتغيرة والتي تركز على المنتجات كما على عملية الإنتاج. فتفضيل المستهلكين السلع التي لا تضر بالبيئة والتي تستوفي شروط المسؤولية الاجتماعية قد يكون حافزا لديناميات السوق المتغيرة هذه، غير أن التطورات العلمية والاهتمام بسلامة الأغذية وصحة الإنسان كلها أدت مع مرور الوقت إلى وضع أنظمة وطنية أشد صرامة. فالقيود المفروضة على استعمال الأصباغ النيتروجينية في المنسوجات والملابس كانت في البداية محصورة في وضع العلامات البيئية وفي عدد محدود من البلدان المتقدمة بيئيا. غير أن تقييمات المخاطر والتوافق على مستوى السياسة العامة بشأن الحاجة إلى حماية البيئة وصحة الإنسان أدتا إلى فرض حظر تام على تسويق الأصباغ النيتروجينية واستعمالها في مختلف أنحاء أوروبا، وكذلك في معظم البلدان الصناعية في مناطق أخرى. وهذا التحول الفعلي في التدابير البيئية من المعايير الطوعية إلى الأنظمة الوطنية أصبح

توجها يزداد شيوعا وأهمية تأخذه الشركات والبلدان في الاعتبار عند صياغة استراتيجيات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والأداء البيئي.

ويجب أن تحرص البلدان والشركات على اعتماد الأنظمة البيئية المعمول بها في الأسواق التي توجه إليها صادراتها المقصودة، وذلك بغرض حماية صحة الإنسان والبيئة، وليس لمجرد حماية القطاعات المحلية. ويمكن أن يساعد تبادل المعلومات وفتح خطوط الاتصال بين القطاعين العام والخاص في تحديد ورصد احتمال استخدام أي تدبير بيئي حاجزا فنيا أمام التجارة في سوق أجنبية. كما ينبغي أن تركز الجهود على تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال الإدارة البيئية بما يضمن إلزام المنتجين المحليين تطبيق تدابير البيئة والصحة والسلامة المفروضة على الواردات وذلك من أجل حماية صحة المواطنين والنظم الإيكولوجية الوطنية. عندما تبذل جهود لتطبيق المعايير على الصعيد العالمي يجب أن تحرص الحكومات على إدراج أحكام بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية لا سيما تلك التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية المؤاتية والعتاديات والبرمجيات التكنولوجية والموارد المالية. وهذه الأحكام يمكن أن تساعد شركات تلك البلدان في الامتثال لشروط بيئية أشد صرامة. فالامتيازات الممنوحة للحصول على التمويل والترتيبات المعتمدة في نقل التكنولوجيا تساعد هذه الشركات في تحقيق مكاسب في الكفاءة بسرعة أكبر وبالتالي في تعويض التكاليف المترتبة على الامتثال للمعايير البيئية المتشددة.

وفي إطار المفاوضات الدولية حول مسائل تجارية والبيئة والتنمية، من المفيد أن يأخذ صانعو السياسات في الاعتبار أن التغيرات التي تطرأ على تكاليف اليد العاملة أو المدخلات الأساسية في غالبية القطاعات الاقتصادية ستكون لها آثار سلبية على القدرة التنافسية أكبر من الآثار التي تخلفها التغيرات في تكاليف المياه أو الطاقة، بخاصة إذا كانت مستويات التصدير منخفضة في الأساس. ووفقا لأولويات السياسة العامة في أي بلد، يمكن أن تساعد هذه المعلومات في بلورة مواقف تفاوضية حول مسائل التنمية المستدامة، بما أن التدابير الرامية إلى حماية البيئة وصحة الإنسان تخلف على الأرجح أثرا سلبيا على القدرة التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية أقل وطأة مما تخلفه التدابير الرامية إلى رفع الأجور أو الارتقاء بالإصلاحات الاجتماعية.

وتكشف الدروس المستفادة من الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير أن جني الفوائد ممكن من خلال مواءمة المعايير وإجراءات تقييم الامتثال للمعايير بين البلدان. ويمكن أن يؤدي تعزيز القدرات الفنية في المنطقة العربية إلى تحسين رصد المعايير وصياغتها وخفض تكاليف تقييم الامتثال للمعايير مما يعزز بدوره القدرة التنافسية. وعلى الرغم من التقدم الذي تحرزه بلدان مجلس التعاون الخليجي لبلدان أخرى في هذا المجال، لا تزال المنطقة العربية مجزأة تواجه صعوبة في التوصل إلى معايير واتخاذ مواقف موحدة تتناول المسائل ذات الصلة بالبيئة في إطار دستور الأغذية وغيره من الهيئات. وهناك فرص عديدة متاحة لبناء التحالفات بين الجهات المعنية العربية، خاصة في المفاوضات الدولية، المتعلقة بالمعايير البيئية والهادفة إلى معالجة مسائل متعددة من قبيل السموم الفطرية، ووضع العلامات الخاصة بالكائنات المحورة جينيا، والحدود القصوى لمخلفات مبيدات الآفات، وإعادة تدوير النفايات. ويتعين على القطاعين الخاص والعام أن يباشرا أولا حوارا وطنيا من أجل تحديد التحديات السائدة ذات الصلة بالمعايير، ثم تقييم آثار هذه التحديات على الصادرات. ويمكن الاستعانة بهذه المعلومات بغية تحديد محتوى أي مفاوضات؛ أو بناء تحالفات مع بلدان نامية أخرى؛ أو تسوية النزاعات التي يمكن أن تنشأ عن التمييز والتعسف في تطبيق المعايير البيئية وذلك من خلال آليات تسوية النزاعات.

ولذلك يعتمد تعزيز القدرة التنافسية في إطار للتنمية المستدامة إلى حد كبير على توفر الفرص الملائمة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمعايير البيئية، وعلى الإحاطة بالتكاليف والفوائد التي تنتج من الامتثال للشروط البيئية. ويمكن أن تسهم أدوات السياسة العامة ومبادرات القطاع الخاص الهادفة إلى تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا في تعزيز قدرة الشركات على تحقيق مكاسب في الكفاءة ودخول أسواق جديدة. ويشكل انتظام المشاورات وفتح خطوط الاتصال بين الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص وسيلة مفيدة للمساهمة في نشر المعلومات والدروس المستمدة من التجارب العملية التي اكتسبتها الجهات النظيرة والمنافسة وجماعات المستهلكين. ولهذا الأمر أهمية بالغة لأن "القدرة التنافسية ليست مجرد دراسة بل عملية تغيير تدخل فيها مبادرة القطاع الخاص ومبادرة الحكومة والحوار الفعال بينهما"[١٠٧]. ويشكل تقييم أثر المعايير البيئية على القدرة التنافسية وسيلة لتوجيه هذا الحوار وتعزيزه، مما يساهم في إعداد سياسات للتنمية المستدامة تقوم على الدعم المتبادل.

(١٠٧) K. Murphy, "Agribusiness sector competitiveness: implementing the right initiatives" (the World Bank Group, 2004), which is available at: lnweb18.worldbank.org/ESSD/ardext.nsf/11ByDocName/AgribusinessSectorCompetitiveness_Implementing theRightInitiatives.